Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

مجموعة البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: 70943-YE

مؤسسة التنمية الدولية
مؤسسة التمويل الدولية

مذكرة الإستراتيجية المؤقتة

الخاصة

بالجمهورية اليمنية

للسنوات المالية 2013-2014 م

1 أكتوبر 2012م

الإدارة القطرية، اليمن
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي

وحدة الإستراتيجيات
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مؤسسة التمويل الدولية

يحظر توزيع هذه الوثيقة ولا يجوز استخدامها من قبل المعنيين إلا لأغراض أداء مهامهم الرسمية. فقط. كما أنه لا يجوز الكشف عن محتويات هذه الوثيقة دون تخويل مُسبق من البنك الدولي.

العملة وما يعادلها

وحدة العملة = ريال يمني
(سعر الصرف اعتبارا في 10 سبتمبر 2012م : 1 دولار أمريكي = 214.88 ريال يمني)
السنة المالية: 1 يناير - 31 ديسمبر

تعريف الاختصارات

AAA	الأنشطة التحليلية والاستشارية
AF	تمويل إضافي
ANSA	الشبكات المرتبطة بالمساءلة الاجتماعية
AQAP	تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية
AS	الخدمات الاستشارية
BEDP	مشروع تطوير التعليم الأساسي
CAS	إستراتيجية المساعدة القطرية
CBY	البنك المركزي اليمني
CCT	التحويلات النقدية المشروطة
COCA	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة
CPS	إستراتيجية الشراكة القطرية
CSOs	منظمات المجتمع المدني
DFID	وزارة التنمية الدولية البريطانية
EITI	مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية
EU	الاتحاد الأوروبي
FY	السنة المالية
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEF	صندوق البيئة العالمي
GOY	حكومة الجمهورية اليمنية
GPE	الشراكة العالمية من أجل التعليم
HBS	مسح ميزانية الأسرة
IBRD	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICZM	الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IDA	مؤسسة التنمية الدولية
IDPs	النازحين
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFIs	مؤسسات التمويل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي.
ISN	مذكرة الإستراتيجية المؤقتة
JSEA	التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك
LIW	الأشغال كثيفة العمالة
MAF	الإطار المشترك للمسئوليات
MDG	هدف التنمية الألفية
MDTF	الصندوق الائتماني متعدد المانحين
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MSEs	المشاريع الأصغروالصغيرة
MSME	المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة
NGO	منظمة غير حكومية
NLTA	المساعدة الفنية غير الإقراضية
OBA	المعونة المستندة على النتائج
ODA	المساعدة التنموية الدولية
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
OP	سياسة العمليات
PEP	الشخص المكشوف سياسيا
PIP	البرنامج الاستثماري العام
PIU	وحدة تنفيذ المشروع
PPCR	البرنامج التجريبي للتكيف مع تغير المناخ
PPPs	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
PWP	برنامج الأشغال العامة
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
SNACC	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
SPF	صندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام
SWF	صندوق الرعاية الاجتماعي
TA	المساعدة الفنية
TPSD	البرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين
WDR	تقرير التنمية العالمية
WFP	برنامج الغذاء العالمي
WSSP	مشروع دعم قطاع المياه
WTO	منظمة التجارة العالمية.

	مؤسسة التنمية الدولية	**مؤسسة التمويل الدولية**
نائب الرئيس	**إنغه أندرسون**	**ديميتريس تسيتسيراغوس**
المدير القطري	**ديفيد كريج**	**مؤيد مخلوف**
المُعد المختص	**إيبيك الكان**	**ريموند كونواي**

شكر وتقدير

تم إعداد مذكرة الإستراتيجية المؤقتة [ISN] بقيادة السيد/ إيبيك الكان وبتوجيه من السيد/ ديفيد كريج، المدير القطري، والسيد/ وائل زقوت، المدير القُطري، والسيدة/ بونام غوبتا، منسق البرنامج القُطري. وضم أعضاء الفريق الأساسي كلا من علياء حسين وأماندا غرين وبالا كريشنا مينون وجمال عبدالله عبد العزيز و كامل براهام و ليا يسغهارث ولاير لرسادو ولورين جيمس ومعاذ الربيدي ونبيل علي شيبان ونبيلة عساف وسابين بيديز وسمرة شيبان و سبيريدون ديميتريو و ويلفريد إنجليك و إيبيك الكان. كما ضم فريق مؤسسة التمويل الدولية ندى شوشة، رابيث غونيسيكيري، ريموند كونواي، جابر السنباني وعلاء حامد وأمير مختار الذيبة وأرون أريا وبيكيلي نيجيو وجلوريا لا كافا وغيدو رورانجوا، ونايف أبو لحوم ونيلز هارليد وأولاف سمولدرز وروزيلين كيشي و إمبا-كالو وسحر نصر وسارة نيدوإست ونارا فيشواناث وفيكتوريا غيلروب ويوشيهارو كوباياشي، وقدم أعضاء فريق مجموعة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات في شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية [OPCFC] مدخلات هامة في مذكرة الإستراتيجية المؤقتة. أما المراجعين الزملاء فهم نادر محمد [كبير الاستشاريين في شبكة تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية -PRMPI] وإيان بانون [مدير القطاع، وحدة التنمية الاجتماعية للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات-AFTCS].

المحتويات:

ملخص تنفيذي I
I. مقدمة 1
II. السياق القُطري 1
أ. أزمة 2011م والتطورات السياسية الأخيرة 1
ب. السياق الإقتصادي 3
ج. الفقر والتنمية البشرية 4
د. الحوكمة 6
هـ. البنية التحتية وادارة الموارد الطبيعية 7
و. تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي 8
ز. التحديات الرئيسية خلال المرحلة الانتقالية 9
ح. برنامج الحكومة 10
III الاستراتيجية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي 11
أ. مشاركة مجموعة البنك الدولي في اليمن خلال الفترة الأخيرة 11
ب. الدروس المستفادة 13
ج. مبررات إعداد الاستراتيجية المؤقتة والأسس المستند عليها 14
د. المبادئ التوجيهية 16
هـ. مجالات التدخل 17
(i) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء 17
(ii) تشجيع النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية 21
(iii) تعزيز الحوكمة وتقديم الخدمات المحلية 22
و. تنفيذ برنامج الاستراتيجية المؤقتة 26
ز. الشراكات والتنسيق مع الجهات المانحة 28
ح. متابعة وتقييم النتائج 29
VI. المخاطر التي تهدد الإستراتيجية المؤقتة وتدابير التخفيف منها 29

الجداول:

الجدول (1) : مؤشرات اقتصادية مختارة لليمن **3**
الجدول (2) : أولويات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ومتطلبات التمويل التقديرية **10**

المربعات:

المربع (1) : ملخص الأحداث البارزة في اليمن 1
المربع (2) ملخص المشاورات حول الاستراتيجية المؤقتة 15
المربع (3) : تعزيز التنمية البشرية – البرامج قيد التنفيذ 18
المربع (4) : تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة – الهدف الرئيسي والمبادئ التوجيهية العملية 27

الملحقات:

الملحق 1 : الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة 32
الملحق 2 : جهود البنك الدولي في اعادة هيكلة محفظة المشاريع 36
الملحق 3 : ملخص المشاورات حول الاستراتيجية المؤقتة 38
الملحق 4: مصفوفة البرامج التأشيرية للاستراتيجية المؤقتة 47
الملحق 5: مصفوفة النتائج 48
الملحق 6: تدفق مساعدات المانحين لليمن (2006-2010م) 53
الملحق 7: لمحة حول اليمن 55
الملحق 8: مؤشرات مختارة لأداء وادارة المحفظة 59
الملحق 9 : محفظة العمليات (منح البنك الدولي للانشاء والتعمير / مؤسسة التنميةالدولية) 61
الملحق 10: ملخص العمليات غير الاقراضية لمؤسسة التنمية الدولية..... 62
الملحق 11 : الصناديق الائتمانية لليمن 2006-2012م..... 63
الملحق 12: بيان محفظة برامج مؤسسة التمويل الدولية التي تم الالتزام بها والبرامج الحالية 65
الملحق 13: المحفظةالحالية لعمليات مؤسسةالتمويل الدولية..... 66
خارطة اليمن 67

ملخص تنفيذي

i. بعد عام تقريبا من الأزمة في أعقاب حركة الربيع العربي، شرعت اليمن في عملية التحول السياسي على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي. وتم تشكيل حكومة وفاق وطني[1] منحها البرلمان الثقة في ديسمبر 2011م. وأجريت الانتخابات الرئاسية في فبراير عام 2012م، وأدى الرئيس عبد ربه منصور هادي اليمين الدستورية بعد انتخابه رئيسا للجمهورية بفترة وجيزة. ويتوقع من الحكومة خلال المرحلة الانتقالية عقد مؤتمر للحوار الوطني وصياغة دستور جديد وهيكلة مؤسسات الجيش والأجهزة الأمنية. ويتوقع أن تنتهي المرحلة الانتقالية في فبراير 2014م بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وفق الدستور الجديد وتنصيب رئيس جديد وتشكيل برلمان جديد.ففي حين يسير تنفيذ اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير على المسار الصحيح، إلا أن المكاسب التي تحققت حتى الآن تعتبر هشة وتظل هناك تحديات كبيرة في المستقبل.

ii. لدى الحكومة الانتقالية فرصة لبدء معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار والمعاناة الاجتماعية من أجل إعادة بناء القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لليمن واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي. فعلى الرغم من تاريخ النزاع والاضطرابات الأخيرة، إلا أن هناك إحساسا عاما يملؤه التفاؤل والأمل في التغيير الشامل في اليمن ما بعد الثورة. ومع ذلك، قد تواجه المرحلة الانتقالية في اليمن مخاطر كبيرة إذا لم تتحقق إصلاحات سريعة وإذا لم يلمس المواطنين تغييرات جوهرية، مما يسهم في خلق خيبة أمل في الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة، وربما عودة الاضطرابات وانعكاس المكاسب التي تحققت. يحتاج اليمن إلى دعم جماعي من مجتمع التنمية كونه يجاهد لنجاح مرحلته الانتقالية وتعافيه، وفي نفس الوقت تصارع قوى مضادة قوية، بما في ذلك الشكاوي المحلية التي أدت إلى استمرار أعمال العنف المطالبة بالانفصال في الشمال والجنوب ومليشيات تنظيم القاعدة والعناصر التي انشقت على النظام السابق في صنعاء.

iii. تحدد هذه الوثيقة إستراتيجية مجموعة البنك الدولي المؤقتة لدعم اليمن خلال الفترة من 2013م – 2014م، والتي تُمثل الفترة التي تقابل الفترة الانتقالية الحالية والفترة التي تليها. يعتبر إعداد الإستراتيجية المؤقتة لليمن أمر مناسب نظرا للاحتياجات الناشئة والتحول الكبير في أولويات التنمية في ظل الاضطرابات وثورة عام 2011 والمرحلة السياسية الانتقالية التي تلتها، فضلا عن الأفق الزمني القصير للحكومة الانتقالية وتحسبا للبرنامج الوطني الذي سيلي المرحلة الانتقالية والتي يمكن تكييف إستراتيجية لاحقة للشراكة القطرية (CPS) معها. واعترافا بدور القطاع الخاص في التنمية وضمان الاستقرار الوطني والنمو المتنوع ، فقد تم إعداد هذه الإستراتيجية المؤقتة بالشراكة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC).

iv. سوف يسترشد تنفيذ الإستراتيجية المؤقتة بثلاثة مبادئ سوف يتم تعميمها عبر البرنامج: (1) تكثيف المشاركة والاندماج، وخاصة النساء والشباب، (2) تعزيز القدرات المؤسسية والحكم والشفافية والمساءلة، و (3) تعزيز المرونة التشغيلية لبرامج البنك الدولي. يعتبر الالتزام بهذه المبادئ أمرا جوهرياً إذا ما أرادت الجهود الجماعية للحكومة ومجتمع المانحين أن تترك أثر طويل الأمد على التنمية.

v. يتمثل الهدف الأساسي من الإستراتيجية المؤقتة في مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تساعد في استقرار المرحلة الانتقالية على المدى القصير، في حين تضع الأساس للإصلاحات على المدى المتوسط والفوائد المستدامة على المدى الطويل. تقترح الإستراتيجية المؤقتة مساندة هذه الأهداف عبر ثلاث ركائز إستراتيجية هي: (1) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء من خلال خلق فرص عمل قصيرة الأجل، واستعادة الخدمات الأساسية وتحسين الوصول إلى شبكات الضمان الاجتماعي، وتحسين سبل العيش، (2) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتعزيز السياسات المالية وإدارة المالية العامة، وتحسين البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص والقدرة التنافسية، و (3) تعزيز الحكم وتقديم الخدمات المحلية من خلال دعم الشفافية والمساءلة وبناء القدرات وتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين مشاركة المواطنين.

[1] تعتبر الحكومة الانتقالية والمعروفة باسم حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة المعترف بها في اليمن. ويشار إليها في هذه الوثيقة بحكومة الجمهورية اليمنية أو الحكومة اليمنية أو الحكومة.

I. مقدمة

1- ترسم هذه الإستراتيجية المؤقتة إستراتيجية مجموعة البنك الدولي لمساعدة اليمن للسنوات المالية2013 و 2014، وهو الإطار الزمني الذي يقابل الفترة الانتقالية الحالية والفترة التي تليها.يتمثل الهدف العام خلال هذه الفترة في مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تساعد في استقرار المرحلة الانتقالية على المدى القصير، في حين تضع الأساس للإصلاحات على المدى المتوسط والفوائد المستدامة على المدى الطويل. فبعد اندلاع الانتفاضة والمرحلة السياسية الانتقالية اللاحقة في عام 2011م، تحتاج الحكومة البدء في معالجة العوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار و الاضطرابات الاجتماعية من أجل استعادة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية. فمن الأهمية بمكان أن تتم عملية التحول بطريقة شاملة وأن تنعكس النتائج الرئيسية التي توصلت إليها والتوصيات في برامج التنمية التي تعالج المظالم التي أشعلت الأزمة وتقديم دعم فوري لتحسين الوضع المعيشي وسبل العيش.

II. السياق القُطري

أ- أزمة عام 2011 والتطورات السياسية الأخيرة

2- مثلت الاحتجاجات الجماهيرية والاشتباكات العنيفة والصراعات المسلحة التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في اليمن عام 2011 تتويجا لمجموعة من الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتزامنة التي أدت إلى تفاقم الوضع الصعب في البلاد (المربع1).[2]فضعف أداء إستراتيجية الحكومة الخاصة بالتنمية خلال العقود التي تلت إعادة الوحدة، إلى جانب ضعف المؤسسات وسوء الهياكل الإدارية أشعل التوتر الاجتماعي والسياسي. وساهم انقسام الهويات والولاءات في عودة ظهور حركة تمرد الحوثي القائمة منذ فترة طويلة في الشمال، وزيادة الأصوات التي تطالب باستقلال الجنوب، وظهور تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. وقد أدت هذه الاضطرابات المتزايدة إلى زعزعة استقرار الدولة. كما أن تدهور الأوضاع الاقتصادية أدى إلى زعزعة نظام الحكم القائم على المحسوبية الذي يكرس اعتماد البلاد على عائدات النفط. ومع انكماش الإيرادات، تراجعت الاستثمارات الحكومة في الخدمات العامة الحيوية وانكشفت عدم الكفاءة في استخدام الموارد العامة على الملأ، مما قوض ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

المربع (1) ملخص الأحداث البارزة في تاريخ اليمن المعاصر

- إسقاط حكم الإمامة في شمال اليمن في عام 1962، والحرب الأهلية التي تلت ذلك حتى عام 1970م
- نجاح الحركة المناهضة للاستعمار والتي خلقت النظام الاشتراكي في الجنوب سنة 1967م
- صعود علي عبد الله صالح إلى الرئاسة في عام 1978م
- اكتشاف النفط في الثمانينات
- توحيد شمال وجنوب اليمن في مايو 1990م
- طرد أكثر من 800,000 مغترب يمني من دول الخليج في أعقاب حرب الخليج الأولى، من 1990 حتى 1991م
- الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب والتي انتهت في عام 1994م
- القتال المتقطع بين المسلحين الحوثيين والقوات الحكومية في شمال العاصمة صنعاء، والتي انتهت في عام 2010م
- الصراع الداخلي الأخير في اليمن، والذي اندلع في يناير 2011، اقتداء بثورتي تونس ومصر والاضطرابات، إلى جانب العجز في الموارد وتزايد عدم المساواة، أدت إلى مظاهرات حاشدة ضد الحكومة
- في 23 نوفمبر 2011م، وقع علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية والتي قادت إلى تسليم الرئاسة إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي أُنتخب توافقي كرئيس لليمن في 21 فبراير، 2012م لفترة انتقالية مدتها سنتان

[2] ترتكز تقديرات الوضع السياسي والاقتصادي على الدراسات التالية: (1) اليمن - فهم دوافع المجتمع، وراء الأزمة الحالية (شبكة التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، ديسمبر 2010م)، (2) دعم الحلول الدائمة للنازحين في اليمن، تحديات التنمية (شبكة التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي، أغسطس 2011م)، (3) عملية مسح أصحاب المصلحة (إدارة إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي، مارس 2012م)، و (4) التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك (للجمهورية اليمنية (البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع حكومة الجمهورية اليمنية ممثلة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو 2012م).

3- نزل المواطنين إلى الشارع تدفعهم شدة الفقر والبطالة، وانتشار الشعور بالظلم والإقصاء، للمطالبة بتحسين الحكم وأن يكون لهم صوت أكبر وتحسين الفرص الاقتصادية. وفي عام 2011، أعطت الانتفاضات العربية في تونس ومصر زخما جديدا لأولئك الذين هم غير راضين عن بقاء مشاكل اليمن دون حل. وتحولت المظاهرات التي قامت في البداية على يد الشباب اليمني بسرعة إلى حركة جماهيرية ضمت مختلف الفئات في المجتمع اليمني. وتصاعدت مطالب المتظاهرين إلى دعوة الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للتنحي.

4- وإزاء هذه الخلفية، دخلت اليمن في مرحلة انتقالية مدتها عامين بناء على مبادرة تقدمت بها دول مجلس التعاون الخليجي والتي تشرف عليها الأمم المتحدة والجهات الأخرى الرئيسية المعنية. تعكس خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية المحددة وفقا للمبادرة الخليجية التزام الحكومة بعقد مؤتمر للحوار الوطني وصياغة دستور جديد وهيكلة الجيش والقوات الأمنية والتحضير للانتخابات البرلمانية. ويتوقع من هذه العملية أن توفر منتدى للتفاوض حول إطار جديد للحكم والذي سيتم بموجبه وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، وتوسيع الفضاء السياسي خارج تحالف النخبة الحالي ليشمل مجموعة واسعة من مختلف أصحاب المصلحة. وعلى الرغم من أن تنفيذ المبادرة الخليجية يسير بشكل كبير على الطريق الصحيح وهناك تقدم تدريجي يسير بخطى ثابتة،[3] إلا أن التقدم المحرز حتى الآن لا يزال هشا ولا تزال هناك تحديات كبيرة في الانتظار.

5- إن حكومة الوحدة الوطنية الحالية ضعيفة وتواجه مهام جسيمة لتوحيد البلاد في معاناة كبيرة. إن الحكومة،المكونة حاليا من ائتلاف هش يضم عناصر من النظام السابق وأعضاء في المعارضة، وتواجه أزمة ليس فقط من حيث القدرات فحسب بل أيضا من حيث الشرعية والصلاحيات. وفي الوقت نفسه، تتعرض الحكومة لضغوط شديدة لتحقيق نتائج خلال فترة قصيرة من الوقت من أجل كسب الثقة في الدولة، وتعزيز العملية الدستورية وتجنب عودة ظهور السخط الشعبي والاضطرابات الداخلية. وبالتالي، يوفر مؤتمر الحوار الوطني فرصة لجمع الفصائل المتناحرة و تعزيز سلطة الدولة، لكنه قد يتعرض لخطر الوصول إلى طريق مسدود إذا ما استمر العنف أو الصراع السياسي المرير إذا ما فتحت الممارسات السلطوية السابقة القائمة على الولاءات الباب أمام سيطرة النخبة على العملية الانتقالية، أو إذا لم تشارك الأطراف الرئيسية في مؤتمر الحوار الوطني. ومع ذلك فان التوقعات العالية للمواطنين بحدوث تغيير مؤسسي سريع خلال الفترة الانتقالية يجب أن تدار بعناية من خلال التواصل المفتوح.

6- تتصدر القضايا الأمنية الملحة طليعة برنامج الحكومة، وسوف تحتاج الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأوسع نطاقا إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية. إن ظهور تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في عام 2006م وخاصة في محافظة أبين الجنوبية قد عمق المخاوف الأمنية داخل وخارج اليمن. وعلى الرغم من أن العمل يجري لإعادة تنظيم وهيكلة الجيش والأجهزة الأمنية، إلا أن الشرخ بين الحرس الجمهوري وقوات الجيش لا يزال يشكل مخاطر أمنية خطيرة، بحسب ما أثبتتها الهجمات العنيفة على وزارة الداخلية ووزارة الدفاع في أغسطس 2012م. وعلى الرغم من انه قد تم تحقيق بعض التحسن في الوضع الأمني في المدن الرئيسية، إلا أن التفجيرات والتهديدات تحدث بصورة منتظمة. وفي الآونة الأخيرة، تحديدا في سبتمبر 2012م، أدى انفجار قوي بواسطة سيارة مفخخة استهدف وزير الدفاع اليمني إلى وقوع عدد من الضحايا، مشيرا إلى زيادة النشاط تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كون التنظيم يسعى إلى الانتقام من مقتل الشخص الثاني في التنظيم في محافظة حضرموت. تواجه الحكومة الانتقالية صراع طويل مع المتمردين الحوثيين في محافظة صعده في الشمال والفصيل المطالب بالانفصال في الجنوب، تدعمها القوى التي كانت بارزة في الشطر الجنوبي من اليمن سابقا قبل الحرب الأهلية التي نشبت عام 1994. وما يزيد من تفاقم هذه المخاوف الأمنية هي الاشتباكات المستمرة على مستوى منخفض بين الجماعات القبلية والانهيار الواسع لآليات إدارة الصراع على مستوى المجتمع وعلى المستوى المحلي، في حين لا تزال عدة محافظات خارج سيطرة الحكومة المركزية. ومنذ عام 2008م، ارتفعت وتيرة هجمات القراصنة الصوماليين في البحر الأحمر مما أدى إلى إعاقة حركة المرور البحرية وعمليات صيد الأسماك، وتقويض الجدوى الاقتصادية لميناء عدن.

[3] اعتبارا من 30 أغسطس 2012م، تم تشكيل لجنة للحوار الوطني تضم 25 عضوا يمثلون مختلف الفئات والأحزاب والمناطق، ومن المتوقع أن تبدأ عملية حوار وطني مدتها 6 أشهر في نوفمبر 2012م. وبناء على نتائج الحوار الوطني، من المتوقع أن تستكمل عملية تعديل الدستور قبل نهاية عام 2013، يعقب ذلك استفتاء وانتخابات في بداية عام 2014م. وقد بدأت عملية هيكلة الجيش وقوات الأمن، غير أنه من المتوقع أن يتم التقدم في هذا الجانب بصورة تدريجية في ضوء الحساسيات السياسية حول هيكلة وقيادة القوات المسلحة التي خلفتها حقبة صالح. ينظر المواطنين بشكل عام إلى التقدم المحرز في هذا الجانب حتى الآن بنظرة ايجابية.

ب- السياق الاقتصادي

7- تأثر الوضع الاقتصادي، الذي كان بالفعل تحت ضغط كبير حتى قبل الأزمة، بشدة من جراء الأحداث الأخيرة (الجدول 1). وأدى انخفاض توفر المشتقات النفطية وخصوصا الديزل إلى تفاقم انقطاع الكهرباء ونقص المياه.وواجه القطاع الزراعي والخدمي والصناعي ارتفاع كبير في تكاليف المدخلات مثل الري والنقل والتسويق والتي أدت في نهاية المطاف إلى انخفاض الإنتاج والصادرات. وتعطلت عمليات الإنتاج مما أدى إلى إغلاق الشركات وتسريح العمال. كما ارتفعت أيضا أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل حاد، وأظهرت البيانات الرسمية للأسعار في عام 2011م ارتفاع التضخم السنوي إلى 23% (في نهاية 2011م). ففي حين أن بقاء سعر الصرف مستقر نسبيا طوال الأزمة ساعد على تثبيت التوقعات وكبح تضخم أسعار المواد الغذائية، إلا أن اليمن تبقى أحد أكثر البلدان في العالم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي (الفقرة 17).

الجدول 1: مؤشرات اقتصادية مختارة لليمن

المؤشرات الاقتصادية	2008	2009	2010	2011[1]	2012[2]	2013[3]
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	3.6	3.9	7.7	-10.5	-1.9	2.9
نمو قطاع النفط والغاز	-8.1	1.6	46.9	-14.5	-4.8	7.0
نمو القطاع غير النفطي	4.8	4.1	4.4	-10.0	-1.6	3.0
التضخم (المتوسط السنوي،%)	19.0	3.7	11.2	19.5	15.2	13.1
الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) – شاملا المنح	-4.5	-10.2	-4.0	-4.3	-5.8	-6.5
الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي) – غير شاملا المنح	-4.8	-10.6	-5.2	-5.5	-12.7	-7.9
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	-4.6	-10.2	-4.4	-3.0	-3.3	-5.9
نسبة الديون إلى الصادرات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2.7	3.6	2.7	2.6	2.8	3.1
نسبة الديون العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	36.4	49.8	40.9	42.4	44.9	45.1
سعر الصرف الاسمي (المتوسط السنوي)	200.0	203.0	220.0	214.0	…	…
سعر الصرف الحقيقي[3] (المتوسط السنوي)	109.0	115.0	113.0	125.0	….	…
(1) : أولية - (2) متوقعة - (3) السنة الأساسية 2005م = 100.						
المصدر: حسابات موظفي الحكومة والبنك الدولي						

8- ارتفعت الضغوط المالية في اليمن خلال الأزمة وتم تمويلها من خلال ثلاث منح نفطية كبيرة قدمتها المملكة العربية السعودية.فعلى الرغم من أن العجز المالي يعتبر متجذرا وذو أصول هيكلية (يوفر إنتاج النفط 70% من الإيرادات المالية، بناء على الأسعار العالمية للنفط)، إلا أن أحداث عام 2011م أثرت بشدة على عائدات الضرائب وإيرادات اليمن من النقد الأجنبي. وتسببت التفجيرات المتكررة لأنابيب النفط والغاز بمأرب في خسائر تمثلت في انخفاض إنتاج البلاد من النفط بمعدل 40% منذ ديسمبر كانون الأول 2011م، وتقدر الخسائر بنحو 200 مليون دولار في الشهر. وانكمش الإنفاق الاستثماري العام إلى مستويات لا تذكر (2% من الناتج المحلي الإجمالي) في 2011م، في حين تم الحفاظ على النفقات الجارية، وخاصة دفع الرواتب. كما أن المنح النفطية الثلاث التي قدمتها المملكة العربية السعودية منذ منتصف عام 2011م (منها منحة تعادل 1.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2011 ومنحتين تعادل 5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2012م) ساعدت في الحفاظ على الميزان المالي، ونتج عن ذلك عجز مالي (بعد المنح) بلغ حوالي 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011م، ومن المتوقع أن يصل العجز المالي في عام 2012م إلى 5.8 % من الناتج المحلي الإجمالي (2 مليار دولار أميركي). في حين من المتوقع أن يعود العجز المالي إلى معدله المقدر بحوالي 5 في المائة كون المرحلة الانتقالية في اليمن تحظى بمزيد من الزخم، ونظرا لعودة الوضع السياسي والاقتصادي إلى وضعهما الطبيعي (بما في ذلك العمليات الاعتيادية لضخ النفط)، إن جهود اليمن للتغلب على آثار الأزمة والعودة إلى مسار التنمية المستدامة سوف يتطلب دعما كبيرا ومستمرا من الشركاء الإقليميين والدوليين على المدى المتوسط.

9- أدت الأزمة التي حدثت في 2011م إلى توقف عملية الإصلاحات الاقتصادية في مجال بيئة الاستثمار والتكامل الاقتصادي والإقليمي، والتعزيز المؤسسي لمنظومة الضمان الاجتماعي. فالاقتصاد اليمني لا يزال غير متنوع الموارد. وتمثل المنتجات النفطية الجزء الأكبر من الصادرات، كما تمثل المنتجات الاستهلاكية والمواد الغذائية ثلث الواردات. كما أن الاستثمارات في البنية التحتية الهادفة إلى تحسين

الإنتاجية على مدى السنوات العشرين الماضية لم تؤدي إلى ازدهار القطاع الخاص.وقد أظهر سعر الصرف الحقيقي ارتفاع تدريجي غير خطي بنسبة 166 في المائة على مدى العقدين الماضيين، مما حد من القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي، ووضع قطاع التصدير الصغير في وضع غير موات يواجه عوائق متزايدة. ففي حين أن هذه النتائج ساعدت على تحسين رفاه المستهلك، وخاصة من خلال انخفاض أو استقرار أسعار المواد الغذائية، إلا إن ذلك تحقق على حساب خلق فرص العمل والقطاعات الإنتاجية.

10- إن معالجة مشاكل البلد الاجتماعية والاقتصادية سوف يتطلب خلق فرص للدخل المستدام لكثير من اليمنيين العاطلين وأشباه العاطلين، وخاصة الشباب الذين يتوقع أن يرتفع عددهم إلى الضعف بين عامي 2010م و 2050م.[4] كما أن معدل البطالة مرتفع، ويتراوح بين 15% بحسب التقديرات الرسمية إلى 40% بحسب التقديرات غير الرسمية، ويتركز بين فئات الشباب الذين بلغوا سن العمل، وخصوصا الخريجين الجدد الباحثين عن وظائف.وقد تفاقمت حالة البطالة جراء الأزمة، حيث تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن ما يقرب من مليون عامل قد فقدوا وظائفهم في عام 2011م.

ج- الفقر والتنمية البشرية

11- حتى قبل الأزمة، كانت اليمن ولا تزال أحد البلدان الأشد فقرا في المنطقة العربية حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي1,209 دولار. كما أن معدل النمو السكاني في اليمن يعتبر أحد أعلى المعدلات في العالم مما يزيد من الطلب على الخدمات التعليمية والصحية ومياه الشرب والتموينات وفرص العمل. ولا يتوقع أن تحقق اليمن أي من الأهداف الإنمائية للألفية.[5]

12- كما يتوقع أن نسبة الفقر التي كانت في الأصل مرتفعة قبل اندلاع الأزمة قد ارتفعت من 42 في المائة من السكان في عام 2009م إلى 54.5 في المائة في نهاية عام 2011م.[6] ويرتفع الفقر بشكل خاص في المناطق الريفية، التي تعد موطنا لنحو 73 في المائة من السكان و 84 في المائة من الفقراء. ويتركز الفقر في المناطق الحضرية في المقام الأول في صنعاء وعدن ويعتبر أشد حدة بشكل خاص في الحديدة وتعز والمكلا. ويقدر عدد النازحين حاليا 807,000 نازح يعتبرون الأكثر ضعفا تشردوا بسبب الصراعات الحالية والسابقة في اليمن،[7] بما في ذلك الأطفال الذين شاركوا أو تأثروا بشكل مباشر بالاقتتال والعنف، فضلا عن 213,000 من العائدين الفقراء والأشخاص المتضررين من الحرب في الشمال، وهناك 203,900 لاجئ وطالب لجوء،[8] وحوالي 150,000 شخص نازح في الجنوب. [9]

13- أما المرأة، التي تعتبر بالفعل محرومة بشكل كبير في اليمن، فقد عانت أكثر من غيرها نتيجة للأزمة. تشير الأرقام الأولية من عام 2011م إلى انخفاض معدل الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مستويات عالية من العنف المرتكز على النوع الاجتماعي وذلك نتيجة للاضطرابات. وقد أدت هذه الآثار إلى تفاقم الحالة الشديدة من عدم المساواة بين الجنسين التي كانت موجودة بالفعل. ولست سنوات متتالية، احتلت اليمن المرتبة الأخيرة في عام 2011م في المؤشر العالمي لفجوة النوع الاجتماعي.[10] فعلى الرغم من المكاسب التي حققتها اليمن على مر السنين،[11] إلا أن دمج المرأة في التنمية لا يزال يمثل تحديا خطيرا. فالفرصة المتاحة للفتيات لإكمال تعليمهن الأساسي أقل بكثير من الأولاد، ومعدل الفتيات اللواتي يكملن المرحلة الأساسية والثانوية أقل بكثير منها في البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يعتبر معدل الخصوبة في اليمن هو الأعلى في المنطقة حيث يبلغ 5.2 مولود لكل امرأة في عام 2008م، وهذا الرقم يقابله تدني معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل والذي

---

[4] تتوقع الأمم المتحدة أن عدد الشباب (المعرفين بأنهم دون 30 سنة من العمر) سوف يتضاعف من 17.9 مليون في 2010م إلى 34.6 مليون في 2050م. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (http://www.undp.org.ye/y-profile.php)، فان أكثر من 60 في المائة من السكان في اليمن تحت 24 سنة من العمر.

[5] الجمهورية اليمنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010م، التقرير الوطني الثاني الخاص بأهداف التنمية الألفية

[6] التقييم الاقتصادي والاجتماعي المشترك

[7] المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNHCR)

[8] لمحة حول العمليات القطرية للمفوضية العليا لشئون اللاجئين 2011 – اليمن"، تحديث النداء العالمي 2011 للمفوضية العليا لشئون اللاجئين".

[9] تصاعد القتال في محافظة أبين، جنوب اليمن، أدى إلى تشريد ما يقرب من 1800 شخصا في مارس 2012م، وفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية.

[10] المؤشر العالمي للفجوة بين النوع الاجتماعي هو مؤشر مركب من عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة والفرص الاقتصادية والتحصيل العلمي، والتمكين السياسي، والصحة والبقاء. انظر ريكاردو هوسمان، لورا دوتايسون، وسعدية زهيدي. 2011. التقرير العالمي للفجوة بين النوع الاجتماعي لسنة 2011. جنيف: المنتدى الاقتصادي العالمي. http://reports.weforum.org/global-gender-gap-2011/

[11] ارتفعت نسبة التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية من 60% في عام 2001 إلى 78 % في عام 2010 على أساس إجمالي. وانخفضت معدلات وفيات الأمهات إلى النصف منذ عام 1990، وارتفعت نسبة القابلات الماهرات عند الولادة بنسبة متواضعة من 21.6% في عام 1997 إلى 35.7% في عام 2006. وقد تحسنت شبكة الضمان الاجتماعية في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية، مع بعض الجهود لاستهداف النساء والأطفال.

بلغ 28 في المائة في عام 2006م. ويعتبر معدل الزواج المبكر مرتفعا حيث يبلغ 50 في المائة. ويتزامن سجل اليمن الضعيف في مجال المساواة بين الجنسين في مخرجات التنمية البشرية مع تفاوت شديد في المشاركة الاقتصادية والمدنية. فنسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تعبر من بين أدنى المعدلات في العالم حيث تبلغ 21 في المائة، وتمتلك النساء 11% فقط من المشاريع الصغيرة والأصغر.[12]كما أن تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية والمدنية ضعيف للغاية. فالنساء لا يمثلن سوى 5 في المائة من أعضاء مجلس الوزراء و2 في المائة من أعضاء مجلس الشورى، وامرأة واحدة فقط في البرلمان منذ عام 2003م.

14- حركة الشباب، التي بدأت الربيع العربي في اليمن وأكسبته زخما كبيرا، لا تزال على هامش المؤسسات والعمليات الرسمية.فالشباب يشكلون قوة هائلة للتغيير الاجتماعي والسياسي، ويعتبرون القوة الرئيسية في المجتمع المدني الجديد.وعلى الرغم من عدم توحدها، إلا أنه بالإمكان الاستفادة من دمج الأنشطة الرئيسية لحركة الشباب في عمليات صنع القرار كوسيلة لتعزيز شرعية واستدامة التحول في البلاد. وفي حال غياب مثل هذه الفرص لمشاركة واندماج الشباب، فان مخاطر الصراع المرتبطة بخروج الشباب في اليمن سوف تتفاقم، وخاصة في ظل محدودية الأفق الاقتصادية وكذا ضعف العوائد الاقتصادية في متابعة التعليم على المدى القصير.

15- تعرض جزء من المرافق التعليمية في البلاد لأضرار نتيجة للقتال، وقد أدى استمرار انعدام الأمن إلى انخفاض معدل ذهاب الطلاب والطالبات إلى المدارس وارتفاع معدل غياب المدرسين. كما تسببت الأزمة أيضا في إعاقة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات التعليمية بسبب ضعف قدرات الموظفين وقيود الميزانية. وتتباين هذه الإختلالات مع المكاسب الهامة التي تحققت في توسيع فرص التعليم الرسمي على مدى السنوات الأربعين (40) الماضية، بما في ذلك التحسن الكبير في معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع المستويات (من 62 في المائة في عام 1998م إلى 86 في المائة في عام 2010م في مرحلة التعليم الأساسي) وانخفاض الأمية من 90 في المائة في عام 1973م إلى 45 في المائة في عام 2004م. ومع ذلك، لا يزال حوالي 2 مليون طفل خارج المدرسة، وكثير منهم يعيشون في المناطق الريفية ويعتبرون جزء من المجتمعات المهمشة، وهناك تدني خطير في جودة التعليم. كما أن المساواة بين الجنسين لا تزال متدنية (بنسبة 0.75 للتعليم الأساسي و 0.61 للتعليم الثانوي في عام 2010)،[13] وتبقى نسبة التعليم في أوساط الفتيات (اللواتي تتراوح أعمارهن بين15-24 سنة) عند 70% فقط (مقارنة مع 95% بالنسبة للذكور) في نفس الشريحة العمرية.

16- كما أدت الأزمة أيضا إلى تفاقم الوضع الصحي المثير للقلق للسكان في اليمن. فاليمن تفتقر إلى برنامج وطني متكامل للصحة يستطيع أن يقدم للسكان خدمات صحية ذات جودة وسهلة المنال وقليلة التكلفة. إضافة إلى ذلك، فان معدل وفيات الرضع والأطفال تعتبر من بين أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تليها جيبوتي والعراق.كما أن معدل وفيات الأمهات هو من بين أعلى المعدلات في العالم بمعدل 430حالة وفاة لكل 100,000 حالة ولادة حية. وهناك أدلة على أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز آخذ في الارتفاع. ويعاني أكثر من 1.2 مليون يمني من الملاريا، وهناك حوالي 20,000 شخص مصاب بالسل. ونظرا لضعف نقطة الانطلاق، فان الأسر الأكثر ضعفا في البلاد لم تكن مستعدة بشكل جيد لامتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمة. فانعدام الأمن وارتفاع أسعار السلع الأساسية أدت إلى تفاقم المجاعة وسوء التغذية وصعوبة الحصول على المياه النظيفة، وكانت النتائج كارثية في عام 2011م. وتفاقمت هذه المشاكل نتيجة لآثار مضغ القات وهي عادة واسعة الانتشار في اليمن، فهناك حوالي 72 في المائة من الرجال و 33 في المائة من النساء يمارسون عادة مضغ القات بصورة منتظمة. وحتى أثناء الأزمة، تشير التقديرات إلى أن الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بصورة شديدة أنفقت 8 في المائة من دخلها على القات.

17- تعتبر اليمن واحدة من الدول العشر الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم والبلد الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط. وهناك ما يقرب من 45 في المائة من السكان (10 ملايين نسمة) يعانون من انعدام الأمن الغذائي بحسب الإحصائيات في مارس 2012م، وذلك بزيادة كبيرة مقارنة بحوالي 32 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي في عام 2009م.[14] وتشير التقديرات إلى أن 61% من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية مقارنة بنسبة 58% في

[12] البنك الدولي، 2010م. تقييم مناخ الاستثمار

[13] المساواة بين الجنسين تقيس نسبة الفتيات المسجلات إلى البنين. فالدرجة 1 تشير إلى المساواة بين الجنسين؛ والدرجة بين 0 و 1 تشير عادة إلى التفاوت لصالح الذكور، والدرجة فوق 1 تشير إلى التفاوت لصالح الإناث.

[14] برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP)، النتائج الأولية للمسح الشامل للأمن الغذائي في اليمن (CFSS) الذي اكتمل مؤخرا في 14 مارس 2012م.

2006م. كما أن حوالي ثلثي الأطفال الصغار في اليمن يعانون من التقزم، في حين أن ثلث الأطفال في البلاد يعانون من الآثار الشديدة للتقزم (تهدد الحياة). كما أن المجاعة وسوء التغذية تنتشر بشكل كبير في المناطق الريفية. تعتمد اليمن اعتمادا كبيرا على الواردات الغذائية، والتي تمثل 81 في المائة من استهلاك اليمن من المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، فإن البلد عرضة بشكل خاص للصدمات الخارجية لارتفاع أسعار المواد الغذائية.[15] وبمتوسط 300 سعرة حرارية لكل يمني فوق مستوى المجاعة، فان ارتفاع الأسعار المحلية سوف يدفع العديد من اليمنيين أكثر تجاه انعدام الأمن الغذائي.

18- تدهورت خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية والتي كانت سيئة قبل الأزمة. ونظرا للأوضاع الحالية الهشة، فإن قدرة نظام الضمان الاجتماعي في اليمن على تقديم الخدمات للفقراء والضعفاء بشكل فعال تعتبر أمرا هاما لبناء ثقة المواطنين في الدولة وكذلك ثقة الجهات المانحة في المؤسستين الرئيسيتين للضمان الاجتماعي ممثلتين بصندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية. وعلى الرغم من البيئة الصعبة، تواصل المؤسستين تقديم المساعدة الملحة للسكان الفقراء. بيد أنه ونظرا لضخامة الحاجة، فقد سخرت كل مواردها وقدرتها إلى أقصى حد ويجب أن يتم تعزيزها إذا ما أُريد لهذه المؤسسات تقديم خدماتها الحيوية على نحو فعال. وتعتبر زيادة التنسيق والدعم من شركاء التنمية أمرا حاسما وضروريا لمساعدة هذه المؤسسات في معالجة الفجوة الاستهلاكية الآخذة في الاتساع لدى الأسر اليمنية، وتحسين كفاءتها التشغيلية، بما في ذلك الاستهداف، وتعزيز دورها في المساهمة في الحد من الفقر المزمن وسوء التغذية.

د- الحوكمة

19- لا تزال جودة الحكم وتقديم الخدمات ضعيفة، الأمر الذي يؤدى إلى تفاقم تحديات التنمية في البلاد. فعدم الرضا عن سوء الإدارة والفساد ومحدودية فرص الحصول على الخدمات وتوفر الفرص الاقتصادية كانت سببا رئيسيا لقيام الاحتجاجات التي اندلعت في 2011م. فالحكومة المركزية لا تستطيع تقديم سوى الخدمات الأساسية والتي تعتبر غائبة إلى حد كبير في المناطق النائية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، فان السبل المحدودة للمشاركة الفعالة والآفاق المتدنية للتعبئة الاجتماعية وضعف المساءلة وانعدام الشفافية فتحت الباب لمستويات عالية من الفساد وإساءة استخدام السلطة والوظيفة العامة. إن هذا التركز المتزايد للسلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي القلة قضى على شرعية الدولة وأضعف الأنظمة التقليدية للتماسك الاجتماعي والحكم والمساءلة، في حين أن القواعد "الحديثة" لضمان الحكم الرشيد والمساءلة ليست مفعلة بشكل كامل. وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني يمر بمرحلة تحول، تمثلت في تنامي دور القطاع الخاص والظهور التدريجي للمجتمع المدني والتحضر والحداثة،إلا أن ديناميكيات البنية الاجتماعية والسياسية والتقليدية المعقدة من المرجح أن تظل في قلب مشاكل الحوكمة في اليمن.

20- إن ضعف القدرات المؤسسية والفساد تعيق بشكل خطير قدرة الحكومة على تشكيل رؤية تنموية قابلة للإستدامة وإدارة الموارد وأداء المهام الأساسية وتقديم الخدمات أو تصميم وتنفيذ الإصلاحات. فمعظم المؤسسات ضعيفة نسبيا، وهو ما انعكس في النقاط المنخفضة التي أحرزها البلد 3.0 من 6.0 في التقييم السياسي والمؤسسي للبلاد. أما الخدمة المدنية فهي لا تزال إما لديها فائض أو نقص في الموظفين،[16] وتفتقر للإدارة المناسبة وأنظمة الحوافز اللازمة. فهناك ثغرات كبيرة في القدرات، وعدد الموظفين المؤهلين محدود. كما أن هيكل المؤسسات الحكومية وصلاحياتها تحتاج إلى توضيح. انخفض تصنيف البلاد في مؤشر الفساد السنوي بشكل مضطرد منذ 2005م إلى 164 من أصل 182 بلدا في عام 2011م. فبالرغم من التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في إرساء وتنفيذ القوانين واللوائح لتحسين البيئة العامة للحكم، بما في ذلك تمرير قانون حرية الوصول إلى المعلومات، إلا انه لا تزال هناك تحديات كبيرة. [17]تعتبر اليمن عضوا في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) منذ سبتمبر 2007م، على الرغم من أنه تم تعليق عضويتها لمدة 12 شهرا ابتداء من شهر يونيو 2011م في ضوء صعوبة الحفاظ على مشاركة المجتمع المدني خلال الفترة التي سادها الاضطراب السياسي. [18]

[15] إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال العام 2010م شكل ضغط على ميزان المدفوعات، وتشير التقديرات إلى زيادة بنسبة 50 في المائة في أسعار القمح تكلف واحد في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 20 في المائة من احتياطيات العملة الأجنبية.

[16] تعتبر الأعداد المتفاوتة للموظفين من موروث الوحدة التي تمت عام 1990، عندما تم دمج موظفي الخدمة المدنية دون إصلاح.

[17] يشمل ذلك وضع ميزانية شفافة والشفافية في المناقصات مع الرقابة التشريعية المناسبة، وتعزيز وسائل الإعلام الحرة، وتعزيز الشفافية حول التمويل السياسي، وتنفيذ إجراءات وقائية فعالة لتضارب المصالح في جميع الدوائر الحكومية، وحماية استقلالية أجهزة الخدمة المدنية وإنفاذ القانون والقضاء.

[18] تم دعم انضمام اليمن بمنحة قدرها 350,000 دولار أميركي من الصندوق الائتماني متعدد المانحين التابع لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والتي كان قد صرف منها 88 في المائة على أنشطة مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية حتى وقت التعليق. ويجري تشجيع اليمن على إعادة التقدم لطلب رفع التعليق بعد استقرار الوضع في البلاد. وفي غضون ذلك، فان المساعي جارية لتمديد تاريخ الإغلاق الأصلي كي يستمر تنفيذ المبادرة.

21- يسير التقدم نحو اللامركزية بوتيرة بطيئة، ولم يتم حتى الآن توحيد المهام الإدارية على مستوى المديرية، مما يساهم في الضغوط والعجز المؤسسي التي تتسبب في خلق دورات متكررة من الصراع والعنف في البلاد.فعلى مر السنين، تقوضت مصداقية وفعالية المجالس المحلية نتيجة لهيمنة الدولة أو القبلية عليها فضلا عن أن استقلاليتها المالية مقيدة للغاية والعجز الشديد في القدرات وعدم وجود وسائل مؤسسية لتلقي ملاحظات المواطنين وتوفير المساءلة لهم. إن وجود أنظمة مزدوجة للحكم على مستوى المجتمع المحلي (الحكم القبلي والديني والمناطقي / العرقي) يزيد من تفاقم المشكلة. عكست الانتفاضة التي اندلعت في 2011م إلى المقدمة استياء المواطنين عن ضعف تقديم الخدمات وغياب الأداء والمساءلة وأنظمة السلطات المحلية (الحكومات الفرعية) على المستويات المحلية مما جعل اللامركزية واحدة من أهم مجالات التركيز في الحوار الوطني خلال المرحلة الانتقالية.

ه- البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية

22- تعتبر اليمن الدولة التي تمتلك أصغر منظومة كهربائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكان للأزمة التي حدثت في 2011م أثر كبير على قطاع الطاقة. فقد انخفضت إمدادات الطاقة الكهربائية إلى النصف، وازداد الوضع المالي الضعيف لقطاع الطاقة سوءا.وتضررت خطوط نقل الطاقة وأدى انعدام الوقود إلى تصدع خطير في تشغيل معظم محطات توليد الكهرباء. كما تسبب الصراع في إحداث تأخير كبير في تنفيذ مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم العجز الحاد في التيار الكهربائي ويجعل وضع قطاع الطاقة أكثر سوء خلال السنوات المقبلة. فالقدرة المركبة تبلغ حوالي 1200 ميجاوات تغطي فقط حوالي نصف السكان (20 في المائة منهم في المناطق الريفية). فقطاع الطاقة يتلقى دعما كبيرا ويتسم بتدني كفاءة التشغيل وارتفاع خسائر الكهرباء.

23- كما أن قطاع المياه، والذي يقع بالفعل تحت ضغط خطير نظرا لأن وفرة المياه العذبة في اليمن تعتبر من بين أدنى المعدلات في العالم، عانى من اضطرابات على نطاق واسع نتيجة للأزمة. فقد كان للانقطاعات وتوقف المشاريع العامة أثر مباشر على توفر المياه وخدمات الصرف الصحي والري. وبمعدل 135 متر مكعب فقط نصيب الفرد الواحد في السنة، فان موارد المياه العذبة أقل بكثير من متوسط نصيب الفرد الواحد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يبلغ نصيب الفرد الواحد من المياه العذبة في عام 2010م 1000 متر مكعب من الماء في السنة. أما في المرتفعات، فموارد المياه الجوفية في الغالب غير متجددة نتيجة للاستنزاف العالي. [19] فمستويات المياه الجوفية تتناقص بسرعة (بسرعة 4 -10 م / سنة في حوض صنعاء) وذلك بسبب التوسع في الزراعة المعتمدة على الري والتنافس في الطلب من المستخدمين في المناطق الحضرية. تستهلك زراعة القات ما يصل إلى 40 في المائة من المياه الجوفية المستخدمة في الزراعة في المرتفعات. وتتفاقم هذه التحديات نتيجة لغياب الإدارة الفعالة في قطاع المياه والتقدم المحدود المحرز في مجال الإصلاحات، مع وجود آثار مدمرة على توفر الموارد المائية في المستقبل.

24- ونظرا إلى أن الكثير من السكان في اليمن وكذا النشاط الاقتصادي تتركز في مناطق بعيدة عن الموانئ، فان الاقتصاد يعتمد اعتمادا كبيرا على النقل البري في التنمية وكفاءة الإنتاج. ففي المناطق الريفية، تعتبر الطريق أمرا ضروريا لضمان حصول التجمعات السكانية على فرص العملوكذلك الخدمات الصحية والتعليمية، وبالتالي تعزيز النمو والاستقرار. فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه في قطاع الطرقات خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن الحاجة لربط السكان لا تزال كبيرة.علاوة على ذلك، لا يزال قطاع النقل يعاني من الضعف المؤسسي وعدم كفاءة سياسات الإنفاق، وخاصة ضعف تمويل صيانة الطرق، والافتقار إلى الطرق السريعة ذات المستوى العالي لربط المدن الرئيسية، وعدم وجود مطارات حديثة. كما أن مشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل لا تزال محصورة بسبب عدم وجود قوانين مناسبة وغياب الفهم المؤسسي للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

25- إن العزلة الجغرافية وزيادة شحة المياه مقرونة بضعف الترابط والاتصال جعلت من الهجرة إلى المناطق الحضرية إستراتيجية بالغة الأهمية للتكيف بالنسبة للفقراء في المناطق الريفية وخلقت ضغوطا متزايدة على المدن. فخلال الأزمة، تعرضت المدن الحضرية وفي مقدمتها تعز وصنعاء لأضرار مباشرة لحقت بالممتلكات العامة وتكبدت خسائر كبيرة بسبب الإيرادات الضائعة. ومنذ ما قبل الأزمة، تسببت الهجرة من الريف إلى المدينة في خلق ضغط على المدن اليمنية، حيث تعتبر معدلات النمو السكاني البالغة5 في

[19] تقدر معدلات الاستغلال 1.5 ضعف معدل إعادة التغذية الطبيعية، في المتوسط، وفي حالات معينة تصل إلى أربعة أضعاف هذا المعدل.

المائة هي الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعيش العديد من المهاجرين في مساكن عشوائية والتي يقدر بأنها تمثل ما يقرب من نصف المساكن في المدن الكبيرة. إن التوسع الحضري الناتج وظهور الأحياء الفقيرة، حيث البنية التحتية والخدمات الأساسية ضعيفة، يسهم في تدهور الوضع الصحي والمستوى المعيشي. وبمعدل3 في المائة سنويا، فان النمو السكاني في المناطق الساحلية يحمل أيضا مخاطر كبيرة نظرا لاعتمادها الكبير على استغلال الموارد الطبيعية لكسب الرزق والأمن الغذائي.

26- يتعرض الموروث اليمني الطبيعي والبيئة الفريدة في اليمن للتهديد بسبب الفقر المدقع وندرة المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ ومخاطر الكوارث، على الرغم من أنه يجري الحفاظ عليه بشكل جيد نسبيا في الوقت الحاضر. فاليمن يغلب عليها الطابع الريفي، ويتوزع الكثير من سكان الريف على أكثر من 140,000 قرية متناثرة على نطاق واسع، الأمر الذي يؤثر على قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية بشكل موثوق وبتكلفة معقولة. يعتبر هذا القصور مصدر التصاعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في بعض المحافظات.فمعظم الناس الأكثر فقرا في اليمن هم من المزارعين، حيث يعمل 60% منهم في الزراعة المطرية. تعتبر الزراعة، بما في ذلك زراعة القات، المصدر الرئيسي للدخل لـ 53 في المائة من السكان، لكنها تسهم بنسبة 15 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي. كما زادت مساحة الأراضي المزروعة بالقات إلى 11ضعف بين عامي 1970م و 2005م، مما أدى إلى حشر وانحصار المحاصيل الزراعية الأخرى وزيادة انعدام الأمن الغذائي وتسريع نضوب الموارد المائية الشحيحة. تشكل مصايد الأسماك مصدرا رئيسيا للعمالة والدخل في المناطق الريفية الأكثر فقرا.[20]

27- تعتبر اليمن عرضة بشكل خاص لتغير وتقلب المناخ. فالأمطار متغيرة وتهطل بشكل غير منتظم، كما أن معدلات التبخر والنتح عالية وهو الأمر الذي يزيد الوضع سوء. إضافة إلى ذلك، فأن الفيضانات وحالات الجفاف تعتبر مخاطر تحدث بشكل متكرر وتؤدي إلى إزهاق الأرواح وتشريد الآلاف وتتسبب في أضرار مادية كبيرة وتلحق أضرارا بمصادر الرزق. إن مشكلة الضعف المؤسسي تضعف من قدرة الدولة على التكيف مع الضغط السكاني، الأمر الذي ازداد صعوبة نتيجة للنظرة أو التوقع الاقتصادي الضعيف. بالإضافة إلى ذلك، فان عدم وجود سجلات منتظمة على المدى الطويل لهطول الأمطار ودرجات الحرارة يعيق بشدة الجهود الرامية إلى تحديد التغيرات الثابتة في المناخ، وتقييم الموارد الطبيعية المتجددة مثل المياه، وإعداد التوقعات المناخية، ووضع السياسات والبرامج والتدخلات المناسبة.[21]

و- تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي

28- قدرت مصادر القطاع الخاص خسائر القطاع من ديسمبر 2010م التي حدثت منذ انتفاضة 2011م في حدود 8 إلى 17 مليار دولار أمريكي. ويشير مسح سريع أجري مؤخرا لمؤسسات القطاع الخاص إلى أن الشركات المتوسطة فقدت 69 يوم عمل خلال العام الماضي، و53% من الشركات ذكرت أنها اضطرت لإغلاق أبوابها على الأقل لفترة معينة خلال الأزمة و 6.5% من الشركات ذكرت أنها لم تتمكن من العمل على الإطلاق أثناء الأزمة.[22] وأفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع (72%) الشركات التي شملها أنها سجلت انخفاضا في المبيعات منذ ديسمبر كانون الأول 2010م. وانخفضت العمالة في المتوسط في جميع الشركات التي شملتها الدراسة، مع تأثيرات أكبر لحقت بالشركات الأصغر حجما.

29- وحتى قبل الأزمة، مرت اليمن بطريق شاق نحو النمو الاقتصادي المتنوع بريادة القطاع الخاص.وقد أوضحت الشركات اليمنية بكافة أحجامها وبمختلف القطاعات وأشكال الملكية باستمرار أن الفساد هو العائق الرئيسي لأنشطة ونمو المشاريع الخاصة.[23] وقد أكد المسح السريع أنعدم وجود الكهرباء وعدم الاستقرار مثلت المخاوف الرئيسية للشركات، بالإضافة إلى عدم وجود رأس المال العامل والنقل والسرقة وأعمال التخريب وانقطاع الإمدادات. فانعدام الأمن في المناطق الحضرية وعلى الطرقات عند نقل البضائع والمدخلات بين المدن يشكل عائقا رئيسيا. وذكر أصحاب الأعمال مجموعة من آليات التكيف لمعالجة انعدام الأمن وارتفاع التكاليف، بما في ذلك اقتصار الأعمال التجارية على المناطق الحضرية، الإغلاق المؤقت، تحويل مسار التجارة من خلال طرق أكثر كلفة لكنها أكثر أمنا[24]. فإمكانية حدوث

[20] أصبحت الصادرات السمكية أحد أهم المصادر لكسب العملة الأجنبية في اليمن حيث بلغت عائدات التصدير في 2010م مبلغ 272 مليون دولار أمريكي

[21] البرنامج الاستراتيجي للمرونة مع تغير المناخ، اليمن، الذي تم إعداده للجنة الفرعية للبرنامج التجريبي للتكيف والمرونة مع تغير المناخ (PPCR)، أبريل 2012م

[22] البنك الدولي. 2012م. المسح السريع لآثار الأزمة على مؤسسات القطاع الخاصة، لم يتم نشره.

[23] تحديث تقييم مناخ الاستثمار في اليمن 2011م : التحديات التي تواجه النمو الذي يقوده الخاصة والتنوع، إدارة المالية وتنمية القطاع الخاص، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2011.

[24] استجاب بعض مصدري الأسماك وفقا للتقارير لانعدام الأمن في الطريق من المكلا إلى ميناء عدن من خلال تحويل مسار شحنات التصدير عبر ميناء صلالة في سلطنة عمان، وبالتالي

انتعاش في نشاط القطاع الخاص يعيقه القطاع المالي في اليمن، والذي يعتبر من بين القطاعات الأضعف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلا يوجد تمويل لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في حين ترغب 53% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي شملها المسح الذي أجرته مؤسسة التمويل الدولية سنة 2007م أن تحصل على قرض من البنوك،في حين حصلت 6% منها فقط على قروض.[25] يهيمن القطاع المصرفي على النظام المالي ويعاني من ضعف الإطار التنظيمي والإشرافي، وكذلك من ضعف البنية التحتية المؤسسية. كما أن الغالبية العظمى من اليمنيين لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية.[26]

ز- التحديات الرئيسية خلال الفترة الانتقالية

30- على الرغم من النزاعات والاضطرابات الأخيرة، إلا أن هناك إحساسا عاما من التفاؤل الحذر والأمل في التغيير الشامل في اليمن بعد الثورة.[27] فالحكومة لديها فرصة لبدء معالجة العوامل الكامنة وراء عدم الاستقرار والصراع الاجتماعي من أجل إعادة بناء القاعدة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي. وعلى المدى القصير فان جهود بناء الثقة في الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية سوف تحتاج إلى أن تستكمل بإجراءات هادفة للبدء بمعالجة تحديات التنمية والحكم على المدى الطويل. وفي سياق الحوار الوطني، يجب على الحكومة الاستمرار في توسيع نطاق تواصلها مع المواطنين ووصولها إليهم من أجل تحديد مصادر الصراع والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة ذلك، وتبادل المعلومات حول التقدم المحرز وتحديد وإدارة التوقعات. إن من الأهمية بمكان أن يتم الاضطلاع بهذه العملية بطريقة شاملة وعكس النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصلت إليها في برامج التنمية الخاصة بالحكومة التي تعالج المظالم الرئيسية التي أثارت الأزمة وتقديم دفعة فورية لرفاه المواطنين وسبل العيش.

31- يتمثل التهديد الرئيسي للاستقرار والتماسك الاجتماعي في فترة ما بعد 2011م في فشل الحكومة في تلبية التوقعات الكبيرة لليمنيين في التغيير. تشمل هذه التوقعات تنفيذ الخطة الانتقالية والحوار الوطني الشامل وجهود التصدي للمحسوبية والفساد، والتنمية المؤسسية التي تعزز القواعد الرسمية وغير الرسمية وأنظمة الحكم وخلق فرص العمل ومكافحة الفقر وعدم المساواة، وإدارة التنافس المتزايد على الموارد الطبيعية النادرة وتسوية النزوح الذي طال أمده، والجهود المبذولة لتسوية المظالم في الشمال والجنوب. فعلى الرغم من أن العديد من هذه التحديات لا يمكن أن تعالج على المدى المتوسط والطويل، إلا أن الحكومة بحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في معالجة عدد قليل من المجالات الرئيسية خلال الفترة الانتقالية من أجل إثبات وجود التزام بالتغيير.

32- إن جهود اليمن للتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجل للأزمة والعودة إلى مسار التنمية المستدامة سوف تتطلب دعما من الشركاء الإقليميين والدوليين. ولفهم التحديات التي تواجه البلاد في أعقاب أزمة 2011م بشكل أفضل، طلبت الحكومة من شركاء التنمية إعداد تقييم اجتماعي واقتصادي مشترك (*JSEA*).و بقيادة البنك الدولي وبالتعاون مع الحكومة اليمنية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية واستكمل في يونيو *2012*م، وقد أستعرض التقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة في اليمن وتحديد التحديات والأولويات الرئيسية للتدخل المبكر، وخصوصا خلال الفترة الانتقالية. شملت المجالات التي أوصى بها التقييم لدعم المانحين ما يلي: (1) استعادة الخدمات الأساسية وتحسين سبل العيش وخلق فرص عمل على المدى القصير من خلال تسريع تنفيذ المشاريع التي تدعمها الجهات المانحة، (2) اتخاذ الإجراءات السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة النمو، مع التركيز على النمو بقيادة القطاع الخاص. وقدر التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك أن احتياج اليمن من التمويل الخارجي تبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي سنويا من سنة 2013م حتى 2016م، وتنخفض إلى 1.6 مليار دولار أمريكي سنويا للفترة من عام 2017م إلى عام 2020م، إذا ما كان البلد سيعمل على تنفيذ البرنامج الطموح لإصلاح السياسات الذي أوصى به التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك بكفاءة و في الوقت المناسب. وهذا يعني معدلات للنمو الاقتصادي من *7* إلى *9* في المائة، وتخفيض معدل الفقر إلى

زيادة تكاليف الشحن. وذكر أصحاب المصانع نقل مرافق الإنتاج إلى المملكة العربية السعودية المجاورة بسبب تزايد انعدام الأمن وارتفاع تكاليف الإنتاج في اليمن. إنهم يخططون لتصدير للأسواق اليمن بدلا من الإنتاج المحلي.

[25] مؤسسة التمويل الدولية، 2007م. تقييم الاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليمن - التقرير النهائي.

[26] فقط 800,000 شخص لديهم حساب لدى المؤسسات المالية الرسمية. ويقدر عدد المودعين لكل 1000 شخص في اليمن بـ 35 شخص، أي أقل من أي بلد قدم هذه البيانات إلى البنك الدولي. البنك الدولي. التمويل للجميع،الجدول-2

[27] كما يتضح من أحد الاستعراضات لوسائل الإعلام اليمنية والإقليمية والدولية وكذلك الردود التي جمعها مسح لأصحاب المصلحة في أواخر شهر يناير وبداية شهر مارس 2012م كجزء من دراسة الخلفية.

نحو 30 في المائة بحلول عام 2020م.[28] ونظرا لهشاشة اقتصادها والعجز المالي الكبير المتوقع، فان اليمن لا تستطيع إيجاد الموارد التي تحتاجها لتمويل التعافي والنمو وسوف تحتاج إلى دعم دولي كبير ومستدام.[29]

ح- برنامج الحكومة

33- استكملت الحكومة مؤخرا برنامج مرحلي طموح للاستقرار والتنمية (TPSD) 2012م – 2014م والذي يقدر إجمالي الفجوة التمويلية بحوالي 11.9 ، منها 4.26 مليار دولار أمريكي لتلبية الاحتياجات الأمنية والاحتياجات الإنسانية وتحقيق الاستقرار على المدى القصير، و 7.65 مليار دولار أمريكي للنمو وأولويات التنمية على المدى المتوسط (الجدول 2). ونظرا لأن القدرة الاستيعابية والتنفيذية لمختلف المؤسسات الحكومية محدودة، وخصوصا في المرحلة الانتقالية، عملت مجموعة مشتركة من المانحين والحكومة بشكل وثيق على تعزيز وترتيب أولويات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية للمرحلة الانتقالية والبرنامج الاستثماري العام من خلال: (أ) إجراء مشاورات مع الوزارات المعنية والجهات المانحة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني (2) إعداد "إطار للمساءلة المتبادلة" يحدد التزامات وأدوار ومسئوليات الحكومة والجهات المانحة، و (3) وضع "إستراتيجية لحشد الموارد" تحدد تدفقات التمويل بحسب الأولويات قصيرة ومتوسطة الأمد وتحدد التكلفة حسب الأولويات وآلية التمويل المقترحة والجهة المنفذة.

الجدول 2: أولويات ومتطلبات التمويل المتوقع للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية 2012-2014*

	أولويات البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية	احتياجات التمويل (مليار دولار)
	الأولويات على المدى القصير	**4.26**
1	**استكمال الانتقال السياسي والسلمي للسلطة** : حوار وطني شامل، الإصلاحات الدستورية والانتخابات	0.15 مليار دولار
2	**تحقيق الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون :** التدابير الأمنية الطارئة، مكافحة الإرهاب والقرصنة، وإعادة هيكلة الجيش والأجهزة الأمنية	0.42 مليار دولار
2	**تلبية الاحتياجات الإنسانية والمادية الطارئة** : توفير الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات، إعادة إعمار المنشآت الخاصة والمرافق العامة	3.22 مليار دولار
4	**تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:** السيطرة على عجز الموازنة العامة وتعزيز الثقة في العملة الوطنية والسيطرة على معدلات التضخم وتنفيذ برنامج الإصلاحات المالية والنقدية الموقع مع صندوق النقد الدولي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية	0.47 مليار دولار
	الأولويات على المدى المتوسط	**7.65** مليار دولار
1	**تنشيط قطاعات النمو الاقتصادي:** تطوير القطاع الزراعي والسمكي والقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل قطاع الصناعة والنفط والغاز والمعادن والسياحة	1.2 مليار دولار
2	**تطوير البنية التحتية:** البيئة والمياه والكهرباء والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)، والأشغال العامة والطرق والإسكان والتنمية الحضرية	2.39 مليار دولار
3	**توسيع الحماية الاجتماعية:** شبكة الأمان الاجتماعي	0.95 مليار دولار
4	**تلبية طموحات الشباب وتنمية الموارد البشرية:** التعليم والصحة وخلق فرص عمل وتمكين المرأة	1.98 مليار دولار
5	**تعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة أداء الأعمال**	0.74 مليار دولار
6	**تطوير منظومة الحكم الرشيد لتعزيز بناء الدولة:** إصلاحات الخدمة المدنية والقضاء والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، والشئون القانونية والحقوق والحريات، والحكم المحلي	0.39 مليار دولار
	الإجمالي (على المدى القصير والمتوسط)	**11.91** مليار دولار

* المصدر: المصفوفة الملخصة للأولويات والموارد للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية، الحكومة اليمنية

[28] التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك، الفقرة 27.

[29] في أبريل 2012م، أقر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي تسهيلات ائتمانية سريعة بمبلغ 100 مليون دولار. وفي يونيو 2012م، وافق مجلس إدارة صندوق النقد العربي على تسهيلات ائتمانية بلغ مجموعها 205 مليون دولار أمريكي لدعم العجز في ميزان المدفوعات في اليمن. وعلى الرغم من أن هذه الأموال، إلى جانب المنح النفطية من المملكة العربية السعودية، قد خففت بعض الضغط في التمويل، إلا أنه سوف تكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد لضمان التعافي واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية.

34- تم تقديم النسخة الأخيرة من البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري للمرحلة الانتقالية في مؤتمر المانحين الذي عُقد في الرياض خلال الفترة 4-5 سبتمبر 2012م، وفي مؤتمر أصدقاء اليمن الذي انعقد في نيويورك بتاريخ 27 سبتمبر 2012 والذي حصل على تعهدات أولية بلغت حوالي 7.5 مليار دولار من المجتمع الدولي لدعم برامج التنمية في اليمن على المدى القصير. ويتوقع بأن 7.5 مليار دولار (بما في ذلك 3.25 مليار دولار من المملكة العربية السعودية) سوف تدعم الاحتياجات العاجلة للاستقرار والتنمية في البلاد وأن تساعد عملية التحول السياسي الجارية على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة. وبعد المرحلة الانتقالية، من المتوقع عقد مؤتمر آخر للمانحين للدعوة لتقديم المساعدة للمراحل اللاحقة من خطة التنمية في البلاد. وقد صادق المجتمع الدولي ومجلس الوزراء اليمني على الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة(الملحق 1)، والذي سوف يساعد الحكومة على مراقبة تنفيذ البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية خلال الفترة الانتقالية وضمان توافق توجيه تعهدات المانحين مع الأولويات الوطنية وتماشيها مع برامج ومشاريع معينة يتم تنفيذها بطريقة فعالة وبشفافية. كما اتفقت الجهات المانحة أيضا على استكشاف خيارات لإنشاء صندوق ائتماني لبناء القدرات لمساندة تنفيذ الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة والمساعدة في تعزيز القدرة الاستيعابية للحكومة لوضع وتنفيذ برامج يتم تمويلها من تعهدات المانحين.

III. الإستراتيجية المؤقتة لمجموعة البنك الدولي

(أ) مشاركة مجموعة البنك خلال الفترة الأخيرة في اليمن

35- لدى مجموعة البنك علاقة طويلة الأمد مع اليمن. انضمت الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا إلى المؤسسة الدولية للتنمية في عام 1971م. ومن 1971 إلى 1994، اعتمدت المؤسسة الدولية للتنمية 93 مشروعا لليمن بقيمة تبلغ حوالي 1.09 مليار دولار. وارتفعت المساعدة إلى الجمهورية اليمنية الموحدة بشكل كبير في أعقاب الحرب الأهلية، ومنذ عام 1995م، اعتمدت المؤسسة الدولية للتنمية 58 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 2.16 مليار دولار وقدمت دعم تحليلي وفني كبير.ومنذ أن استأنفت أنشطتها في اليمن في عام 1998م، ومؤسسة التمويل الدولية تقدم مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى تنفيذ محفظة استثمارية مختارة.

36- يتم دعم البرنامج القطري لليمن من خلال مجموعة كبيرة من مشاريع المؤسسة الدولية للتنمية. وخلال الدورة 15 للمؤسسة الدولية للتنمية (للفترة المالية 2009م – 2011م)، أعد البنك الدولي14 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 487 مليون دولار. [30]وتركز الدعم المقدم في إطار الدورة الخامسة عشرة للمؤسسة الدولية للتنمية في أول سنتين من الدورة لمساعدة البلد على تحمل آثار الأزمة المالية العالمية. وحصلت اليمن على 25 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي 38 مليون دولار أمريكي) من نافذة الاستجابة للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2010م لاستكمال قاعدة مخصصاتها. ويبلغ الإجمالي المتوقع لمظروف اليمن في الدورة السادسة عشر للمؤسسة الدولية للتنمية 241.5 وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي 362 مليون دولار) للفترة المالية من 2012م – 2014م.[31] وبسبب الاضطرابات السياسية لم تتم الموافقة سوى على عملية واحدة حتى الآن : برنامج الأشغال العامة كثيف العمالة بمبلغ 61 مليون دولار، مما يوفر حوالي 300 مليون دولار أمريكي لتخصيصها لمشاريع جديدة خلال العامين المقبلين.

37- شملت مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في اليمن برنامج ناجح للخدمات الاستشارية ومحفظة استثمارية انتقائية. ويتم دعم برنامج الخدمات الاستشارية من خلال اتفاقية الصندوق الائتماني مع وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وعلى الرغم من البيئة المحلية الصعبة لعمليات مؤسسة التمويل الدولية حتى قبل يناير 2011م، إلا أن هناك الكثير من النجاحات التي تحققت نتيجة للبرنامج الاستشاري الشامل قيد التنفيذ. تشمل بعض هذه النجاحات ما يلي: (1) تسهيل إجراءات تسجيل الشركات على النحو المبين في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة2009م، (2) زيادة كبيرة في تدريب برنامج بزنس إيدج للمنشآت الصغيرة

[30] تمت الموافقة على أربعة مشاريع في 2009م بمبلغ 165 مليون دولار أمريكي، وسبعة مشاريع في 2010م بقيمة 205 مليون دولار أمريكي، وثلاثة مشاريع في 2011م بقيمة 117 مليون دولار أمريكي تغطي قطاع المياه والطاقة والطرق والصحة والتنمية الحضرية والضمان الاجتماعي والتعليم، والاقتصاد الكلي وجوانب إصلاح القطاع العام.

[31] هذا المبلغ تقديري فقط، كون المخصص الفعلي للسنة المالية 2014م سوف يعتمد على : (1) أداء البلد نفسه (2) أداء البلد نسبة إلى البلدان الأخرى المستفيدة من برامج المؤسسة الدولية للتنمية، (3) المبلغ الإجمالي للموارد الكلية المتوفرة لدى المؤسسة الدولية للتنمية، (4) التغييرات في قائمة الدول النشطة المؤهلة للحصول على مساعدة مالية من المؤسسة الدولية للتنمية (5) شروط المساعدة المالية المقدمة (المنح أو القروض) و (6) حجم الموارد التعويضية المستلمة لمبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف.

والمتوسطة حول مهارات الأعمال، (3) إقرار البرلمان لقانون الاستثمار الجديد وقانون ضريبة الدخل المثيرة للجدل ، (4) المساعدة في إعداد وإقرار قانون جديد للتعدين واللوائح التنفيذية، (5) المساعدة في إعداد وإقرار قانون التأجير، و (6) دعم الحكومة بقانون أفضل الممارسات الدولية للشراكة بين القطاع العام والخاص وقانون للمناطق الاقتصادية الخاصة (لم تتم الموافقة بعد على أي منهما من قبل مجلس الوزراء). أما التقدم في المجالات الأخرى فهو يسير بخطى بطيئة، لا سيما تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام في مجال البنية التحتية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم وجود اتفاق بين مختلف الجهات الحكومية بشأن كيفية المضي قدما في هذا البرنامج. وقد نصحت مؤسسة التمويل الدولية الحكومة بثلاثة مشاريع للطاقة المستقلة تبلغ طاقتها الإجمالية 375 ميجاوات، بيد أنها لم تتمكن من الدفع بها إلى الأمام بسبب مخاوف حول الجدارة الائتمانية للمؤسسة العامة للكهرباء.

38- إن المشاركة الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية في اليمن وإن لم تكن كبيرة من حيث الأرقام المطلقة، قد ارتفعت من حيث الالتزامات من 10 ملايين دولار أمريكي في ثلاثة مشاريع سنة 2005م إلى 85 مليون دولار أمريكي في 6 مشاريع في الوقت الحاضر. [32] وقد تم حشد مبلغ إضافي 46 مليون دولار من القروض المشتركة (القروض من الفئة باء). وفي وقت مبكر خلال السنة المالية 2011م، التزمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 4 ملايين دولار في بنك سبأ الإسلامي من خلال برنامج تمويل التجارة العالمية التابع لمؤسسة التمويل الدولية. وفي السنة المالية 2010م، دعمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 12.3 مليون دولار في تمويل التجارة لبنك سبأ الإسلامي وقدمت الخدمات الاستشارية للبنك لتعزيز إدارة المخاطر الشاملة وعمليات الرقابة الداخلية (بما في ذلك نشاط الحوكمة الشاملة للشركات). وفي هذه اللحظة، فان أنشطة المؤسسة مع بنك سبأ الإسلامي متوقفة (الأنشطة الاستثمارية والخدمات الاستشارية على حد سواء) بسبب المخاوف بشأن العملاء أصحاب النفوذ السياسي (PEP).[33] وقد التزمت مؤسسة التمويل الدولية بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي في مشروع إقليمي للنفط والغاز مع الشركة الكويتية للطاقة لتمويل عملياتها في مصر واليمن، وذلك باستخدام هيكل المرابحة للتمويل الإسلامي. ويستمر الأداء الضعيف لمحفظة برامج مؤسسة التمويل الدولية في اليمن ويعود ذلك جزئيا إلى عدم الاستقرار في البلاد حيث وهناك مشروع واحد فقط من 6 مشاريع يسير بحسب التوقعات في حين تم تصنيف ثلاثة مشاريع أخرى على أنها مشاريع متعثرة.

39- ليس لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار حاليا وجود في اليمن. وسوف تكون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار مفتوحة لاستكشاف الفرص المستقبلية للعمل المشترك مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية والزراعية أو القطاعات الخدمية.

40- وخلال الأزمة، كان الوضع الأمني المتدهور أثره السلبي على قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الممولة من المؤسسة الدولية للتنمية، كما أثر على قدرة البنك الدولي على تقديم الدعم اللازم للتنفيذ والرقابة المالية على محفظتها، مما أدى إلى تعليق صرف الأموال لكافة محفظة المشاريع في يوليو 2011م. وتم استثناء صرف تكاليف التشغيل لعدد 6 وحدات لتنفيذ المشاريع ذات الأداء الجيد من تعليق صرف الأموال، واستمر الحوار غير الرسمي إلى حد معين مع عدد من وحدات تنفيذ المشاريع للحفاظ على القدرة المؤسسية. كما تم أيضا تعليق برنامج الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية. وفي يناير 2012م، بعد التوقيع على المبادرة الخليجية والتحول السياسي، تم اعتبار أن الوضع الاستثنائي الذي أدى إلى تعليق المشاريع (بما في ذلك ما يتعلق بقدرة المستفيد على تنفيذ مشاريع مجموعة البنك الدولي) لم تعد قائمة. واستجابة لذلك، رفع البنك الدولي التعليق واستأنف عملياته المعتادة، ووافقت مؤسسة التمويل استئناف الأنشطة التي تركز على القطاع الخاص. وحاليا يقيم المدير القُطري للمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية في صنعاء. وحاليا يعمل مكتب مجموعة البنك الدولي في اليمن الذي تم نقله إلى فندق مع الموظفين الأساسيين، نظرا لأنه تم إغلاق المكتب السابق بسبب مخاوف أمنية. والترتيبات لإنشاء مكتب جديد في موقع أكثر أمنا لا تزال جارية. أما البعثات التنفيذية غير الضرورية فتجري حاليا خارج اليمن ("البعثات العكسية") بسبب مخاوف أمنية، في حين سمح للبعثات الأساسية على أساس كل حالة على حدة وبموافقة مسبقة من الإدارة.

[32] يسيطر القطاع الخاص على المحفظة الاستثمارية لمؤسسة التمويل الدولية (بنسبة 75%) (خصوصا إنتاج الأسمنت) وتعتبر الرعاية الصحية قطاع رئيسي آخر لاستثمارات مؤسسة التمويل الدولية.

[33] يعرف الأشخاص المكشوفين سياسيا أو أصحاب النفوذ السياسي بأنهم الأشخاص الذين هم أو الذين عينوا في مناصب عامة مرموقة في بلد أجنبي، على سبيل المثال رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، أو الشخصيات السياسية الرفيعة أو كبار المسئولين الحكوميين أو القضاة أو القادة العسكريين، كبار المدراء التنفيذيين للمؤسسات المملوكة للدولة، كبار المسئولين في الأحزاب السياسية. تنطوي العلاقات التجارية مع أفراد الأسرة أو المقربين من الأشخاص المكشوفين سياسيا على مخاطر السمعة كما هو الحال بالنسبة للأشخاص المكشوفين سياسيا أنفسهم. إن هذا التعريف لا يغطي الأفراد ذوي المناصب المتوسطة أو الأفراد الأقل شأنا ومرتبة في ما سبق.

41- تشمل محفظة برامج المؤسسة الدولية للتنمية في اليمن 19 مشروعا نشطا وتبلغ التزاماتها 760 مليون دولار أمريكي،[34] منها حوالي 494 مليون دولار باقية في أرصدة لم يتم صرفها.[35] ويتكامل الدعم الذي تقدمه المؤسسة الدولية للتنمية لليمن بالصناديق الائتمانية التي تبلغ قيمتها حوالي 41.5 مليون دولار أمريكي، وتبلغ الأموال التراكمية التي تم صرفها نحو 9.4 مليون دولار.[36] وحتى بداية الأزمة في2011، كانت معدلات التقدم المحرز في تنفيذ برنامج اليمن وسير الصرف ومستويات المخاطر ومؤشرات النتائج مطابقة لمعدلات المؤسسة الدولية للتنمية المعمول بها في مجموعة البنك الدولي. وبلغت نسبة صرف الأموال خلال عام 2012م 8.3 في المائة، أي أقل من نصف متوسط معدل الصرف للمؤسسة الدولية للتنمية البالغ 22%.وعلاوة على ذلك، فقد تم تصنيف عشرة مشاريع في محفظة المؤسسة الدولية للتنمية كمشاريع متعثرة. وعلى الرغم أنه من الواضح أن الاضطرابات في عام 2011م وما تبعها من تعليق صرف الأموال من قبل البنك الدولي ساهمت في ضعف أداء محفظة المشاريع، لا بد من الاهتمام بمعالجة القضايا المنهجية المتعلقة بالقدرات والتي تلعب أيضا دور في الأداء الضعيف.

42- يستعد البنك الدولي لاستئناف الجهود لإعادة هيكلة محفظة مشاريعه في اليمن، بهدف تحسين أداء التنفيذ. وخلال فترة التعليق، أكمل البنك استعراض مفصل لأداء محفظة المشاريع وعقد مناقشات مع الحكومة بشأن إلغاء أو إعادة هيكلة عدد من المشاريع المتعثرة. وكان الهدف هو تحسين توافق البرامج مع الأولويات الناشئة، والاستفادة بشكل أفضل من موارد الميزانية الشحيحة للمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي، وتجنب تجزئة المهام، الأمر الذي يضع عبئا إضافيا على القدرات المؤسسية المحدودة للبلاد.(أنظر الملحق 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول سير وخطط إعادة هيكلة المشاريع حتى الآن). إن قدرة البنك الدولي على إعادة هيكلة محفظة المشاريع بشكل شامل تواجه إلى حد ما عوائق بسبب الحاجة إلى الحصول على موافقة الحكومة وسط التنافس على المطالب خلال الفترة الانتقالية الحالية وفي ضوء رغبة الوزارات المعنية في المساعدة.وسوف يواصل البنك الدولي حواره بشأن خيارات إعادة هيكلة البرامج نظرا لأهمية تحديد الأولويات والحاجة إلى إحداث تأثير على المدى القصير خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة. كما أن البنك الدولي يدرس أيضا طرق بديلة لدعم تنفيذ البرنامج بما في ذلك قيام طرف ثالث مستقل بالدور الرقابي والتدقيق من أجل ضمان إحراز تقدم مقبول والنزاهة الائتمانية لبرامجه الجارية.

(ب) الدروس المستفادة:

43- سوف يتم تضمين الدروس المستفادة من خلال تنفيذ برنامج مجموعة البنك الدولي بحسب الاقتضاء في العمليات الجارية والجديدة. وتستمد هذه الدروس على وجه الخصوص من إستراتيجية المساعدة القطرية للفترة 2010م –2013م، التي كانت قيد التنفيذ حتى بداية الأزمة في عام 2011م.

- إن فهم العوامل والدوافع المحلية للصراع والهشاشة في اليمن بحاجة إلى أن تنعكس على نحو أفضل في التصميم الاستراتيجي والتشغيلي لبرنامج البنك الدولي.[37] وينبغي لحوار السياسات وعمليات محددة للبنك أن تستهدف قضايا حوكمة جانبي العرض والطلب على حد سواء، على المستويات المحلية والمركزية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز مشاركة المواطنين ودعم العملية اللامركزية والتمثيلية لصناعة القرار ودعم المساواة (وتكافؤ الفرص) في إدارة وتقديم الخدمات العامة. ففي غياب مثل هذا الدعم، فان برامج البنك الدولي معرضة لمخاطر تحقيق نتائج هامشية وعدم المساهمة في التنمية المستدامة على المدى الطويل في اليمن.
- وفي ظل الوضع الهش ومحدودية القدرات المؤسسية، فان عملية تصميم وتنفيذ المشاريع تتطلب التركيز بشكل خاص. وبمزيد من الانتقائية والواقعية والمرونة في تصميم وتنفيذ المشاريع، بما في ذلك القدرة على تحمل المخاطر المحسوبة، تعتبر في غاية الأهمية. هناك حاجة لفهم أكثر دقة لبعض القيود المتعلقة بقدرات محددة التي تعيق تنفيذ البرامج في اليمن، ولا سيما على المستوى المحلي، من أجل مراعاة العوائق التي تواجه تصميم وتنفيذ المشاريع بشكل أفضل وتحديد النتائج

[34] التكوين القطاعي لمحفظة البرامج يشمل قطاع البنية التحتية (30 في المائة)، القطاعات الاجتماعية (30 في المائة)، التنمية الحضرية (27 في المائة)، التنمية والزراعة والريفية (12 في المائة)، وإصلاح القطاع العام (1 في المائة).

[35] البيانات كما هي في 26 سبتمبر 2012م، مستودع الأعمال

[36] البيانات كما هي في 25 يوليو 2012م. من إجمالي 32 صندوق ائتماني نشط، هناك 10 صناديق ائتمانية ينفذها المستفيد و 22 ينفذها البنك. وحوالي 53% من القيمة التي تم الالتزام بها موجهة نحو التنمية المستدامة (والتي تشمل أنشطة في مجال الزراعة والتنوع الحيوي والمياه والتكيف مع المناخ والحد من مخاطر الكوارث وتعزيز العجزة / التنمية المجتمعية)، وحوالي 46 في المائة للتنمية البشرية (بما في ذلك أنشطة في مجال التعليم والصحة وشبكات الأمان الاجتماعي)، ونسبة 1 في المائة لدعم تنفيذ مسح ميزانية الأسرة.

[37] بحسب ورقة الحد من مخاطر الصراع: الصراع والهشاشة والتنمية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،المرفقة بتقرير التنمية العالمية 2011م (WDR)

المتوقعة من البرامج الجديدة وفقا لذلك، و البدء في معالجة جوانب ضعف القدرات على نطاق أوسع.

- هناك حاجة لإحداث انتقال حقيقي من أسلوب الإشراف إلى الشراكة في التنفيذ من خلال تقديم الدعم المباشر والمستدام والفني والائتماني. وللمضي قدما، يعتزم البنك التركيز بشكل وثيق حول قضايا المشتريات والإدارة المالية لتعزيز كفاءتها وشفافيتها والمساءلة والقدرات المؤسسية.[38] وبالإمكان استكمال هذه الجهود على المدى القصير والمتوسط بطرق جديدة تسمح للجهات غير الحكومية الفاعلة بتنفيذ مشاريع مباشرة، حيثما كان ذلك مناسبا. وبالمثل، فان الاستفادة من وكلاء الرقابة والرصد التابعين لأطراف ثالثة لتوفير قاعدة أدلة قوية لتحسين تصميم وتسليم ودعم تنفيذ المشاريع يمكن أن تساعد على بناء الثقة بين الحكومة والشركاء المنفذين. ولضمان نجاح مشاريع مؤسسة التمويل الدولية، فان اختيار القطاع الخاص كراعي يعتبر عامل أساسي، فالشراكة مع الجهات الراعية ذات القدرات الضعيفة أدى إلى تفاقم المشاكل في برامج مؤسسة التمويل الدولية الناجمة عن البيئة المحلية والإقليمية السلبية.
- هناك مفاضلة بين التركيز قصير المدى على النتائج والحاجة متوسطة المدى لتعزيز القدرات. فاستخدام آلية وحدات تنفيذ المشاريع ذات الحلقات المغلقة أو الكيانات المشتركة بين القطاعات، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، لتوجيه الموارد قد أثبت أنه وسيلة فعالة لتحقيق نتائج على أرض الواقع. بيد أن هناك مخاطر تتمثل في أن مثل هذه الآليات سوف تقوض الجهود الأوسع نطاقا لبناء القدرات التنفيذية للوزارات المعنية على المدى المتوسط. وينبغي بذل جهود موازية لتعزيز قدرات الوزارات ضمن القطاع بهدف إدماج وحدات تنفيذ المشاريع بشكل أفضل ضمن الهيكل الوزاري والتحضير لنقل المسئوليات في نهاية المطاف. كما أن هناك أيضا حاجة لبذل جهود على المدى الطويل لمعالجة هياكل الحوافز الضعيفة في القطاع العام ودعم الحوكمة وتقديم الخدمات بصورة فعالة على المستويات المحلية، إلى جانب تعزيز تدابير إدارة المشتريات والإدارة المالية.

- إن وضوح التواصل حول أهداف ووثائق البرامج والتقدم الذي تحرزه يعتبر أمر بالغ الأهمية لكسب ثقة المواطنين خصوصا في بيئة غير واضحة كما هو الحال في اليمن خلال المرحلة الانتقالية.فبناء شراكات ثنائية الاتجاه مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة يعتبر عامل مهم في تعزيز الدعم الشعبي لإصلاحات السياسات وتدخلات البرامج التي تمهد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة. لقد أظهرت تجربة البنك الدولي في اليمن أن عملية تصميم وتنفيذ البرامج تستفيد من إسهامات ومساندة المستفيدين المحتملين، كما أنها تستفيد أيضا من الاتصال المفتوح مع المعارضين المحتملين. وفي المرحلة الانتقالية الحالية، تزداد الأهمية بالنسبة للبنك الدولي لرفع مستوى الوعي حول أنشطته والطريقة التي يعمل بها وفي نفس الوقت الاستماع للناس وجمع ردود الفعل من مجموعة واسعة من المصادر، بمن فيهم أولئك الذين يكافحون من أجل إيصال صوتهم.

(ج) مبررات إعداد الإستراتيجية المؤقتة والأسس الإستراتيجية

44- إن إعداد الإستراتيجية المؤقتة لليمن يعتبر أمرا مناسبا نظرا للمناخ الحالي الذي يتسم بعدم الوضوح. فالأساس المنطقي للإستراتيجية المؤقتة يتمثل في: (1) التحول الكبير في أولويات الدعم التنموي في أعقاب أحداث عام 2011م، كما هو مبين في إطار العمل الحالي للمرحلة الانتقالية المحددة بسنتين، والذي يتطلب تحولا موازيا في أولويات مجموعة البنك الدولي لدعم اليمن خلال هذه المرحلة الانتقالية (2) الأفق الزمني القصير للحكومة الانتقالية والتي يتوقع أن تنتهي فترتها في عام 2014م، (3) أهمية ضمان تحقيق تسوية شاملة وقابلة للحياة لقضايا الحكم الملحة والاحتياجات الاقتصادية الرئيسية، (4) التوقع المتمثل في أن البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية سوف ينجح من خلال خطة وطنية أكثر شمولية والتي يمكن تكييف إستراتيجية لاحقة للشراكة القطرية معها.

45- ترتكز المشاركة المقترحة في اليمن على برنامج الحكومة، كما هو مبين في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري للمرحلة الانتقالية، وتسترشد بالمشاورات التي تمت مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. تتوافق الإجراءات المقترحة في إطار الإستراتيجية المؤقتة مع الأولويات المحددة من قبل السلطات وكذا توصيات التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك بين

[38] نفذت اليمن مؤخرا إصلاحات فعالة لنظام المشتريات (المناقصات) ونظام الإدارة والممارسات المالية. شملت تلك الإصلاحات إنشاء نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية الآلي في 14 وزارة و 3 إدارات، وإدخال نظام لمراقبة الالتزام في 9 وزارات، وسن قانون جديد للمناقصات ولائحته التنفيذية، وإعادة هيكلة اللجنة العليا للمناقصات، وإنشاء الهيئة العليا للرقابة على المناقصات، والتصديق على قانون مكافحة الفساد، وإنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه، إلا أن القدرة المؤسسية لمؤسسات المشتريات/المناقصات والإدارة المالية لا تزال تشكل تحديا.

الحكومة والمانحين وتستند على التغذية الراجعة من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية (المربع2).

46- تتوافق الإستراتيجية المؤقتة مع المقاربات الإستراتيجية الرئيسية التي وضعها البنك الدولي. فالأنشطة المقترحة تتماشى مع الأولويات المحددة في إطار المشاركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي تم إعداده استجابة للربيع العربي، والذي يركز على حكم أفضل وزيادة الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وخلق فرص العمل والنمو المستدام المتسارع. كما تم أيضا تكييف الإستراتيجية المؤقتة مع التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير التنمية العالمية لسنة 2011م حول الصراع والأمن والتنمية والورقة المرفقة الخاصة بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الحد من مخاطر الصراع: الصراع والهشاشة والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تسلط الضوء على أهمية التحالفات الشاملة لحشد الدعم من أجل التغيير وكذا الحاجة إلى تحقيق نتائج مبكرة للحفاظ على الزخم والدعوة للتدخلات الإنمائية لاستعادة الثقة وتحويل المؤسسات من أجل خلق دائرة حميدة من شأنها أن تدفع بالبلاد خارج الدوائر المتكررة من العنف والهشاشة إلى الأمن والازدهار. [39] إضافة إلى ذلك، سوف تسعى الإستراتيجية المؤقتة إلى تطبيق المبادئ التي نصت عليها إستراتيجية البنك الدولي لإدارة الحكم ومكافحة الفساد والخطة التنفيذية. [40]

المربع 2: ملخص المشاورات بشأن الإستراتيجية المؤقتة

نتيجة للوضع الأمني السائد في البلاد، اقتصرت المشاورات حول الإستراتيجية المؤقتة على الاستشارات التي تمت في صنعاء (مع ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني ومجموعات الشباب والنساء ووسائل الإعلام والقطاع الخاص- بما في ذلك سيدات الأعمال- والمنظمات المانحة) وتلك التي تمت خلال البعثات الإشرافية العكسية خارج اليمن (مع نظرائهم من الوزارات المعنية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتنمية الحضرية والحماية الاجتماعية، والمياه والزراعة والري). وكان الغرض من هذه المشاورات هو تبادل وجهات النظر مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، للحصول على فهم أفضل للتحديات التي يواجهونها والاستماع إلى مختلف وجهات النظر حول أفضل السبل لتحسين جودة عمليات مجموعة البنك الدولي في اليمن، والمساعدة على تحديد أولويات مشاركة البنك الدولي على مدى 12 إلى 18 شهرا المقبلة.

طرح المشاركون العديد من الرسائل الهامة والتي أثرت هذه الإستراتيجية المؤقتة وسوف تستمر في توجيه تصميم وتنفيذ برامجها، ضمن مظروف موارد البنك وبالتنسيق مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى. بالإضافة إلى الاتفاق بشكل عام على تحديد ركائز الإستراتيجية بشكل صحيح وتكييفها بشكل جيد مع احتياجات البلاد، فقد شددت المشاورات على أهمية:

- بناء القدرات، بما في ذلك من خلال الدعم الفني وزيادة مستوى الإشراف
- استكشاف واستخدام منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية في تنفيذ المشاريع
- مزيد من المراجعة للأولويات والمشاورات حول مذكرة الإستراتيجية المؤقتة
- تعزيز امتلاك البلد زمام أموره (الملكية القُطرية)
- التركيز على نشر أنشطة مجموعة البنك الدولي
- آليات لتعزيز حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل
- تعزيز نوعية التعليم الأساسي والعالي
- التركيز على احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم المهني والفني
- دعم مبادرات الحكم الرشيد ومكافحة الفساد
- التركيز على قطاعات الزراعة والثروة السمكية لخلق فرص عمل
- الاستثمار في المياه والكهرباء والطرق والبنية التحتية
- دعم مبادرات وبرامج الشباب.

يتناول الملحق رقم 3 هذه المشاورات بمزيد من التفصيل.

[39] ثمة درس رئيسي لتقرير التنمية في العالم يتمثل في المناهج المبتكرة والشاملة لتحقيق نتائج مبكرة تتوافق مع بدلا من تقويض البناء المؤسسي على المدى الطويل وشرعية الحكومة. أوصت الورقة المصاحبة لتقرير التنمية العالمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتشديد على المناهج الدولية التي ترتكز على تحليل أقوى لعوامل ومعوقات الاقتصاد السياسي، وبناء الطلب على الحكم الرشيد وتعزيز النمو الشامل من خلال توفير فرص العمل والتنويع الاقتصادي، ووضع الآليات الإقليمية والعالمية في الحسبان عند معالجة التحديات العابرة للحدود.

[40] تشمل هذه المبادئ ما يلي: (ا) المساعدة في إنشاء دولة قادرة ومسئولة تخلق فرص للفقراء، (2) ضمان أن يتحمل البلد على عاتقه مسئولية القيام بهذا العمل (3) تكييف التنفيذ وفق ظروف البلد (4) تلتزم مجموعة البنك الدولي بمواصلة المشاركة في محاربة الفقر والبحث عن سبل مبتكرة لتوفير المساندة، حتى في أضعف البلدان من حيث إدارة الحكم. (5) المشاركة بانتظام مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة (6) تسعى مجموعة البنك الدولي جاهدة إلى تدعيم، وليس تجنب، النظم القطرية، و () العمل مع الحكومات، والجهات المانحة، والجهات الفاعلة الأخرى على المستوى القطري والمستوى العالمي لضمان إيجاد نهج منسق.

(د) المبادئ التوجيهية

47- إدراكا للحاجة إلى التكيف مع الظروف المتغيرة في اليمن والاستفادة من الدروس المستفادة، سوف يسترشد تنفيذ الإستراتيجية المؤقتة بثلاثة مبادئ للمشاركة. يتمثل الغرض من هذه المبادئ في مساعدة فرق البنك الدولي على بذل جهود متضافرة لتحقيق مكاسب سريعة في جميع برامج الإستراتيجية المؤقتة، مع التركيز على الشمولية والشفافية والاستفادة من مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة. إن هذه المبادئ لن توجه برامج مجموعة البنك الدولي والمشاريع المحددة التي سيتم اختيارها فحسب، بل والأهم من ذلك أنها ستوجه تصميم المشاريع واختيار آليات التنفيذ والتمويل لمساندة توجه الإستراتيجية المؤقتة.

48- يركز المبدأ الأول على تكثيف المشاركة والشمولية، مع التركيز بشكل خاص على المرأة والشباب. ونظرا لعدم المساواة الاجتماعية والسياسية والإقليمية المتأصلة في اليمن وإرث الحكم السابق القائم على المحسوبية وسوء الإدارة - وهذه كلها تشكل عوامل لتجدد الصراع أو اشتعاله في المستقبل – سوف تواصل مجموعة البنك الدولي سعيها لتشجيع المزيد من الشمولية والإنصاف في برامج التنمية. وتبدأ هذه الجهود بالمحفظة الخاصة بالبنك الدولي من خلال تكريس مزيد من الاهتمام لاعتبارات المساواة في توزيع المساعدات بين المناطق ومن خلال ضمان مراعاة احتياجات الشباب والنساء في تصميم وتنفيذ عملياته. وعلى نطاق أوسع، سوف تعمل تدخلات البنك الدولي على وضع الأسس لتعزيز قدر أكبر من المساواة من خلال الاستماع والمشاركة والإشراك والوصول (إلى أقصى حد ممكن في إطار القيود الأمنية الراهنة)، مع التركيز بشكل خاص على أولئك الذين كانوا محرومين ومستبعدين سياسيا واقتصاديا أو اجتماعيا في الماضي.[41] وسوف تستخدم مؤسسة التمويل الدولية أيضا عدسة النوع الاجتماعي والشباب في تنفيذ برامجها (خصوصا برامج الخدمات الاستشارية) في اليمن وتستفيد من النجاحات التي تحققت من خلال برنامج التدريب (بزنس ايدج).

49- يتمثل المبدأ الثاني في تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الحكم والشفافية والمساءلة كوسيلة لتحسين الروابط بين السياسة العامة والإنفاق وبين النتائج على أرض الواقع. إن شرعية الدولة والمساءلة وضعف القدرات تحتاج إلى أن يتم تناولها في جميع الأهداف والبرامج الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي في مراحل التصميم ومراحل التنفيذ على حد سواء. بالإضافة إلى استكشاف المشاريع التي تركز بشكل خاص على تحسين تقديم الخدمات والمساءلة، سوف يعمل البنك الدولي على تعزيز جهوده الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية واحتياجات بناء القدرات بطريقة منهجية من خلال المشاريع الجارية والتي سيتم تنفيذها في المستقبل. وسوف تهدف تدخلات البنك الدولي إلى تحسين قدرة الحكومة على أداء المهام والخدمات الأساسية (مع التركيز على المؤسسات والعمليات والقدرات) وكذلك وضع أنظمة أكثر شمولية وشفافية لصنع القرار وتخصيص الموارد. ومن خلال ذلك، يسعى البنك إلى دعم الحوار الوطني الشامل وبناء توافق في الآراء حول أولويات التحول المؤسسي على المدى القصير، وفي نفس الوقت السعي لتعزيز الطلب على الحكم الرشيد والشفافية على المدى المتوسط من خلال النهج القائم على المشاركة ودعم منظمات المجتمع المدني وأصحاب المشاريع في القطاع الخاص.

50- أما المبدأ الثالث فهو تعزيز المرونة التشغيلية لبرامج البنك الدولي من خلال الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات والخيارات المتاحة التي تتناسب مع الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات. وسوف تسعى الإستراتيجية المؤقتة إلى تعزيز نهج محسوب يأخذ المخاطرة بدلا من عمل لا شيء، وتحقيق أقصى قدر من المرونة في التنفيذ مع التمسك بالمبادئ الائتمانية. وسوف تستفيد برامج الإستراتيجية المؤقتة من مجموعة كاملة من الأدوات المتاحة لتحسين إعداد وتنفيذ المشاريع (بما في ذلك تعزيز استخدام التمويل الإضافي أو مشاريع معادة، فضلا عن برامج مثل المعونة المرتكزة على النتائج عند الاقتضاء). ولتعزيز هذه المرونة، فإن البنك سوف ينظر في تنفيذ عمليات جديدة، حيثما كان ذلك مناسبا، وذلك في إطار سياسة العمليات رقم8.00، والاستجابة السريعة للأزمات والحالات الطارئة. وسوف يسعى البنك أيضا للبحث عن فرص للاستفادة من الجهات الفاعلة غير الحكومية لتنفيذ مشاريع بشكل مباشر واستخدام وكلاء يتبعون أطرف ثالثة للرقابة والتحري المستقل لتوفير قاعدة أدلة قوية لتحسين تصميم وتسليم المشاريع ودعم تنفيذها.

[41] بالإضافة إلى النساء والشباب، تشمل هذه الفئات أفراد الفئات الاجتماعية المحرومة مثل الأخدام أو النازحين الذين لا يعتبرون بشكل تلقائي كأفراد في المجتمع الذي نزحوا إليه.

(ه) مجالات التدخل

51- يتمثل الهدف الأساسي من الإستراتيجية المؤقتة في مساعدة الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة تساعد على استقرار المرحلة الانتقالية على المدى القصير، في حين تضع الأساس للإصلاحات على المدى المتوسط والفوائد المستدامة على المدى الطويل. ومن خلال الدعم الذي تقدمه، تعتزم مجموعة البنك الدولي المساعدة في استعادة الثقة بين الدولة ومواطنيها من خلال تسهيل حوار شامل بين الجهات الوطنية الفاعلة على أساس فني سليم وتعزيز آليات تقديم الخدمات والتوزيع الموجه والهادف لشبكات الضمان الاجتماعي و خلق فرص العمل على المدى القصير. وعلى المدى المتوسط، سوف يتم توجيه دعم مجموعة البنك الدولي نحو معالجة أوجه القصور الرئيسية في المؤسسات والأجهزة التي تسببت في اندلاع الأزمة، بما في ذلك وبشكل خاص أوجه القصور في الحكم والفقر الحاد واللامساواة الأفقية المتأصلة، وفي نفس الوقت المساعدة على إرساء أسس للتنمية على المدى الطويل والنمو بقيادة القطاع الخاص. تقترح الإستراتيجية المؤقتة دعم هذه الأهداف عبر ثلاث ركائز إستراتيجية هي : (1) تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء (2) تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية (3) تعزيز الحكم وتقديم الخدمات المحلية. هذه الركائز لا تتعارض مع بعضها البعض وأن النجاح الذي يتم تحقيقه في إطار أحد هذه الركائز سوف يكون له أثر ايجابي على الركائز الأخرى (الملحق4).

52- تعتبر النتائج المتوقعة خلال هذه الفترة (18 شهر)متواضعة (ملخصة في الملحق 5) نظرا للإطار الزمني القصير، والغموض الذي يلف المستقبل القريب، والضعف المتأصل في القدرات المؤسسية في مرحلة انتقالية هشة، وكذا الصعوبات التي تواجه العمل نتيجة الوضع الأمني الراهن. وسوف يكون البرنامج انتقائيا ومرنا وواقعيا وسوف يشمل أنشطة تتوافق مع ميزته وخبرته النسبية. وسوف تعطى الأولوية للمشاريع التي تكمل المحفظة الجارية[42] والتي تتوافق مع الأولويات الرئيسية والقابلة للتنفيذ خلال الإطار الزمني القصير للإستراتيجية المؤقتة.

i. تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء

53- يهدف دعم البنك في إطار هذه الركيزة إلى المساعدة في معالجة المظالم الشعبية الرئيسية والحد من الضعف الحاد من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ المحفظة الحالية للمشاريع، وكذلك الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية الجديدة التي تساند جوهر جهود الضمان الاجتماعي وجهود التنمية البشرية في اليمن على المدى القصير، وفي نفس الوقت بدء العمل لمعالجة المشاكل وأوجع القصور الكامنة على المدى المتوسط. يقدم المربع 3 ملخص للمشاريع الجارية التي تساند جهود التنمية البشرية وخلق فرص عمل قصيرة الأجل لصالح الفقراء.

[42] سوف تستمر عملية إعادة توجيه المشاريع القائمة لمعالجة أولويات الإستراتيجية المؤقتة. كما ستتواصل العمليات التي بدأت خلال الفترة السابقة الإستراتيجية المساعدة القطرية، وذلك رهن إعادة الهيكلة الجارية وفي انتظار المناقشات حول تطوير إستراتيجية المساعدة القطرية القادمة لليمن.

المربع 3: تعزيز التنمية البشرية – البرامج قيد التنفيذ

- يمتلك **الصندوق الاجتماعي للتنمية** سجل حافل في دعم تدخلات تنموية واسعة تقوم على المشاركة في المناطق الريفية والنائية.تشمل البرامج الرئيسية التنمية المرتكزة على المجتمع والأعمال التي تستوعب عمالة كثيفة، وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر وتمكين التنمية المحلية. ومنذ تأسيسه في 1997م، والصندوق الاجتماعي للتنمية يقدم الخدمات للمجتمعات الفقيرة من خلال مساعدتهم على الحصول على الخدمات الأساسية وتحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل المؤقتة والدائمة. وخلال المراحل الثلاث السابقة والمرحلة الرابعة الجارية، تضافرت جهود المؤسسة الدولية للتنمية مع الحكومة والجهات الأخرى المانحة لبناء وإعادة تأهيل أكثر من 27,000 فصل دراسي يستفيد منها حوالي 2.3 مليون طالب وطالبه، وتدريب أكثر من 3,600عامل وعاملة في مجال الرعاية الصحية. بالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية ببناء 1,175 حاجز لتجميع مياه الأمطار بسعة 7 ملايين متر مكعب يستفيد منها أكثر من 2,500,000 فرد وتحسين 1900 كيلومترا من الطرق الريفية يستفيد منها حوالي 2 مليون مواطن. وفرت هذه الأعمال أكثر من 36 مليون يوم عمل. تدعم المؤسسة الدولية للتنمية المرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ 60 مليون دولار منها 44 مليون دولار لم يتم صرفها بعد.
- يهدف الدعم الذي تقدمه المؤسسة الدولية للتنمية **لصندوق الرعاية الاجتماعية** (10 مليون دولار أمريكي، منها 9.6 مليون دولار أمريكي لم يتم صرفها بعد) إلى زيادة حصص الأسر الفقيرة من بين المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية، والمساهمة في بناء رأس المال البشري للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية في مناطق مختارة. ويمكن توسيع الدعم المقدم من المانحين إلى صندوق الرعاية الاجتماعية من خلال استهداف السكان الأكثر ضعفا بشكل أفضل وتوفير موارد إضافية وتحسين عملية الرصد والتقييم.
- كما وأن المؤسسة الدولية للتنمية تقدم الدعم **لبرنامج الأشغال العامة** في اليمن منذ عام 1996م من خلال أربعة مشاريع متتالية، بما في ذلك مشروع الأشغال العامة كثيفة اليد العاملة الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا (بقيمة بلغت 61 مليون دولار).ويهدف البرنامج إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية وفي نفس الوقت خلق فرص عمل قصيرة الأمد للفقراء. ولقد أدت الأصول العامة الجيدة التي تم إيجادها (من أموال المؤسسة الدولية للتنمية وحدها) إلى تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية لأكثر من800,000شخص، وتحسين قدرة أكثر من250,000 طالب على الالتحاق بالمدارس، وتحسين فرص الحصول على المياه لأكثر من245,000مستفيد، وتوفير المياه لأكثر من 325,000شخص، وتعبيد الطرق والشوارع لأكثر من مليون شخص، وتوفير التدريب المهني لحوالي 5,000مستفيد، معظمهم من النساء.
- وفي المجال الصحي، يهدف **مشروع الصحة والسكان** التابع للمؤسسة الدولية للتنمية (بقيمة 35 مليون دولار أمريكي، منها 32.5 مليون دولار أمريكي لم يتم صرفها بعد) إلى تحسين فرص الحصول على والاستفادة من الخدمات الصحية للأم والوليد والطفل في محافظات معينة تضم عدد كبير من المديريات ذات المؤشرات الصحية السيئة. أما مشروع مكافحة البلهارسيا الممول من المؤسسة الدولية للتنمية (بقيمة 25 مليون دولار أمريكي، منها 18.7 مليون دولار لم يتم صرفها بعد) فيسعى إلى خفض معدل انتشار وشدة الإصابة بالبلهارسيا البولية والمعوية (أو بلهارسيا المجاري البولية وبلهارسيا المستقيم)والمعوية بين الأطفال في سن الالتحاق بالمدرسة بحلول عام 2015م في المناطق الموبوءة من اليمن. في حين تقدم مشاريع الأمومة الآمنة والأمومة الصحية خدمات رعاية الأمومة للنساء الفقيرات في محافظة صنعاء من خلال خدمات القابلات المعتمدات.
- تمول المؤسسة الدولية للتنمية حاليا ثلاثة مشاريع في قطاع التعليم. **فمشروع تطوير التعليم الأساسي** (بقيمة 65 مليون دولار أمريكي، منها 8.1 مليون دولار لم يتم صرفها بعد) يساعد الحكومة على التوسع في توفير خدمات التعليم الأساسي الجيد، مع إيلاء اهتمام خاص بالمساواة بين الجنسين. ويهدف هذا المشروع إلى استكمال الأعمال المدنية في 199 مدرسة جديدة. أما مشروع المؤسسة الدولية للتنمية **لتطوير التعليم الثانوي** وإتاحته للفتيات (بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، منها 18.7 دولار أمريكي لم يتم صرفها بعد) فيهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين نوعية وكفاءة التعليم الثانوي في مديريات معينة، مع التركيز بشكل خاص على الفتيات في المناطق الريفية. المشروع الثالث للمؤسسة الدولية للتنمية وهو **مشروع تحسين جودة التعليم العالي** (بقيمة 13 مليون دولار أمريكي منها 11.3 مليون دولار أمريكي لم يتم صرفها بعد) فيسعى إلى خلق الظروف المواتية لتحسين جودة البرامج المختارة في الجامعات اليمنية وربطها باحتياجات سوق العمل.

54- بالإضافة إلى مساندة تحسين توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية، سوف يركز برنامج مجموعة البنك الدولي بشكل خاص على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وإعداد آليات للتكيف المحتمل بصورة استباقية. وسوف يستفيد البنك الدولي من الأدوات المتاحة لمعالجة التقلبات من خلال تعزيز الدعم لشبكات الضمان والأنشطة قصيرة الأمد المدرة للدخل، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية للشرائح الأكثر تضررا من السكان ومساعدتهم على مواجهة موجات ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحتملة ومخاطر الأمن الغذائي.بالإضافة إلى ذلك، سوف يسعى برنامج البنك جاهدا للحفاظ على الإنفاق للخدمات الأساسية الحيوية، وخاصة بالنسبة للفقراء والضعفاء، باعتبارها أحد لأهداف الرئيسية للبرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية ووسيلة للمساهمة في استقرار المرحلة الانتقالية.

55- تشمل الأنشطة الجديدة التي سوف تستهدف الفقراء والفئات المهمشة على المدى القصير ما يلي:

- منحة طارئة للتعافي والتي من شأنها أن تساعد على منع تدهور الوضع الإنساني الراهن وضمان حماية النفقات الاجتماعية الأكثر أهمية في الميزانية (للصحة والتعليم على سبيل المثال) وتنفيذها.[43] ومن خلال التنسيق مع شركاء التنمية الآخرين، سوف يقوم البرنامج أيضا باستكشاف خيارات (كإنفاق إضافي) لبرامج التغذية المدرسية ومبادرات الغذاء مقابل العمل، أو برامج القسائم التي تتميز بسرعة الوصول إلى الفقراء ومعالجة مخاطر انعدام الأمن الغذائي بشكل مباشر فضلا عن محركات الهشاشة والاضطرابات الاجتماعية. وفي موازاة ذلك، سوف يعمل البنك الدولي على تحسين استهداف مثل هذه التدخلات على المدى المتوسط من خلال المشاريع الصحية القائمة والمساعدة الفنية.
- تمويل إضافي للصندوق الاجتماعي للتنمية (بقيمة *25* مليون دولار أمريكي) لمشروع الأشغال العامة كثيفة العملة والتي من شأنها أن تهدف إلى الحد من تعرض الفقراء لمخاطر الأمن الغذائي من خلال الأنشطة المدرة للدخل قصيرة الأمد. لقد أصبح البرنامج الفرعي للأشغال العامة كثيفة العمالة الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية شبكة أمان ضرورية لمساعدة الأسر الفقيرة والضعيفة على تسهيل الدخل والاستهلاك، وفي نفس الوقت دعم بناء المرافق الأساسية الاجتماعية ذات الأولوية.ويمكن أن يستخدم التمويل الإضافي المقترح فيما يلي: (1) وضع برامج للنقد مقابل العمل تستهدف الشباب في المقام الأول (15-24 سنة) بمن فيهم النساء للحصول على دخل فوري وفي نفس الوقت كسب خبرة عمل لتحسين فرص حصولهم على العمل على المدى الطويل و(2) تمويل التدخلات المجتمعية في مجال التغذية وتوفير الدخل لعاملات الصحة المجتمعية. وكما هو الحال في مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية، سوف يتم رصد نتائج التمويل الإضافي باستخدام بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي.
- مشروع للرعاية الصحية للأم والطفل المرتكزة على المخرجات والذي من شأنه أن يعمل على توسيع نطاق البرامج الرائدة للمساعدة المرتكزة على النتائج التي تدعم الخدمات الصحية العامة التي تستهدف تقديم الرعاية الصحية للأمومة والطفولة.وسوف يدعم المشروع المقترح تقديم حزمة معينة من الخدمات الصحية للأم والطفل من خلال التعاقد مع المؤسسات المؤهلة المقدمة للخدمات في القطاع الخاص، الربحية وغير الربحية، مقابل سعر محدد. وسيتم الدفع مقابل الخدمات المقدمة على أساس مخرجات محددة وفواتير يسلمها مقدمي الخدمات بعد تدقيقها من قبل خبير تدقيق مستقل.
- مشروع ثاني لتطوير التعليم الأساسي (بمبلغ 65 مليون دولار أمريكي). سوف يدعم هذا المشروع المرحلة الثانية من إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي، وسيستفيد من التقدم المحرز في إطار مشروع تطوير التعليم الأساسي السابق (المشروع الأول) [44] ويهدف إلى توسيع فرص إتاحة التعليم الأساسي لجميع الأطفال اليمنيين، وتحسين نوعية التعلم والحد من تفاوت الفرص (بما في ذلك الفوارق بين الجنسين) في التعليم الأساسي. و سوف يركز المشروع بشكل خاص على مهارات القراءة المبكرة لدى الطلاب في الصفوف الأولية وتوسيع تدخلات مشروع

[43] سوف يتم إعداد المنحة كقرض استثمار للتوزيع السريع في إطار سياسة عمليات البنك الدولي رقم 8.00. وسوف يعتمد مبلغ تمويل المشروع على تحديد بنود مناسبة لخط الميزانية و/أو النفقات الإضافية الخاصة بالكوارث المؤهلة للتمويل بموجب سياسة البنك الدولي. تشير التقديرات الأولية إلى أن اجمالي تمويل المشروع يتراوح بين 75-100 مليون دولار.

[44] سوف يغلق مشروع تطوير التعليم الأساسي الأول في ديسمبر 2012م بعد تحقيق أهدافه الإنمائية بصورة مرضية. مول المشروع بناء 1996 فصل جديد وإعادة تأهيل 1765 فصل من الفصول القديمة في 10 محافظات، وساهم في زيادة معدلات التحاق الطلاب بالمدارس بمعدل بلغ 12.3% في تلك المحافظات بين عامي 2005 و 2010م. كما شجع المشروع على تسجيل الفتيات في المدارس الأساسية وبقائهن من خلال تدريب ودعم حوالي 5000 مجلس من مجالس الأباء، وتوظيف وتدريب 500 مدرسة للعمل في المناطق الريفية، وتقديم التحويلات المالية المشروطة تستفيد منها حوالي 3500 فتاة في محافظة الحديدة ولحج. وبشكل عام، ارتفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 17.5 في المائة وتحسن مؤشر المساواة بين الجنسين من 0.7 إلى 0.77 في المحافظات العشر التي استهدفها المشروع خلال الفترة من 2005م – 2010م.

تطوير التعليم الأساسي الأول التي أثبتت فعاليتها في تحسين التحاق الفتيات بالمدارس ومتابعتهن للتعليم، بما في ذلك توظيف مدرسات في المناطق الريفية، وتقديم الدعم لمجالس الآباء والأمهات لتعزيز مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية، والبرنامج الرائد للتحويلات النقدية المشروطة،[45] والجهود المبذولة لضمان جمع ورصد البيانات المصنفة بحسب الجنس. وسوف يتم استكمال تدخلات مشروع تطوير التعليم الأساسي- المرحلة الثانية بمنحة للشراكة العالمية للتعليم والتي تم تخصيص مبلغ 82 مليون دولار لها بصورة مبدئية. وسوف يعمل البنك الدولي مع شركاء التنمية ذوي العلاقة لضمان أن يتم تنفيذ مشروع تطوير التعليم الأساسي – المرحلة الثانية ومنحة الشراكة العالمية للتعليم بصورة منسقة لمساندة خطة قطاع التعليم بصورة فعالة. إضافة إلى ذلك، سوف يواصل البنك الدولي مساندة الحكومة في وضع رؤية وطنية للتعليم في اليمن والمساعدة في معالجة تحديات جانبي العرض والطلب على حد سواء لتعزيز الحصول على وتوفر خدمات التعليم الأساسي.

56- إن الخدمات غير الاقراضية وحوار السياسة سوف يساعد على تعزيز فهم الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والمظالم الكامنة، وتهدف إلى المساعدة على تطوير العمليات والمشاريع الحالية والمستقبلية.وتشمل ما يلي:

- الانتهاء من مسح ميزانية الأسرة اليمنية في 2013م لتعزيز فهم الفقر والمؤشرات الأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب انتفاضة 2011م.وسوف يغطي المسح أكثر من10,000 أسرة في جميع المناطق الريفية والحضرية في كل المحافظات وجمع بيانات على مستوى الأسرة والأفراد حول الوضع الديموغرافي والاقتصادي والإنساني. وسوف يتم تصنيف البيانات بحسب الجنس والفئات العمرية والمناطق، وسوف تساعد النتائج على توجيه إستراتيجية ومشاريع مجموعة البنك الدولي.
- تقييم لقضايا الشباب من خلال المساعدة الفنية غير الإقراضية والذي من شأنه أن يساعد البنك الدولي على فهم التحديات التي يواجهها الشباب بشكل أفضل والسبل الممكنة لتحسين اندماجهم ومشاركتهم في الفرص الاقتصادية والنقاش العام، وتحديد المجالات الرئيسية لعمل البنك مستقبلا في هذا الجانب.
- سوف تستكشف ورقة السياسة حول تحديات النوع الاجتماعي في اليمن القضايا الرئيسية للنوع الاجتماعي في اليمن على أساس البيانات النوعية والكمية، وسوف تقدم توصيات بشأن إجراءات السياسات المطلوبة.وبناء على التقدم المحرز مؤخرا في تعزيز حوار النوع الاجتماعي مع السلطات اليمنية، فإن برامج البنك الدولي سوف تواصل ضمان دمج المخاوف بشأن المساواة بين النوع الاجتماعي في تحليل المشاكل التي تواجهها قطاعات معينة، وتوجيه السياسات والبرامج والمشاريع القطاعية والدمج الواضح لتحليل التمايز الجنسي واستراتيجيات النوع الاجتماعي المستنيرة في تصميم العمليات والاستثمارات في اليمن.[46] وسوف يعمل البنك الدولي على توسيع الحوار حول معالجة عدم المساواة بين الجنسين بحيث يتعدى الشركاء التقليديين ليشمل الوزارات المعنية ذات العلاقة بالتنمية الحضرية والاجتماعية والبنية التحتية والتنمية الريفية لتعزيز التركيز التشغيلي وتطوير شراكات متعددة الأطراف.
- وسيتم تنفيذ استطلاعات للرأي ، بما في ذلك من خلال الدعم المنتظم لوضع وتنفيذ المشاريع،وحشد وتتبع تصورات المواطن حول القضايا التي تعتبر أساسية بالنسبة للعملية الانتقالية وفق ما يسمح به الوضع الأمني، وتحديد الشكاوى القائمة والناشئة وتوجيه أجندة السياسات وقياس فعالية الإجراءات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ذات الأولوية.
- قامت مؤسسة التمويل الدولية بإعادة إطلاق برنامج "بزنس ايدج" للتدريب وحوكمة الشركات. وسوف يواصل برنامج بزنس إيدج تقديم التدريب حول مهارات الأعمال التجارية لليمنيين، وخصوصا للشباب والعاطلين عن العمل. ولقد حقق هذا البرنامج نجاحا في تقديم التدريب للنساء وسوف يستمر في سعيه لتوسيع مشاركة النساء.[47]

---

[45] استهدف برنامج التحويلات النقدية المشروطة الفتيات المسجلات في الصفوف من 4-9 من أجل الحد من مخاطر التسرب وزيادة فرص استمرار الفتيات في مواصلة تعليمهن الثانوي. شملت معايير التحويلات النقدية دخل الأسرة ومعدل حضور الفتيات إلى المدارس وأدائهن. وتستفيد حوالي 35,000 طالبة حاليا من التحويلات النقدية المشروطة وتعتزم الحكومة توسيع هذا البرنامج ليغطي 65,000 طالبة في إطار برنامج تطوير التعليم الأساسي الثاني..

[46]يعمل الفريق القطري في اليمن بشكل وثيق مع فريق النوع الاجتماعي لشبكة مكافحة الفقر والإدارة الاقتصادية (PREM) لتحديد اعتبارات خاصة بالنوع الاجتماعي يمكن دمجها في تصميم وتنفيذ المشاريع وترتيبات الرصد والتقييم، واستكشاف نقاط دخول إضافية لمزيد من الدعم الذي يقدمه البنك للنهوض ببرامج النوع الاجتماعي في اليمن.

[47] إن هذا البرنامج الذي تم تنفيذه بالتعاون مع مؤسسة اليمن للتعليم والتوظيف (YEFE)، يعتبر ناجحا بصفة خاصة في الوصول إلى الشباب العاطلين عن العمل، وشملت النتائج ما يلي: (1) تدريب 764 شاب وشابة وإيجاد 6,876 مقعد للتدريب لعدد 2 مقدمين يمنيين معتمدين لخدمات التدريب (بزنس ايدج)، و(2) توظيف 329 متدربا في القطاع الخاص ، والآن 43% من المتدربين يعملون في الشركات الراعية، وقد طلبت كافة الشركات التي وظفت خريجي مؤسسة اليمن للتدريب بهدف التوظيف / برنامج بزنس ايدج مزيد من المتدربين. وبعض من أولئك

57- إضافة إلى ذلك، سوف يقوم برنامج الإستراتيجية المؤقتة بمساندة تطوير البنى التحتية والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، وبالتالي تحسين فرص الوصول من خلال:

- مشروع إدارة أصول الطرق (بقيمة 40 مليون دولار أمريكي) والذي سيهدف إلى مساعدة الحكومة في تحسين حالة وسلامة مرافق الطرق المعبدة في ثلاث إلى أربع محافظات، ووضع الترتيبات المؤسسية للصيانة الروتينية والطارئة للطرق المعبدة. سوف يسعى المشروع إلى ضمان استدامة هذه الجهود من خلال المشاركة الواسعة لشركات المقاولات الخاصة باستخدام نهج التمويل القائم على المخرجات، وفي نفس الوقت خلق فرص عمل ومصادر دخل للعاملين غير المهرة من الفقراء، بمن فيهم النساء، من خلال أعمال صيانة الطرق التي تستوعب عمالة كثيفة. وسوف يحدد المشروع قطاعات الطرق ذات الأولوية الأكثر استخداما من قبل النساء للوصول إلى الأسواق والخدمات الأساسية. كما يعتبر أيضا تحسين البنية التحتية للنقل أمرا حيويا لزيادة الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش الاقتصادية وتحسين الإنتاجية على المدى المتوسط.
- إن عمليات يتم تمويلها تحت مظلة البرنامج التجريبي للمرونة إزاء تغير المناخ في إطار صناديق الاستثمار في الأنشطة المناخية (50 مليون دولار أمريكي) من شأنها أن تهدف إلى حماية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية النادرة في اليمن وتحسين سبل العيش. تشمل هذه العمليات ما يلي: (1) نظام للمعلومات المناخية وتنسيق البرنامج التجريبي للمرونة إزاء تغير المناخ (19 مليون دولار أمريكي) لتقديم خدمة الأرصاد الجوية والمائية والمناخية للمستخدمين النهائيين، (2) تحسين قدرة قطاع المياه وسبل المعيشة الريفية على المرونة إزاء تغير المناخ من خلال التكيف في الزراعة المطرية (11 مليون دولار أمريكي من خلال تمويل إضافي لمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية الجاري للمؤسسة الدولية للتنمية) للمساعدة في تحسين قدرة السكان المحليين على مقاومة مخاطر المناخ، و (3) الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتسم بالمرونة تجاه تغير المناخ (20 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تعزيز قدرات ووعي المؤسسات على المستوى المحلي والمركزي في محافظات ساحلية محددة والتدليل على فوائد تنفيذ تدخلات للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تتسم بالمرونة تجاه تغير المناخ في ثلاثة مواقع مستهدفة. وإدراكا للأدوار المختلفة التي يلعبها الرجال والنساء في الأنشطة المتعلقة بالمناخ ومدى تأثر كلا منهما، عمل البرنامج التجريبي للمرونة إزاء تغير المناخ على دمج اعتبارات النوع الاجتماعي في كافة جوانب البرنامج، وإشراك كل من الرجال والنساء في التصميم والتنفيذ، ورصد النتائج مقابل مؤشرات اعتبارات النوع الاجتماعي. وفي موازاة ذلك، سوف يواصل فريق البنك الدولي العمل مع الشركاء لاستكشاف مصادر للطاقة المتجددة، نظرا للإمكانية الواعدة في اليمن لإنتاج الطاقة الكهربائية التي تعمل بالريح وتحديد الثغرات في المرافق الأساسية التكميلية واللوائح المطلوبة للقطاع.
- مشروع المساعدة الفنية لدعم قطاع المياه لاستكمال دعم البنك لقطاع المياه في إطار المشروع الجاري لدعم قطاع المياه). وهذا المشروع الاستراتيجي للمساعدة الفنية سيهدف إلى إشراك جمعيات مستخدمي المياه والمشاركة على مستوى القاعدة، بما في ذلك النساء، لتشجيع قيام مناقشات صريحة بشأن الآثار المترتبة لشح المياه على المدى الطويل من أجل التنمية الاقتصادية في اليمن، واستكشاف أساليب مبتكرة أثبتت كفاءتها على مستوى المجتمع المحلي بحيث يمكن رفعها بحيث توجه عملية صناعة القرارات ذات العلاقة. وفي موازاة ذلك، سوف يستمر دعم البنك الدولي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه في إطار المشروع القائم لدعم قطاع المياه. ويجري حاليا إعادة هيكلة المشروع لتوجيه معظم استثماراته المتبقية نحو المناطق التي تعاني من أزمة خطيرة في المياه، بما في ذلك صنعاء وتعز وإب ودعم استكشاف الخيارات الفنية لمشاريع مستدامة للمياه والصرف الصحي.[48] وسوف يستمر مشروع دعم قطاع المياه في دعم تعزيز القدرات المؤسسية للقطاع وتسهيل مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه والصرف الصحي من خلال آليات المعونة المرتكزة على النتائج/المخرجات و الشراكة بين القطاع العام والخاص.

الشباب المدربين يعملون حاليا على المستوى الدولي.

[48] يمكن أن تشمل الخيارات تحلية ونقل المياه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، والطلب والميل إلى دفع التقييمات.

58- سوف يعمل البنك على استكشاف الفرص لدعم دمج اعتبارات الفئات المهمشة"فيجدول أعمال الحكومة. فقضايا سبل العيش والأراضي وتقديم الخدمات والحكم تعتبر أمرا هاما خصوصا بالنسبة للنازحين، وإذا تركت دون حل فيمكن أن تساهم في نشوب الصراع في المناطق التي يتنافسون فيها مع المجتمعات المضيفة على الموارد الشحيحة.وسوف يستكمل البنك تحديث تقريره لعام 2011م بشأن النازحين[49]من أجل فهم التحديات التي يواجهونها (والتي يخلقونها في المجتمعات المضيفة) بشكل أفضل وكذا استكشاف التدخلات الإنمائية المحتملة التي يمكن دعمها على المدى المتوسط بالتنسيق الوثيق مع الجهات الأخرى المانحة التي تعمل مع النازحين لمعالجة التوترات على شحة الموارد والحصول على الخدمات الأساسية ودمجهم في المجتمعات المضيفة.

ii. تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية

59- وتماشيا مع توصيات التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك، سوف يعزز البنك حوار السياسات الجاري مع الحكومة للمساعدة في تحسين إدارة الميزانية والحفاظ على النفقات الاجتماعية الهامة، وخاصة بالنسبة للفقراء، ووضع اللبنات الأساسية لنمو اقتصادي أكثر قوة وتنوعا على المدى المتوسط والمدى الطويل. كما أن إعادة إحياء النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، وضمان أن يتم إنفاق الموارد العامة بكفاءة وفعالية وعلى الأنشطة ذات الأولوية يعتبر أمرا أساسيا ليس فقط لصالح المرحلة الانتقالية على المدى القصير بل أيضا لدعم جهود اليمن للعودة إلى مسار النمو المستدام على المدى المتوسط. فبالرغم من أن إحراز تقدم شامل على هذه الجبهات سوف يستغرق وقتا، إلا أنه سوف يكون من المهم بالنسبة للحكومة إظهار تقدم جدير بالثقة في التفهم الصادق واتخاذ إجراءات حول السياسات خلال المرحلة الانتقالية. وإدراكا لأهمية تطوير الأنظمة والقدرات في تنفيذ هذا البرنامج الصعب، يبحث البنك الدولي مع الحكومة برنامج مقترح لتطوير القدرات المؤسسية لمجموعة مختارة من الوزارات والبنك المركزي اليمني، ويركز على مجالات تشمل البنية التحتية المالية وإدارة الجمارك وإدارة الضرائب والاتصالات السلكية واللاسلكية.

- وبناء على تحليل وتوصيات التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك، سوف يتم إعداد سلسلة من مذكرات السياسات إلى جانب المساعدة الفنية لبناء القدرات من أجل مساعدة الحكومة اليمنية على تحويل الفكر الاقتصادي وصناعة السياسات من المدى القصير جدا إلى المدى المتوسط والطويل، وكذا المساعدة في تعزيز قدراتها لربط عملية وضع الخطط التنموية بشكل وثيق مع إدارة النفقات العامة.

- وسوف يتابع البنك تنفيذ مشروع إدارة المالية العامة الجاري، مع التركيز على إدارة الميزانية والشفافية لضمان أن يرى ويحس السكان بنتائج الإنفاق الحكومي. يهدف المشروع إلى تحسين الكفاءة والشفافية في إدارة المالية العامة من خلال تعزيز أنظمة دعم القرار وبناء القدرات في المؤسسات المالية الحكومية (وزارة المالية).وسوف تتابع بعض الإجراءات التركيز على: (1) تعزيز الصلة بين السياسات والموارد وعملية التخطيط وإعداد الموازنة، (2) تحسين مراقبة وتنفيذ الموازنة (3) تعزيز أنظمة رقابة المشتريات العامة (4) تعزيز الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي يعتبر الهيئة العليا لتدقيق ومراجعة الحسابات في البلاد، و (5) تعزيز مؤسسات الإشراف على المشتريات. إن هذه الجهود ترتبط بشكل وثيق مع المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للحكومة لإصلاح إدارة المالية العامة التي يجري حاليا تنفيذها. كما سيدعم المشروع أيضا إعداد تقييم للإنفاق العام والمساءلة المالية في محافظات معينة لتقييم القيم الأساسية للامركزية المالية. وسوف يهدف مكون التمويل الإضافي الذي يجري حاليا إعداده إلى دعم جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الشفافية ومحاربة الفساد (الفقرة 63).

60- سوف يعمل البنك على تعزيز عمله الفني الجاري لتعزيز الأسس التحليلية اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية وأجندة النمو كوسيلة لفتح خيارات اقتصادية خارج قطاع النفط والغاز وقطاع الخدمات ضعيف الإنتاجية على المدى المتوسط.يتمثل الهدف الاستراتيجي في تحديد العقبات التي تعترض القدرة التنافسية للشركات في اليمن،[50] والتي تحتاج بحكم طبيعتها إلى نهج متعدد القطاعات حول مسألة القدرة التنافسية باعتباره مرتكزا تحليليا لتشجيع استخدام الأصول الاقتصادية والطبيعية لليمن بطرق مختلفة عما كانت عليه في الماضي، والبدء بكسر حلقة الحكم غير الرشيد والنتائج الاقتصادية الضعيفة. ولتوجيه أجندة الإصلاح على المستوى الرفيع حول تعزيز البيئة التمكينية لتطوير الأعمال

[49] "مساندة حلول مستدامة للنازحين في اليمن – تحديات التنمية. "إدارة التنمية الاجتماعية، البنك الدولي، أغسطس 2011م

ونمو القطاع الخاص على المدى المتوسط، فإن البنك سوف يقدم المساعدة الفنية غير الإقراضية والاستشارة للحكومة بشأن السياسات حول:

- عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي توفر إطارا شاملا وزخم لدفع جهود الإصلاح. وهذا الدعم سوف يتركز على استيفاء شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المواءمة بين الإجراءات الجمركية مع معايير منظمة التجارة العالمية وتحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية (والذي يتم تخويله في غضون خمس سنوات من الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية).
- الشراكات بين القطاع العام والخاص، مع التركيز بشكل خاص على البنية التحتية. وهذه المساعدة الفنية غير الإقراضية سوف تطلق الحوار مع مجموعة من الوزارات ذات الأولوية، بما في ذلك وزارة المياه والنقل والطاقة، لحصر الأعمال الجارية وتحديد الثغرات وتقديم توصيات حول تحديد أولويات وتسلسل إجراءات السياسات المطلوبة. وسوف تقدم مؤسسة التمويل الدولية الخدمات الاستشارية لدعم الشراكة بين القطاع العام والخاص بالتعاون مع البنك، وسوف يستكمل هذا العمل حيثما أمكن بالجزء الخاص بالمساعدة الفنية لوسيلة تمويل البنى التحتية في المنطقة العربية وهي مبادرة مشتركة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية (الفقرة 61).
- خدمات أنظمة المعلومات والاتصالات، مع التركيز بوجه خاص على إمكانية الوصول والقدرة على تحمل تكاليف خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض. سوف تبحث هذه الدراسة معوقات البنية التحتية والعقبات التنظيمية على المستوى المحلي والإقليمي، ورفع توصيات حول إصلاح التسلسل للمساعدة في تعزيز القدرة التنافسية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحيويته ومن أجل اتصال إقليمي أفضل وتحسين خدمات الاتصالات لجميع المواطنين والشركات.
- تحديد معايير تنمية القوى العاملة. سوف تساعد هذه العملية الحكومة على دراسة وتعزيز أداء أنظمة ومؤسسات التعليم والتدريب بصورة منهجية وكذا السياسات لمساندة تطوير قوى عاملة تمتلك مهارات مناسبة لدعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن.[51] وسيكون الهدف من دعم البنك هو توفير معلومات تشخيصية حول النظام ككل، بما في ذلك الإجراءات المطلوبة على مستوى السياسات لدعم التدريب قبل التوظيف والتعليم المستمر وبرامج سوق العمل والتدريب على أداء العمل.
- تعزيز الإدارة المالية والتدقيق من خلال التحديث وفق تقرير المحاسبة والمراجعة لسنة2004م بشأن الالتزام بالمعايير والقواعد، جنبا إلى جنب مع الحوار حول تعزيز القدرة المؤسسية لخدمات المحاسبة والتدقيق.

61- سوف تواصل مؤسسة التمويل الدولية البحث عن فرص للمزيد من الاستثمارات في الشركات المحلية والأجنبية (وخصوصا استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي و / أو استثمارات بلدان جنوب-جنوب) وتعزيز برنامجها الخاص بالخدمات الاستشارية. كما سيتم استكشاف الفرص الاستثمارية المحتملة في البنية التحتية والقطاع المالي (الاستثمار المباشر و / أو التجارة والخطوط الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة) والتصنيع والأنشطة الموجهة نحو التصدير. وسوف تعطى الأولوية للقطاعات ذات العمالة الكثيفة. وبناء على التزام الحكومة وقدرتها على العمل بشكل فعال عبر الوزارات، تأمل مؤسسة التمويل الدولية في الاستفادة من الزخم الذي تحقق في تحسين البيئة لتنمية القطاع الخاص في إطار برنامج المساعدة الفنية السابق لمؤسسة التمويل الدولية ووزارة التنمية الدولية البريطانية. وسوف تواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل الجاري في القطاع المالي (بما في ذلك البنية التحتية المالية والتمويل الأصغر)، واستكشاف آفاق التعاون مع الحكومة والقطاع الخاص للمساعدة في تحسين مناخ الاستثمارات الأجنبية (على سبيل المثال الشراكات بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية وإصلاحات مناخ الاستثمار)، وتحديد مجالات جديدة حيث يمكن أن تدعم مشاركة مؤسسة التمويل الدولية الاستقرار (مثل من خلال خلق فرص عمل وأنشطة اقتصادية).

- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:طلبت حكومة الجمهورية اليمنية في مؤتمر المانحين المنعقد في الرياض في شهر سبتمبر 2012م الحصول على دعم مؤسسة التمويل الدولية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعبرت مؤسسة التمويل الدولية عن استعدادها لمواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة للدفع بأجندة الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى

[50] تشمل هذه أداء الاقتصاد الكلي (سعر الصرف على سبيل المثال)، ومناخ الاستثمار، وتطوير القطاع المالي وتنمية القطاع الخاص والبنية التحتية (مثل المياه والاتصالات والطرق والكهرباء).

[51] تعتبر دراسة تطوير القوى العاملة في اليمن جزء من عملية المقارنة المعيارية العالمية (SABER) التي يجريها البنك الدولي في أعقاب إطلاق إستراتيجية قطاع التعليم الخاصة بالبنك الدولي 2020م.

الأمام من خلال التعاون مع البنك الدولي. وفي إطار مذكرة التفاهم القائمة، وبدعم من الحكومة اليمنية لضمان توفير عدد كاف من الموظفين المؤهلين، سوف تساعد مؤسسة التمويل الدولية في إنشاء وحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستكمال مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة في تحديد المشاريع. وبالمثل، فان مؤسسة التمويل الدولية على استعداد لاستئناف العمل مع الحكومة اليمنية للنظر في حلول و/ أو هياكل جديدة لتشجيع مزيد من منتجي الطاقة المستقلين في اليمن.

- سوف يستمر المشروع الجاري لمؤسسة التمويل الدولية الخاص بحوكمة الشركات في تدريب الاستشاريين المحليين حول إجراء تقييمات لحوكمة الشركات وأيضا تدريب الشركات المحلية على أهمية وفوائد الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.

- تخطط مؤسسة التمويل الدولية لمواصلة تقديم الدعم الاستشاري لمؤسسات التمويل الأصغر المحلية.وسوف يتم الانتهاء من مشروع بناء القدرات الشامل الذي كان قائما قبل أحداث 2011م لدعم إحدى المؤسسات المحلية للتمويل الأصغر (بنك الأمل للتمويل الأصغر).بالإضافة إلى ذلك، تخطط مؤسسة التمويل الدولية لتقييم ووضع خطة شاملة للبناء التنظيمي وبناء القدرات لمؤسسات التمويل الأصغر التي أنشئت حديثا (مؤسسة الكريمي للتمويل الأصغر).

iii. تعزيز إدارة الحكم وتقديم الخدمات المحلية

62- سوف يسترشد دعم البنك لأجندة الحكم خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة بالحوار الوطني وعمليات تعديل الدستور. وسوف يهدف هذا الدعم إلى المساعدة في تحديد ومعالجة المظالم الأساسية على المدى القصير، وفي نفس الوقت وضع أسس متينة لإصلاحات مؤسسية وإدارية أكثر عمقا على المدى المتوسط. وسيتم التركيز على تعزيز قدرة الدولة على أداء مهامها الأساسية وتقديم الخدمات على أرض الواقع، وتعزيز ثقة المواطنين وشعورهم بالعدالة والمشاركة في مؤسسات الدولة. كما أن تعزيز قدرات المجتمع المدني وخاصة الفئات الضعيفة والنازحين والنساء والشباب للتعبير عن احتياجاتهم والمشاركة بشكل فعال مع مؤسسات الدولة يعتبر أمرا هاما في توجيه التذمر الحالي نحو المشاركة البناءة مع الحكومة. وبالمثل، فان تشجيع تقديم الخدمات بصورة سريعة ومسئوله، خاصة على المستوى المحلي، سوف يكون أمرا هاما لإعادة بناء شرعية الدولة والثقة فيها. وكأولوية أساسية على المدى القصير، سوف يعمل البنك الدولي على استكشاف فرص للتعاون مع الأمم المتحدة لدعم الحوار الوطني وعملية تعديل الدستور، حيثما يستطيع البنك الاستفادة من خبراته الفنية والعملية من الممارسات المماثلة في بلدان أخرى.[52]

63- سوف تدعم برامج البنك الدولي جدول الأعمال الأوسع للحكم من خلال:

- تمويل إضافي (5 ملايين دولار أمريكي) لمشروع إدارة المالية العامة الجاري، والتي ستحدد جهود البنك لدعم جهود الحكومة في مكافحة الفساد.وسوف يساعد المشروع على تعزيز قدرات الهيئة العليا لمكافحة الفساد ة لوضع وتنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد. كما أنه سيدعم تحالف المجتمع المدني لمناهضة الفساد والذي يضم 16 منظمة من منظمات المجتمع المدني تعمل من أجل تعزيز الطلب على الحكم الرشيد، وبذلك سوف يعمل على ضمان تمثيل أصوات النساء والرجال على حد سواء وأخذها في الاعتبار.وسوف تستكمل هذه الجهود بالمبادرات الرامية إلى تعزيز التدقيق الداخلي من خلال الحوار حول السياسات ودعم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في تدقيق بعض المشاريع التي يمولها البنك الدولي والجهات المانحة والتي تنفذ على أساس تجريبي (برامج رائدة). وسوف يواصل البنك حواره حول السياسات مع مكتب رئيس الوزراء لوضع خطة عمل للشفافية والمساءلة لتعزيز شفافية الموازنة وسهولة الاطلاع عليها وإدخال تدابير لتعزيز مساءلة موظفي الحكومة،[53]وتسهيل الاطلاع على بيانات المناقصات الحكومية وتعزيز استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

[52] سوف يواصل الإقليم تعاونه الوثيق مع مجموعة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع في البنك الدولي وإدارة التنمية الاجتماعية (SDV)، ووحدة الإصلاحات القضائية في نيابة الرئاسة القانونية وسوف يتم استكشاف إمكانية تكليف دراسة استطلاعية متعمقة للأطراف المتصارعة / المتضررة والمظالم على الصعيدين الوطني والمحلي. ومن شأن هذه الدراسة أن توفر أساسا مستقلا يمكن على أساسها تقييم التقدم المحرز في عملية الحوار الوطني والذي سيبلغ عمليات البنك شريك والتنمية.

[53] تشمل الإجراءات المقترحة إلغاء حصانة المسئولين ذوي المناصب الرفيعة في الحكومة من المحاكمة بتهمة الفساد، وإنشاء محاكم خاصة لمكافحة الفساد، وضمان الامتثال لأوامر المحكمة، والشروع في إجراءات تأديبية ضد المسئولين المدانين بجرائم الفساد.

- تقييم الاحتياجات المؤسسية وبناء القدرات لتحديد مكامن الضعف في قدرة الحكومة على أداء المهام الأساسية وتصميم وتنفيذ ورصد وإدارة برنامج الإصلاحات الخاص بها بصورة فعالة. وسوف تتم الاستفادة من نتائج وتوصيات التقييم لتوجيه برنامج الإصلاحات على المدى المتوسط للتعزيز المؤسسي وبناء القدرات على المستويين المحلي والمركزي.

- تقييم المجتمع المدني والذي من شأنه أن يعزز فهم البنك الدولي لعالم منظمات المجتمع المدني الناشئة في اليمن من خلال: (1) تحديد الأصوات الحالية والجديدة في المجتمع المدني، بما في ذلك أصحاب المصلحة وتقويم المناصرة التي ظهرت منذ التحول السياسي، (2) تقييم وظائف منظمات المجتمع المدني (مثل تقديم الخدمات، صوت المواطن، والمشاركة) والحكومة (بما في ذلك الوزارات والسلطات المحلية)، (3) تقييم نقاط القوة والضعف المحتملة لمنظمات المجتمع المدني في أداء المهام من خلال الشراكة مع المستويات الحكومية المناسبة (4) تعزيز حوار السياسات بين الوزارات والسلطات المحلية والمجتمع المدني لتطوير فهم مشترك لمكاسب التكامل والكفاءة اللازمة لتحقيق أهداف بناء المؤسسات وبناء الدولة اليمنية.

- مشروع دعم المجتمع المدني في السنة المالية 2014م بالاستفادة من نتائج تقييم المجتمع المدني. فنظرا لأهمية نهج التدرج من الأدنى إلى الأعلى في تعزيز عملية تضمين ومعالجة المظالم، يهدف المشروع إلى إكساب منظمات المجتمع المدني قدر أكبر من القدرة على تقديم خدمات مكملة لتلك التي تقدمها الحكومة، وقيام طرف ثالث بدور الرقابة وتشجيع صوت ومشاركة المواطن، بالإضافة إلى مساعدة منظمات المجتمع المدني على تعزيز إدارتها الداخلية. وسوف يشمل المشروع مكون للشباب للاستفادة من دعم بناء المؤسسات في حركة الشباب، بما في ذلك من خلال المساعدة على إنشاء منصات مستقلة للشباب من أجل تعزيز مشاركتهم وتأثيرهم على المستويين المحلي والوطني. وسوف يكون هذا المشروع مكملا للجهود المتواصلة للبنك الدولي لتعزيز الاندماج والمشاركة من خلال برامجه الحالية.

64- سوف يوظف البنك الخدمات الإقراضية وغير الإقراضية لدعم برنامج اللامركزية الناشئ والنقاش حول إعادة هيكلة الدولة والمكونات الرئيسية للحوار الوطني. وسوف يكون التركيز الرئيسي على القيام بأعمال تشخيصية تسعى إلى تحديد مصادر الصراعات المحلية والمظالم، والمعوقات التي تقف أمام الحكم المحلي الفعال وتقديم الخدمات. وهذا العمل سوف يعزز فهم البنك لقضايا اللامركزية في اليمن (بما في ذلك جوانب المساءلة وانتقال الصلاحيات المالية والإدارية، والقدرات والحوافز)، وتوجيه حوار السياسات وكذلك تحديد أولويات وتسلسل المشاركة المحتملة للبنك الدولي في المستقبل في هذا المجال لغاية رئيسية تتمثل في تقريب الحكومة من مواطنيها.

- المساعدة الفنية غير الإقراضية لمبادرة اللامركزية في اليمن، بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتهدف إلى المساهمة في حوار السياسات بشأن تمكين اللامركزية الفعالة للدولة والأنظمة الفعالة بين الحكومات الفرعية وتعزيز تقديم الخدمات المحلية. ومن خلال تسهيل تبادل المعارف مع البلدان الأخرى وبناء وعي محلي، فإن المساعدة الفنية غير الإقراضية سوف تساعد اليمنيين على وضع القواعد وبناء القدرات من أجل نظام مالي بين الحكومات الفرعية أكثر شفافية وإنصافا،والمساعدة في تعزيز الفعالية والربط الاجتماعي للمجالس المحلية، والبدء بدمج أنظمة الشفافية والمساءلة والمشاركة في التنمية المحلية، وبالتالي المساعدة على تعزيز حالة أكثر قابلية للمساءلة وأكثر شمولية، وفي نفس الوقت معالجة العوامل الكامنة وراء الصراع.

- صندوق تقوية قدرات الدولة وبناء السلام – نماذج رائده للإدارة المحلية وتقديم الخدمات تكمل مبادرة اللامركزية في اليمن، وتعمل على مساندة تفويض تقديم الخدمات في محافظات مختارة. يتمثل هدف هذه المبادرة في استكشاف نماذج الحكم المحلي التي تعزز الشفافية والمشاركة والمساءلة والعمل بصورة منهجية لتمكين صوت المواطن والمجتمع كوسيلة لتحديد الأولويات وتقديم الخدمات المحلية، ومعالجة احتياجات التنمية المحلية وإدارة العامة وتعزيز التماسك الاجتماعي. تشمل المبادرة المقترحة ما يلي: (1) نماذج رائدة للإدارة المحلية في محافظات

ومجالس محلية معينة لتجربة النماذج المناسبة والفعالة للإدارة المحلية والتنمية (2) تقديم الدعم للحكومة المركزية والمحافظات المشاركة والمجالس المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز أنظمة الإدارة المحلية (3) تقييم دقيق للعملية وآثارها.

- وشريطة أن يكون هناك تقدم كاف في جدول أعمال اللامركزية في سياق الحوار الوطني، فان الخبرة المكتسبة من خلال المبادرات المذكورة أعلاه يمكن أن توجه وترشد عملية إعداد مشروع مقترح التقديم المحلي للخدمات (يتم تأكيد الفترة الزمنية والمبلغ).ومن خلال التنسيق الوثيق مع المشروع الجاري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم السلطة المحلية وبالاعتماد على الرؤى من المساعدة الفنية غير الإقراضية والعمل الرائد المذكور أعلاه وكذلك الدروس المستفادة من تجربة البنك الطويلة في دعم مبادرات اللامركزية في جميع أنحاء العالم، سوف يهدف هذا المشروع إلى إكساب السلطات المحلية قدر أكبر من حرية التصرف والموارد والقدرات لمساعدتها على تحقيق طموح المواطنين في خدمات أكثر شفافية ومساءلة وردم الهوة بين الدولة ومواطنيها، وبالتالي معالجة بعض الضغوط والعجز المؤسسي الذي تسبب بدورات متكررة من الصراع والعنف.

65- سوف يستكشف البنك الدولي الفرص لتعزيز القدرة على المساءلة الاجتماعية من خلال شبكة المساءلة الاجتماعية –شراكة العالم العربي [54]من وخلال دمج النهج والأدوات ذات الصلة في عمليات البنك الحالية والمقبلة. يعمل أعضاء اليمن في شبكة المساءلة الاجتماعية على تعزيز الحوار بشأن الوصول إلى المعلومات والخدمات، بما في ذلك شفافية الميزانية. بالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا دمج نهج المساءلة الاجتماعية في قطاعات التنمية الحضرية والمياه والحماية الاجتماعية ضمن عمليات البنك الدولي وتوسيع نطاقها لتشمل قطاعات أخرى.

ط- تنفيذ برنامج الإستراتيجية المؤقتة

66- تعتزم مجموعة البنك استخدام كل الأدوات المتاحة وحوار السياسات والإدارة الإستباقية للمحفظة الاستثمارية وبرنامج جديد للإقراض بدعم من المؤسسة الدولية للتنمية لتنفيذ الإستراتيجية المؤقتة. وسوف يسترشد التنفيذ بالمبادئ التوجيهية للإستراتيجية (الفقرات 47-50) ومبادئ إدارة الحكم ومحاربة الفساد (الهامش رقم 4) وكذلك الدروس المستفادة من مشاركة البنك الدولي السابقة في اليمن (الفقرة 43). وفي ضوء أحداث 2011م، فان تنفيذ برامج مجموعة البنك الدولي سوف يتطلب شراكات أقوى مع المجتمع المدني والفاعلين في القطاع الخاص الذين يستطيعون متابعة تنفيذ ورصد وتقييم المشاريع وتقديم الخدمات التي تشتد الحاجة إليها في أوقات الأزمات. وبالمثل، سوف يتم استكشاف إمكانية القيمة المضافة لترتيبات التنفيذ البديلة، بما في ذلك التدقيق المستقل والرصد من قبل طرف ثالث لضمان التنفيذ المناسب والرقابة الائتمانية. وسوف يسعى برنامج الإستراتيجية المؤقتة إلى الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة، بما في ذلك القروض الطارئة والمعونة المرتكزة على النتائج، وبرنامج النتائج والتمويل الإضافي والمشاريع المتكررة للتغلب على المشاكل الهيكلية التي تعيق سير التنفيذ. يعرض المربع 4 مثال على الكيفية التي يتم من خلالها وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في إطار البرامج الصحية الجارية للبنك الدولي.

[54] تم تدشين شبكة المساءلة الاجتماعية في العالم العربي رسميا في مارس 2012م، والتي تعتبر منبر للمشاركة والحوار مع منظمات المجتمع المدني والحكومة ووسائل الإعلام والقطاع الخاص بهدف تحسين تقديم الخدمات ومعالجة تحديات الحكم عن طريق رفع مستوى الوعي حول الحكم القائم على المشاركة والمساءلة الاجتماعية، و من خلال بناء القدرات لتنفيذ أدوات المساءلة الاجتماعية عن طريق برامج التدريب والتعلم من خلال العمل.

المربع 4: تنفيذ الإستراتيجية المؤقتة - الهدف الشامل والمبادئ التوجيهية في الممارسة

تقدم التدخلات في القطاع الصحي مثالا على الكيفية التي يترجم من خلالها البنك الدولي الهدف العام والمبادئ التوجيهية للإستراتيجية المؤقتة إلى تغييرات ملموسة في التصميم والتنفيذ مع الأخذ في الاعتبار الوضع الهش وغير المؤكد في البلاد وكذلك ضعف القدرات..

- التركيز على تدابير بناء الثقة والنتائج، تم تصميم المشاريع التي يمولها البنك الدولي للاستثمار في تقديم الخدمات الصحية مباشرة للمستفيدين من المشروع. وقد أنشأ مشروع الصحة والسكان نموذج لتقديم الخدمات يقوم على التواصل. ويهدف هذا النهج إلى تحفيز الموظفين في المرافق الصحية الثابتة إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية للأم والطفل على مستوى المجتمع المحلي من خلال إنشاء مراكز معينة لإحالة الحالات المحتاجة. وتم تنظيم حملات وطنية لتوزيع الأدوية في المدارس والمجتمعات المحلية لتعزيز علاج البلهارسيا والإصابات الطفيلية الأخرى المتفشية في إطار مشروع مكافحة البلهارسيا. ويقدم مشروع الأمومة الآمنة ومشروع الأمومة الصحية خدمات الرعاية الصحية للأمهات من النساء الفقيرات المؤهلات في محافظة صنعاء في حين يستقبل صندوق الرعاية الاجتماعية تحويلات نقدية في إطار مشروع التحويلات النقدية المشروطة لتقديم خدمات التغذية مباشرة إلى المستفيدين.
- ولتكثيف المشاركة والشمولية، أدخل البنك الدولي أساليب مبتكرة لتقديم الخدمات عن طريق التعاقد مع مقدمي الخدمات في القطاع الخاص في إطار مشروع الأمومة الآمنة والتعاقد مع المنظمات غير الحكومية في إطار مشروع الأمومة الصحية، وكذلك من خلال استهداف الفئات المحرومة والمستبعدة في هذه المجتمعات. إضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ كل من مشروع الصحة والسكان ومشروع مكافحة البلهارسيا من خلال الجهات الحكومية المحلية على مستوى المحافظات والمديريات مع تخصيص وقت وأموال كافية للتخطيط السليم على ذلك المستوى في إطار المبادئ التوجيهية للخطط الوطنية. وينظر إلى خدمات التواصل والتوعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من نموذج تقديم الخدمات في اليمن، ومن المقرر إجراء تقييم لتقدير أثرها على المستفيدين من المشروع.
- ولتعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الحكم والشفافية والمساءلة من خلال تعزيز المرونة التشغيلية،عمل المشروع على استكشاف تدابير بديلة مناسبة لضمان الجودة والمعايير الائتمانية، بما في ذلك استخدام طرف ثالث مستقل لتقديم خدمات الرصد وشركات التدقيق والمراجعة المالية (المنظمات غير الحكومية أو شركات القطاع الخاص) أثناء تنفيذ المشروع. وتم وضع قدرات مختلف المنظمات المحلية الحكومية وغير الحكومية على مستوى المحافظات والمديريات في الاعتبار عند تصميم المشروع.
- علاوة على ذلك، تم تأسيس شراكات إستراتيجية مع شركاء التنمية الرئيسيين في القطاع الصحي، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومبادرة مكافحة البلهارسيا، مع خلق تعاون مع وزارة التنمية الدولية البريطانية في مجال التغذية.

- **المحفظة وإدارة المجالات**: على الرغم من أن الإدارة الإستباقية للمحفظة ودعم تنفيذ المشاريع الجارية سوف تبقى الأولوية الرئيسية لمؤسسة التمويل الدولية ومؤسسة التنمية الدولية، إلا انه سيتم أيضا دعم الاحتياجات على المدى القصير وجدول أعمال التنمية على المدى المتوسط من خلال إعداد وإطلاق مشاريع تنموية جديدة بما يتوافق مع أولويات الحكومة.

- **الصناديق الائتمانية**: سوف تسعى المؤسسة الدولية للتنمية لنشر موارد إضافية للصندوق الائتماني لتعزيز استجابتها ومرونتها، وعلى وجه الخصوص الصندوق الائتماني متعدد المانحين لإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصندوق تقوية قدرات الدول وبناء السلام وبرنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية ونافذة المؤسسة الدولية للتنمية للاستجابة للازمات والبرنامج التجريبي لمرونة المناخ والشراكة العالمية بشأن المساعدة القائمة على المخرجات.

- **استثمارات مؤسسة التمويل الدولية**: في إطار القيود التي يفرضها الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر حاليا في اليمن، سوف تتيح مؤسسة التمويل الدولية مزيج من الأدوات الاستثمارية، بما في ذلك الديون والأسهم والضمانات و/أو منتجات إعادة التمويل. وسوف تركز مؤسسة التمويل الدولية على زيادة استثمارات بلدان جنوب-جنوب في اليمن وخصوصا المستثمرين الخليجيين، والمساعدة في نفس الوقت فيحشد المستثمرين الأجانب إلى البلاد من خلال المشاركة في تمويل مشاريعها (على سبيل المثال القروض المشتركة من الفئة باء والقروض الموازية).

- **البرنامج غير الاقراضي**: سوف يركز البرنامج غير الاقراضي على تقديم المشورة في الوقت المناسب بشأن السياسات وتبادل الممارسات العالمية الجيدة لدعم الحكومة في تحليل التحديات طويلة الأمد وتصميم التدخلات المناسبة. وهذا العمل سوف يركز على بناء القدرات، وخاصة بالنسبة المشتريات والإدارة المالية وتقديم الخدمات المحلية على مستوى المحافظات. وسوف يعمل البرنامج غير الاقراضي على تعزيز التواصل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشباب والمجموعات النسوية لزيادة مشاركتهم في مناقشة السياسات العامة. وسوف تقوم مؤسسة التمويل الدولية بنشر الخدمات الاستشارية بطريقة انتقائية في

المناطق التي يرتفع فيها طلب القطاع الخاص (مثل التمويل الأصغر وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحوكمة الشركات).ومن المتوقع أن برنامج الخدمات الاستشارية لبناء القدرات والمؤسسات على المدى المتوسط من شأنه أن يساعد على وضع أسس للاستثمار بعد أن يستقر الوضع السياسي والأمني.

- **معهد البنك الدولي** : سوف يتم استكمال جهود مجموعة البنك من خلال أنشطة معهد البنك الدولي التي تركز على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة في جانب العرض والطلب، وكذلك تحسين العمليات والآليات لإشراك المواطنين مع الدولة. وسوف تسهم مبادرات معهد البنك الدولي في تحقيق أهداف البرنامج القُطري للتنمية من خلال دعم الوصول إلى المعلومات ومشاركة المواطنين في عملية وضع السياسات وإعداد الميزانية، وتعزيز شبكة المساءلة الاجتماعية –شراكة العالم العربي والمنصات العالمية بشأن مواضيع الحوكمة وتبادل المعارف بين بلدان جنوب-جنوب والأقران.

ي- الشراكات والتنسيق بين المانحين

67- ارتفع إجمالي حجم المساعدات التي حشدتها اليمن إلى أربعة أضعاف من متوسط قدره 300 مليون دولار أمريكي في السنة قبل عام 2006م إلى ما يقرب من 1.2 مليار دولار أمريكي سنويا خلال الأعوام من 2006م – 2010م. وتعزى الزيادة في المساعدة الإنمائية الخارجية إلى دخول المانحين العرب (وخاصة دول الخليج المانحة)، والتي تمثل نصف إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية (الملحق 4). ولا تزال عملية صرف المساعدات والقدرة على الاستيعاب تمثل مصدر قلق، كما أن تعدد شركاء المساعدات في اليمن وتعدد الأجندات أضعفت قدرة الحكومة على الإدارة والتنسيق. قدم البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية هيكل مناسب يساعد على انسياب المساعدات وتبسيط الممارسات خلال الفترة الانتقالية، وأنشأ "منتدى للشراكة الإستراتيجية" لإضفاء الطابع المؤسسي للممارسات الفعالة المعونة، وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة والمواءمة مع البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية وبرنامجه الاستثماري، وتعزيز الحوار والرقابة والتقييم على مستوى السياسات والقطاعات. وبالتنسيق مع مجموعة المانحين، أعدت الحكومة وقدمت في اجتماع المانحين إطار مشترك للمساءلة المتبادلة (الملحق 1) يهدف إلى تحديد أدوار ومسئوليات الحكومة والمانحين ومراقبة التنفيذ الفعال للتعهدات التي تم الالتزام بها للفترة الانتقالية.

68- سوف تستمر مجموعة البنك الدولي في لعب دورا حاسما في حشد وتنسيق موارد المانحين خلال الفترة الانتقالية. كما أن البنك الدولي سوف يواصل أيضا الرئاسة المشتركة لمنتدى تنسيق المانحين إلى جانب الأمم المتحدة، والذي مثل فضاء جيد لتعزيز الحوار بين المانحين داخل البلد وتبادل المعلومات. وعلى وجه التحديد، فان مجموعة البنك الدولي سوف:

- تواصل العمل عن كثب مع الجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي الشريكة، من أجل تعزيز التعاون والتوافق وضمان تناغم رسائل السياسات.
- مساندة التحضير لفعاليات رفيعة المستوى للمانحين لضمان إيلاء الاهتمام الواجب للقضايا البارزة والمساعدة في تنسيق حشد الموارد.
- السعي من خلال مؤسسة التمويل الدولية للعب دورا قياديا في تنسيق المانحين ومشاركة القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات من بلدان جنوب-جنوب وخصوصا دول مجلس التعاون الخليجي من خلال مؤسسة التمويل الدولية.
- مواصلة العمل مع الأمم المتحدة لتعزيز قدرة الحكومة على تنسيق المساعدات الدولية. وتشمل الأولويات خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة ما يلي : العمل مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لترشيد وتحسين كفاءة هياكل تنسيق المساعدات وتعزيز القدرات للرقابة على المساعدات وتتبعها وتحسين أطر الرقابة والتقييم، والعمل مع الجهات المانحة لتحسين التنسيق والتناغم وتحديد أولويات المساعدات الدولية، مع التركيز على أولويات المرحلة الانتقالية.
- السعي إلى تحديد الفرص المتاحة على مستوى القطاعات والمشاريع لتطوير وتعزيز الشراكات مع الشركاء الآخرين متعددي الأطراف والشركاء الإقليميين والنظراء لحشد الخبرة المتبادلة والموارد لدعم الأولويات المشتركة، وعلى أساس المزايا النسبية لكل مؤسسة.[55]

[55] بناء على طلب عدد من الجهات الرئيسية المانحة، قام البنك الدولي بإعداد ورقة فنية تحدد الأهداف والمجالات ذات الأولوية وترتيبات التنفيذ وإدارة الصندوق الائتماني متعدد المانحين المحتمل وتوزيع هذه الورقة على منتدى التنسيق بين الجهات المانحة في صنعاء (يناير 2011).ويمكن إعادة إطلاق هذا العمل في المستقبل شريطة تجديد الحكومة لرغبتها ووجود التزامات مالية كبيرة من جانب المجتمع الدولي. كما يستمر البنك الدولي في استكشاف فرص للتمويل المشترك مع شركاء التنمية الراغبين لتوسيع نطاق البرامج الجارية أو القادمة.

ك- رصد وتقييم النتائج

69- سوف يتم قياس أداء مجموعة البنك الدولي مقابل مساهماته في أولويات الحكومة كما هو مقترح في هذه الإستراتيجية المؤقتة.ونظرا إلى أن اليمن شهدت تغيرات جذرية وأن أولويات التنمية قد تغيرت منذ إستراتيجية المساعدة القطرية 2010-2013م، فقد تم إعداد إطار منقح للنتائج يغطي أداء إستراتيجية المساعدة القطرية حتى بداية الأزمة في 2011م إلى جانب النتائج المتوقعة في إطار الإستراتيجية المؤقتة هذه (الملحق 5). وسوف يتم استخدام هذه المصفوفة المنقحة لإعداد تقرير إنجاز إستراتيجية المساعدة القطرية في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة، والتي سوف تصب في إستراتيجية كاملة للشراكة القطرية بعد عام 2014.وقد تم استخلاص النتائج المتوقعة والمؤشرات المقابلة مباشرة من البرامج الجارية والجديدة لإظهار الارتباط بين أولويات الحكومة وأنشطة مجموعة البنك الدولي والنتائج المتوقعة للإستراتيجية المؤقتة. وقد تم بذل جهود لضمان أن المؤشرات تعكس بشكل جيد عوامل الهشاشة والصراع وتصنيفها بدرجة كافية لقياس النتائج للفئات السكانية الرئيسية، وخاصة النساء والشباب والنازحين، والفئات التي تعيش في المناطق المحرومة. وسوف يتم استخدام تقارير سير ونتائج التنفيذ وتقارير اكتمال ونتائج التنفيذ في رصد أداء البرامج، وسوف يواصل البنك الدولي عقد اجتماعات لاستعراض أداء محفظة المشاريع القطرية بصورة منتظمة لتقييم أداء البرنامج بالاشتراك مع نظرائه اليمنيين. وبعد الاستعراض الذي تم خلال فترة تعليق المشاريع في النصف الثاني من 2012م، سوف يتم عقد اجتماعات لاستعراض البرامج القطاعية بصورة دورية طوال فترة الإستراتيجية المؤقتة لتحديد العوائق التي توجه تنفيذها واحتياجات إعادة الهيكلة. وسوف يتم قياس مشاركة مؤسسة التمويل الدولية مقابل المخرجات والنتائج على مستوى المشروع والتحسن في أداء محفظة البرامج.

iv. مخاطر الإستراتيجية المؤقتة وتدابير التخفيف

70- إن ضعف الالتزام أو الوقوف ضد البرنامج الانتقالي في اليمن ومطالب المجتمع من قبل النخب السياسية قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وتجدد العنف وتضعف ثقة المستثمرين. فعلى الرغم من أن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في عام 2011 قادتها مجموعة واسعة من الجهات الوطنية الفاعلة ومجموعات مصالح، إلا أن مشاركتها في العملية السياسية لا تزال محدودة، وعملية الانتقال السياسي لا تزال إلى حد كبير تحت بصر نخبة من الشخصيات السياسة المتواجدة بقوة. وبالتالي فان مخاطر سيطرة النخبة تعتبر كبيرة وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى ضغوط لاحتواء مطالب بإجراء تغييرات جذرية في الحكم.وهذا يمكن أن يفجر المزيد من الاضطرابات والعنف بين الأطراف ذات العلاقة الذين يشعرون بالتهميش أو الذين هم غير راضين عن وتيرة التغيير. وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر مصدرا خارجيا للخطر بالنسبة للبنك، فان محور تركيز الإستراتيجية المؤقتة يتمثل في مساعدة الحكومة على تحقيق مكاسب سريعة ونتائج ملموسة على المدى القصير للمساعدة في تحقيق الاستقرار خلال المرحلة الانتقالية والتخفيف من احتمال زعزعة الاستقرار وتجدد العنف.

71- إن استمرار عدم الاستقرار السياسي والمخاطر الأمنية يمكن أن تهدد المكاسب التي تحققت. فالصراعات الأهلية المستمرة وتهديد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والمعارضة القبلية والاجتماعية و عدم الاستقرار السياسي لا تزال تضغط على الوضع السياسي الذي يعتبر بالفعل هشا. وهذه التوترات تهدد المكاسب السياسية التي تم إحرازها في هذه الفترة الانتقالية وتشكل مخاطر كبيرة على عمليات مجموعة البنك الدولي في البلد. فهناك العديد من المناطق اليمنية لا يستطيع موظفي مجموعة البنك الدولي الوصول إليها بالفعل بسبب استمرار المخاوف الأمنية ويبقى الوضع على الأرض غير واضح. تراقب مجموعة البنك الدولي الوضع عن كثب من خلال مجموعة صغيرة من الموظفين الأساسيين بمقرها في صنعاء. وحاليا تسمح مجموعة البنك الدولي بخروج البعثات الضرورية إلى صنعاء وتشجع استخدام البعثات العكسية في بلدان أخرى كوسيلة لتسهيل تنفيذ البرامج. ونظرا لمرونة الوضع، فإن مجموعة البنك الدولي سوف تواصل تقييم الوضع في البلد بصورة منتظمة (بما في ذلك الأبعاد السياسية والأمنية، وكذلك قدرة الحكومة على تنفيذ برامج البنك بصورة مُرضية)، وستسعى للحفاظ على المرونة التشغيلية للتكيف مع الاحتياجات والمطالب المتغيرة على أرض الواقع. وعلى الرغم من أن مجموعة البنك الدولي سوف تفعل كل ما بوسعها لمواصلة مشاركتها ومساهمتها في جهود التنمية في اليمن، إلا أنه يتعين عليها تحجيم نطاق عملياتها وتواجد موظفيها بشكل كبير إذا ما تدهور الوضع الأمني بشكل كبير وسريع، لضمان سلامة الموظفين والنزاهة الائتمانية للعمليات.

72- يمكن أن يكون لعوامل خارجية مثل تجدد الأزمة الاقتصادية العالمية أو ارتفاع الأسعار العالمية للسلع غير النفطية أو التراجع الحاد في أسعار النفط تأثير خطير على الإطار المالي والاقتصادي في اليمن. فالتحديات الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الكلي تشكل مخاطر على المدى القصير، والذي يمكن أن يكون لها تأثير على زعزعة الاستقرار سياسيا. كما أن استمرار نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وتلكؤ البنوك في تقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الخاص وغموض الموقف المالي لديها قد يؤدي إلى تقويض الوضع الاقتصادي الهش. يراقب البنك الدولي الوضع عن كثب ويقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة السريعة لمعالجة هذه المخاوف الملحة. وفي هذا الصدد، يعمل البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي وغيره من شركاء التنمية لمساعدة الحكومة على تحسين الإدارة الاقتصادية في هذه الأوقات الصعبة.

73- وكواحدة من أكثر عشر دول في العالم تعاني من انعدام الأمن الغذائي، تعتبر اليمن بشكل خاص معرضة للصدمات الخارجية لأسعار المواد الغذائية. وقد أدت الارتفاعات التي طرأت مؤخرا على الأسعار العالمية للحبوب وزيت البذور إلى تجدد المخاوف بشأن الأمن الغذائي في اليمن، ليس فقط بوصفها تهدد الإطار المالي والاقتصادي وجهود مكافحة الفقر فحسب، بل أنها أيضا تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار خلال المرحلة الانتقالية. وإدراكا لهذه المخاطر، تقترح الإستراتيجية المؤقتة مساعدة مالية وفنية لدعم الحكومة على المستوى المركزي وعلى مستوى المجتمع للتصدي لمخاطر تقلبات الأسعار على المدى القصير. وتهدف المنحة المقترحة الطارئة للانتعاش الاقتصادي (75 – 100 مليون دولار) إلى ضمان تنفيذ أهم النفقات الاجتماعية في الموازنة الوطنية المعتمدة (مثل الصحة والتعليم على سبيل المثال) ودعم النفقات الإضافية التي يمكن أن تساعد في معالجة أزمة الغذاء المحتملة. وبالإضافة إلى الدعم المستمر والكبير الذي يقدمه البنك الدولي لشبكة الأمان الاجتماعي في اليمن من خلال برنامج الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية، تقترح الإستراتيجية المؤقتة تمويل إضافي بمبلغ 25 مليون دولار للصندوق الاجتماعي للتنمية بهدف خلق فرص دخل قصيرة الأمد تستهدف الشباب الفقراء والنساء وبرامج التغذية المجتمعية الجارية. وسوف يواصل البنك أيضا حواره مع الحكومة حول برنامج متوسط الأمد يتم تنفيذه في إطار الإستراتيجية القادمة للشراكة القطرية، مع إمكانية أن يتضمن ذلك تغييرات في السياسات واستثمارات لتحسين النتائج الصحية والغذائية وتسهيل تجارة ونقل المواد الغذائية وترشيد استخدام المياه وتعزيز مرونة الأنظمة الزراعية المحلية.

74- عدم إحراز تقدم كاف في تعزيز الحكم، وخاصة في مجال تحسين الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرار يمكن أن يؤدي إلى خيبة أمل. مثلت الرغبة في إيلاء قدر كبير من الاهتمام بالحكم والمساءلة أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الاحتجاجات في2011م وآخرها المطالبة بالانتقال السياسي في البلاد. وبدون إحراز تقدم كاف في هذا المجال، سوف يظل هذا الاستياء قائما وسيمثل تهديد للمكاسب السياسية الهشة التي تحققت. لدى البنك الدولي برنامج نشط في مجال تحسين الحوكمة في اليمن والذي يهدف إلى المساعدة في تعزيز قدرة الحكومة على تحسين الشفافية ومحاربة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، فان تأكيد الإستراتيجية المؤقتة مجددا على المشاركة والشمولية والمساءلة إلى جانب الدعم المقترح لأجندة اللامركزية سوف تساعد على تعزيز الحكم والتخفيف من هذه المخاطر. كما أن صعوبة بناء قدرات القطاع الخاص المحلية ورعاية القضايا يمكن أن تقوض قدرة مؤسسة التمويل الدولية على زيادة محفظتها الاستثمارية. وفي ظل هكذا ظروف، سوف تسعى مؤسسة التمويل الدولية جاهدة لزيادة شراكاتها مع المستثمرين الأجانب الراغبين في الاستثمار في اليمن، وستواصل تركيزها على المشاركة في البلد من خلال برنامجها الخاص بالخدمات الاستشارية.

75- تولي الحكومة زمام برنامج الإصلاح على المدى المتوسط يعتبر أمرا حاسما. فأهداف الإستراتيجية المؤقتة تتوافق مع الكثير من التطلعات التي أدت إلى اندلاع الثورة وتتوافق مع أهداف البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية. بيد أن هناك ثمة مخاطر تتمثل في عدم تحقيق الحكومة تقدم على مسار الإصلاحات إذا لم تحظى بشعبية أو أدت إلى نشوب مزيد من الاضطرابات الاجتماعية، ولا سيما نظرا للفترة القصيرة للحكومة. وسوف تستفيد مجموعة البنك الدولي من الحوار المفتوح مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الآخرين للحفاظ على توقعات واقعية لما يمكن تحقيقه خلال الفترة الانتقالية.تركيز الإستراتيجية المؤقتة على تحقيق نتائج سريعة وواضحة على المدى القصير، وفي نفس الوقت وضع الأساس للتقدم على المدى المتوسط، وسوف توفر الإطار اللازم لمثل هذا الحوار والمساعدة على الاهتمام بشكل مناسب بالتحديات على المدى البعيد.

76- إن عدم وجود فرص عمل كافية، وخاصة للشرائح الكبيرة للشباب العاطلين الذين ليس لديهم فرص كبيرة للمشاركة والإدلاء بآرائهم قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر الصراع. وسوف تسعى برامج البنك الدولي جاهدة للتركيز مجددا على قضايا الشباب من خلال الخدمات المالية (القروض) وغير المالية المقترحة في إطار الإستراتيجية المؤقتة، بما في ذلك: (أ) عملية حصر لمراجعة احتياجات ومطالب الشباب في أعقاب أحداث 2011م (ب) تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة التي تستهدف الشباب (ج) تقديم الدعم لتعزيز مشاركة وإشراك الشباب من خلال مشروع دعم المجتمع المدني.

77- ضعف القدرات المؤسسية والمخاطر الائتمانية يمكن أن تعيق تحقيق تقدم نحو أهداف البرنامج. هناك مخاطر مستمرة لسوء استخدام الأموال المقدمة في إطار العمليات التي يمولها البنك الدولي. وثمة مخاطر ثانوية تتمثل في استمرار "الحلقة المغلقة" للترتيبات الائتمانية في تقويض تطوير القدرات المؤسسية. وسوف يستمر البنك الدولي في تحويل تركيزه من "الإشراف" إلى الدعم المستمر للتنفيذ من خلال جعل مكونات بناء القدرات جزءا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ كل مشروع، مع مؤشرات أداء ومخرجات ونتائج مناسبة، وكذا من خلال تقديم الدعم المستمر إلى الوزارات المعنية لأنشطة إدارة المشاريع. وسوف يجري البنك تقييم للاحتياجات المؤسسية و بناء القدرات لتحديد الثغرات وتوجيه برنامج الإصلاح على المدى المتوسط. كما سيواصل البنك أيضا استكشاف طرق بديلة مناسبة لضمان الجودة والمعايير الائتمانية، بما في ذلك من خلال استخدام شركات مالية وفنية مستقلة للتدقيق أثناء تصميم المشروع، واستخدام طرف ثالث مستقل لتولي أنشطة الرصد والمراجعة (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص) خلال فترة تنفيذ المشروع.

78- نظرا لأن اليمن عرضة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية، فان حدث آخر مثل الفيضانات التي حدثت في 2008م يمكن أن تعمق تأثير الأزمة على الفقر والأمن الغذائي وسبل العيش والحصول على الخدمات الاجتماعية. يقدم البنك الدولي معونات مالية وفنية كبيرة للمساعدة على مواجهة الكوارث الطبيعية وإعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.وسوف يواصل البنك الدولي هذه الجهود من خلال البرامج الجارية للمؤسسة الدولية للتنمية ومرفق البيئة العالمية، من خلال دعم المكونات ذات الأولوية لإستراتيجية تغير المناخ تحت مظلة البرنامج التجريبي للتكيف مع تغير المناخ، ومن خلال المساعدة الفنية لتعزيز قدرة المؤسسات الحكومية ذات الصلة.وسوف يعمل البنك الدولي أيضا على استكشاف الفرص لتقديم مساعدة استثنائية لدعم جهود التعافي أو عندما تستدعي الحاجة.

الملحق 1 : الإطار المشترك للمسئولية المتبادلة

حكومة الجمهورية اليمنية

الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة

الأولويات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية

مؤتمر المانحين لليمن، الرياض **4**-5 سبتمبر **2012**م

مقدمة:

جددت حكومة الجمهورية اليمنية وشركاء التنمية في مؤتمر المانحين لليمن المنعقد بتاريخ 4 سبتمبر 2012م في الرياض التأكيد على شراكتهم التنموية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية في اليمن واتفقوا على إطار عمل مشترك للمسئوليات المتبادلة (الإطار) خلال الفترة الانتقالية. يستند الإطار المشترك للمسئوليات المتبادلة على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الموقعة بتاريخ 23 نوفمبر 2011م والبرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية خلال الفترة 2012-2014م ، ومصفوفة أولويات البرنامج. كما جدد الاجتماع الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن المنعقد في الرياض بتاريخ 23 مايو 2012م التأكيد على التزام المجتمع الدولي بدعم الاقتصاد اليمني خلال المرحلة الانتقالية.

يقدم الإطار المشترك ، والذي يعتبر عمل وجهد متواصل، آلية واقعية لحزمة من السياسات والإجراءات الاقتصادية المكملة للإصلاحات السياسية والأمنية ذات الصلة في إطار التسوية السياسية الجارية وفق مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وقرار مجلس الأمن 2014. ويعتمد الإطار المشترك على ملكية الحكومة والشراكة ذات الطابع المرن والفعال وذات الصلة باستحقاقات الفترة الانتقالية. وتدعم الركائز الأساسية للإطار المشترك الأهداف والأولويات التي وضعتها الحكومة اليمنية لاستعادة الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وبناء الدولة[56].

القسم الأول: مبادئ الممارسات الدولية الجيدة الداعمة للإطار المشترك:

- إن بناء القدرات يعتبر نهج متكامل في انجاز الالتزامات ضمن الإطار المشترك خلال الفترة الانتقالية.
- ينبغي احترام الملكية الوطنية لليمن وتعزيز هذا المبدأ لدى الجميع.
- يجب أن يتوافق الدعم الدولي مع الأولويات الوطنية واستحقاقات المرحلة الانتقالية، ويتطلب تحقيق ذلك المرونة والاستجابة السريعة للظروف الاستثنائية خلال الفترة الانتقالية
- ينبغي أن تكون المساعدات شفافة وذات توقعية واضحة وموجهة لصالح تمويل الأولويات الرئيسية للحكومة.
- ينبغي القيام برصد مدى الانجاز وقياس الأداء بما يعزز من المساءلة المشتركة والاستدامة وينبغي أن تشمل عملية المتابعة والمراقبة إشراك المجتمع المدني ومن يمثل عامة الشعب.
- الحكم الرشيد له تأثير مباشر على أداء التنمية خلال الفترة الانتقالية بما يسهم في تحقيق انجازات سريعة يلمسها المواطن وتعزز ثقته.
- يتوجب التوقف عن نهج "العمل كالمعتاد" ، فاليمن تمر بظروف استثنائية تتطلب التجاوب معها بشكل سريع بما يضمن تحقيق النجاح خلال المرحلة الانتقالية، مما سيحسب إيجابا لصالح شركاء التنمية والحكومة.

القسم الثاني: ركائز الإطار المشترك

يحتوي هذا الإطار على ركائز رئيسية ومحددات كمسئوليات متبادلة بين الحكومة اليمنية ومجتمع المانحين تم

[56] الهدف الشامل للبرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية خلال الفترة الانتقالية

الاتفاق على تحقيقها خلال فترة المرحلة الانتقالية ، وذلك في إطار ما تضمنه البرنامج المرحلي للمرحلة الانتقالية ومصفوفة الأولويات للبرنامج. وتعتبر محددات هذا الإطار عينة مختارة واقعية التنفيذ للمرحلة الانتقالية لقياس الأداء وتحقيق انجازات نوعية تسهم في تعزيز الثقة ، كما تعتبر محددات هذا الإطار مكملة للسياسات والإجراءات العديدة الأخرى التي تضمنها البرنامج المرحلي والمصفوفة. ولم يتضمن الإطار أية محددات في الجانب السياسي والأمني كما هو موضح في الأولوية الأولى والأولوية الثانية المحددة في مصفوفة الإجراءات الخاصة بالبرنامج المرحلي، كونها ضمن إطار المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

الركيزة الأولى: الترابط والتوافق بين أولويات الموازنة والبرنامج المرحلي للخطة الانتقالية لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام للبرنامج(المرجعية: الأولويات قصيرة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الرابعة المتعلقة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي)

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- موائمة البرنامج المرحلي لتحقيق الاستقرار والتنمية والبرنامج الاستثماري العام (2012-2014) والموازنة العامة لضمان تحقيق انجاز الأولويات الرئيسية على المدى القصير وتسريع تنفيذ الأولويات الرئيسية على المدى المتوسط.
- مواصلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية ومواصلة الحوار مع صندوق النقد الدولي بعد استكمال تنفيذ البرنامج الموقع مع الصندوق في إطار برنامج التسهيل الائتماني القائم.

يؤكد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- تخصيص التعهدات المالية وفق أولويات البرنامج المرحلي والبرنامج الاستثماري خلال فترة أقصاها ثلاثة أشهر بما يُسهم في التعجيل بتنفيذ أولويات الفترة القصيرة و الأولويات على المدى المتوسط.
- تقديم خطط إنفاق تأشيرية للتعهدات قبل نهاية العام 2012.
- إعادة توجيه التعهدات الغير ملتزم بها بما في ذلك تلك التعهدات من عام 2006 بقدر الإمكان تجاه الأولويات المنطوية تحت البرنامج المرحلي والبرنامج الاستثماري.

الركيزة الثانية: خلق فرص عمل وخصوصا للشباب والنساء (المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي : الأولوية الأولى المتعلقة باستعادة التعافي الاقتصادي، والأولوية الثانية المتعلقة تحسين البنية التحتية، والأولوية الرابعة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتعزيز دور الشباب والمرأة)

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- الترويج للمشاريع ذات العمالة الكثيفة بما يسهم في استيعاب عمالة كبيرة طالما كان ذلك مناسبا وممكنا من الناحية العملية.
- تبني سياسات مواتية لقطاع تنمية الصناعات الأصغر والصغيرة والمتوسطة وتوسعة برامجها.
- خلق بيئة مواتية لجذب الإستثمارات الخارجية المباشرة من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى.

يؤكد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- توجيه البرامج القائمة والجديدة بما يعزز خلق فرص العمل وخصوصا للشباب والنساء.
- تقديم الدعم المالي والفني للترويج لفرص عمل من خلال المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة المستهدفة للشباب والمرأة.
- دعم الحكومة في خلق بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص في هذه الجهود.

الركيزة الثالثة: الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان (المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية السادسة المتعلقة بدعم الحكم الرشيد وبناء الدولة)

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- اتخاذ الخطوات الضرورية للسماح بالتحقيق والمحاكمة لكبار المسئولين المتهمين بالفساد.
- الشروع في اتخاذ إجراءات ضد الموظفين في الخدمة المدنية ممن عليهم اتهامات صادرة من المحاكم.
- ضمان استقلالية هيئة مكافحة الفساد وتأسيس محكمة متخصصة بقضايا الفساد.
- الالتزام بشفافية الموازنة العامة بما في ذلك مصادر الدخل من قطاع النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى.
- الشروع في اتخاذ خطوات عملية نحو استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
- الالتزام بنظام شفاف ومستقل للتوظيف في إطار الخدمة المدنية يعتمد على كفاءة المتقدمين للمناصب العليا في الخدمة المدنية.
- مواصلة تنفيذ برامج التخلص من الموظفين الوهميين والمزدوجين في نظام الخدمة المدنية بما في ذلك الجيش والأمن.
- إطلاق سراح الذين تم اعتقالهم دون أية اتهامات.

يجدد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- تقديم المساعدة الفنية والتمويل لدعم برامج النزاهة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان.

الركيزة الرابعة : زيادة فعالية تقديم الخدمات العامة من خلال انتهاج آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص(المرجعية: الأولويات متوسطة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الخامسة المتعلقة بتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال)

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- مراجعة وإحالة مسودة قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة إلى مجلس النواب.
- الشروع في تنفيذ مشاريع نموذجية في مجال البنية التحتية بنظام الشراكة.
- تنفيذ برنامج الإصلاحات في قطاع الكهرباء لتمكين التوسع من الإستثمارات وتقديم الخدمات بشكل أكثر فعالية في هذا القطاع.

يؤكد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- تقديم المساعدة الفنية حول أفضل الممارسات في الجوانب المؤسسية والتشريعية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقانون المناطق الاقتصادية الخاصة
- تقديم الدعم الفني والتمويل لتدشين مشاريع نموذجية بنظام الشراكة.
- تقديم الدعم المالي والفني لبرامج الإصلاحات في قطاع الكهرباء.

الركيزة الخامسة : توفير الاحتياجات الإنسانية والطارئة والخدمات الأساسية للمواطنين (المرجعية: الأولويات قصيرة المدى في مصفوفة البرنامج المرحلي: الأولوية الثالثة المتعلقة بدعم الاحتياجات الإنسانية الطارئة ، وكذا الأولوية الثالثة المتعلقة توسعة الحماية الاجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي على المدى المتوسط)

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- توسعة برامج الغذاء من اجل التعليم.
- وضع برامج محددة لمعالجة سوء التغذية.
- تحسين فاعلية وآليات الاستهداف لصندوق الضمان الإجتماعي.
- تنفيذ برامج إعادة الأعمار للمناطق المتضررة.

يؤكد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- تقديم تمويل دعم مباشر لصندوق الضمان الاجتماعي.
- توفير التمويل لإعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة تأهيل الخدمات العامة
- تقديم المساعدات المالية والفنية لتوسعة برامج الغذاء من اجل التعليم وبرامج مكافحة سوء التغذية.

- مساعدة الحكومة في إيصال رسائل موجهة للعامة في عموم محافظات الجمهورية.
- تمويل التكلفة الكاملة للمشاريع بقدر الإمكان.

الركيـزة السادسـة: تمكـين وتعزيـز الشـراكة مـع المجتمـع المـدني (المرجعيـة: الأولويـة الثالثـة قصـيرة المـدى المتعلقة بالاحتياجات الطارئة والإنسانية والأولوية الثالثة متوسطة المدى المتعلقة بتوسعة الحماية الاجتماعية).

تؤكد الحكومة العمل على ما يلي:

- وضع إطار للشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
- تسريع التشريعات واللوائح الخاصة بمنظمات المجتمع المدني.
- إشـراك منظمـات المجتمـع المـدني كشـركاء فـاعلين خـلال المرحلـة الإنتقاليـة وأجنـدة التمنيـة القصـيرة والمتوسطة المدى.

يؤكد شركاء التنمية العمل على ما يلي:

- تقـديم الـدعم المـالي والفنـي لتعزيـز قـدرات منظمـات المجتمـع المـدني وتمكينهـا مـن أن تصـبح شـريكاً فـاعلاً في عملية التنمية.

القسم الثالث: ألية المتابعة للإطار وهيكلة الحوار

اتفقـت الحكومـة اليمنيـة وشـركاء التنميـة علـى وضـع آليـة لاسـتعراض ورصـد التقـدم المحـرز فـي تنفيـذ الإطـار المشـترك خـلال الفتـرة الانتقاليـة. وسـوف تمكـن عمليـة الرصـد والحـوار مـن اتخـاذ القـرارات المناسـبة والسـريعة التـي تسـتوعب وتتجـاوب مـع أيـة متغيـرات أثنـاء الفتـرة الانتقاليـة وتحقيـق الاسـتفادة المثلـى مـن المـوارد لتلبيـة احتياجات وأولويات الحكومة.

وخـلال مرحلـة مـا بعـد مـؤتمر المـانحين، سـوف تعمـل الحكومـة اليمنيـة وشـركاءها علـى إنشـاء سـكرتارية فنيـة خـلال ثلاثـة أشـهر ووضـع آليـة فعالـة ومبسـطة للتنسـيق ورصـد سـير الإنجـاز لهـذه الوثيقـة مـن خـلال حزمـة مؤشـرات للقياس في إطار مصفوفة عمل.

وسـيكون هنـاك حـوار مهيكـل لمرحلـة مـا بعـد مـؤتمر المـانحين للتنسـيق والمراقبـة للإنجـاز برئاسـة كـل مـن الحكومـة اليمنيـة ورؤسـاء مـؤتمر المـانحين المشـاركين وهـي البنـك الـدولي والمملكـة العربيـة السـعودية وذلـك علـى النحـو التالي:

- حوار حول السياسات على مستوى رفيع نصف سنوي أو كلما دعت الحاجة.
- حوار محلي على مستوى مسئولي التنمية كل ثلاثة أشهر.

وسـوف يشـارك ممثلـين عـن المجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص فـي الحـوار ومتابعـة سـير التنفيـذ ضـمن آليـات ممكنـة يتم تحديدها.

الملحق 2: جهود البنك لإعادة هيكلة محفظة المشاريع

من أجل تلبية الاحتياجات والأولويات الناشئة في اليمن على نحو أكثر فعالية ، قام البنك الدولي باستعراض محفظة مشاريعه في 2012م. تمثلت الأهداف الرئيسية من هذا الاستعراض في تقييم مدى أهمية وأداء محفظة المشاريع الجارية في ضوء وضع البلد والأولويات المتغيرة وتحديد عوائق التنفيذ، واستكشاف التدابير التصحيحية المحتملة لتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للمشاريع. كما كان الهدف أيضا من استعراض محفظة المشاريع مواءمة برامج البنك بشكل أفضل مع الاحتياجات المستجدة في البلد، والاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية الموارد الشحيحة للمؤسسة الدولية للتنمية والميزانية الإدارية، والقضاء على تجزئة المهام نظرا لمحدودية القدرات المؤسسية في البلاد. يعمل البنك الدولي بشكل وثيق مع الحكومة للمتابعة بناء على توصيات الاستعراض فيما يتعلق بإعادة هيكلة المحفظة وإلغاء مشاريع أو مكونات جزئيا أو كليا بحسب الحاجة اللازمة لتلبية الأهداف المذكورة أعلاه.

تشمل المحفظة الحالية للمؤسسة الدولية للتنمية في اليمن 19 مشروعا بقيمة 760 مليون دولار أمريكي من حيث الالتزامات، منها حوالي 494 مليون دولار لم يتم صرفها بعد.[57] وحتى بداية الأزمة في 2011م، كان التقدم المحرز في تنفيذ محفظة المشاريع في اليمن وسير صرف الأموال ومستويات المخاطرة ومؤشرات النتائج قابلة للمقارنة مع المعدلات المؤسسة الدولية للتنمية المعمول بها في نطاق البنك (الجدول 1). وعلى وجه الخصوص، كانت نسبة صرف الأموال في اليمن عند أو فوق معدلات المؤسسة الدولية للتنمية بين عامي 2006م و 2010م، قبل أن يتراجع بشكل كبير في أعقاب أحداث عام 2011م وتعليق الصرف من قبل البنك الدولي لمدة ستة أشهر خلال 2012م.

الجدول **1**: تقييمات مخاطر محفظة البرامج الاستثمارية في اليمن وصرف الأموال بحسب السنة المالية

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة الصرف%							
اليمن	25.6	27.6	23.3	25.8	23.7	12.2	8.3
متوسط المؤسسة الدولية للتنمية	26.2	23.5	20.8	22.8	24.8	21.6	22
الالتزامات التي تواجه مخاطر%							
اليمن	2.8	21.8	0.0	11	37.6	42	76.7
المؤسسة الدولية للتنمية	15.7	16.8	21.5	19.5	24.1	18.3	17.8

وبالمثل، فان نسبة المشاريع غير المرضية في المحفظة الاستثمارية في اليمن قبل تعليق المحفظة الاستثمارية كانت ضمن حدود معدلات المؤسسة الدولية للتنمية أدناه (الجدول 2). فعلى الرغم من أن التقدم المحرز في التنفيذ والصرف بدأ في الارتفاع منذ رفع التعليق، إلا أن البنك الدولي يتوقع أن الأمر سيستغرق وقتا حتى تتعافى مؤشرات محفظة اليمن وأن المحفظة سوف تحتاج إلى عناية مستمرة واستباقية على مدى الأشهر القليلة المقبلة. ومن المرجح أن يكون التأثير على المحفظة أكثر وضوحا في المشاريع الجارية في عام 2011 و 2012م.

الجدول **2**: النسبة المئوية (%) للنتائج المصنفة بأنها غير مُرضية بحسب تقدير فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي

	1999-1995م	2004-2000م	2009-2005م	2012-2010م[58]
اليمن	32	30	33	50
المؤسسة الدولية للتنمية	36	28	27	33

وكما تم ملاحظته، فإن حكومة اليمن والبنك الدولي يعملان معا لتنفيذ خطة لإعادة هيكلة محفظة البرامج. تركز عملية إعادة الهيكلة على إعادة هيكلة وإلغاء عدد من المشاريع في قطاعات رئيسية بصورة كلية أو جزئية (الجدول 3). ومن كما أن إلغاء موارد المؤسسة الدولية للتنمية من المشاريع المتعثرة الجارية، أو من المشاريع التي لم تعد تتماشى مع الاحتياجات الحالية، من المتوقع أن تعود إلى محفظة المؤسسة الدولية للتنمية في اليمن لتصب في مشاريع تتوافق في مع الأولويات الجديدة الناشئة.[59]

---

[57] البيانات كما هي في 26 سبتمبر 2012م، مستودع الأعمال

[58] تستند البيانات على المخارج التي تم تقييمها حتى هذا التاريخ.

[59] عملا بشروط المؤسسة الدولية للتنمية للالتزام مرة أخرى بهذه الموارد. التقديرات الحالية لمبلغ التمويل الذي يمكن اعادته إلى محفظة المؤسسة الدولية للتنمية الخاصة باليمن نتيجة للإلغاءات المحتملة هي حوالي 55 مليون دولار أمريكي.

الجدول **3**: خطط إعادة هيكلة المحفظة الاستثمارية

القطاع	المشروع	الإجراء	المبلغ المتوقع إلغاءه
تنمية القطاع الخاص والقطاع المالي	منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي (P101453)	تم إلغاء الشريحة الثانية (في سبتمبر 2011م) بسبب بيئة الاقتصاد الكلي السائدة في البلاد بعد اندلاع أحداث 2011.	25 مليون دولار
التعليم	مشروع تطوير التعليم الأساسي (P076185)	تمت إعادة الهيكلة مع إلغاء جزئي بمبلغ 7.7 مليون دولار، وإعادة توزيع العائدات، ومراجعة إطار النتائج	7.7 مليون دولار
	مشروع التدريب المهني الثاني (P086308)	يجري إلغاء المشروع بالكامل	14-15 مليون دولار
التنمية الزراعية والريفية	مشروع إدارة والحفاظ على الموارد السمكية (P086886)	إعادة هيكلة مع إلغاء جزئي لمبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي،و إعادة توزيع إيرادات القرض على النفقات المؤهلة، وإعادة النظر في إطار النتائج	2.7 مليون دولار
	مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (P089259)	إعادة هيكلة العائدات، بما في ذلك: (أ) تعديلات في نطاق أنشطة المشروع المتبقية، (ب) تعديل ترتيبات تنفيذ المشروع، (ج) إعادة تخصيص العائدات (د) إزالة جميع عتبات/سقوف المشتريات من اتفاقية القرض التنموي وتحويلها إلى خطة المشتريات	
المياه	مشروع دعم قطاع المياه (P107037)	حزمة إعادة الهيكلة قيد الإعداد لمراجعة الأهداف الإنمائية للمشروع	
التنمية الحضرية	يعمل البنك الدولي مع الحكومة لإعادة تشكيل 3 مشاريع (الحماية من الفيضانات وإعادة الإعمار الطارئ، المشروع الثاني لتطوير مدن الموانئ، والتنمية الحضرية المتكاملة) بهدف دمجها في إطار وحدة واحدة لتنفيذ المشروع مع الحفاظ في نفس الوقت على كافة التزامات العقود الحالية. الإجراءات الفورية على وحدة إدارة المشروع جميع الالتزامات العقد الحالي. وفيما يلي الإجراءات الفورية قيد التنفيذ:		4-8 مليون دولار أمريكي
	المشروع الطارئ للحماية من الفيضانات وإعادة الإعمار (P070092)	حزمة إعادة الهيكلة قيد الإعداد	
	مشروع تطوير مدن الموانئ المرحلة الثانية P088435))	عملية إعادة الهيكلة قيد التنفيذ لتحديث ترتيبات تنفيذ المشروع وتحديث تكاليف المشروع	
الطاقة	مشروع توصيل كهرباء الريفية (P092211)	اتفقت الحكومة والبنك على إعادة تقييم وضع التنفيذ في شهر أكتوبر 2012م لاتخاذ قرار حول ما إذا كان سيتم إلغاء أو مواصلة المشروع. إجمالي مبلغ الالتزامات 25 مليون دولار أمريكي.	
	مشروع قطاع الكهرباء(P086865)	اتفقت الحكومة والبنك على إعادة تقييم وضع التنفيذ في أكتوبر 2012م لاتخاذ قرار حول ما إذا كان سيتم إلغاء أو مواصلة المشروع. إجمالي مبلغ الالتزامات 50 مليون دولار.	

الملحق 3: ملخص المشاورات حول الإستراتيجية المؤقتة

1. العملية

أثبتت تجربة البنك الدولي في اليمن الأهمية العالية للتواصل والشراكات الثنائية في تصميم برامج سليمة ومستدامة، وتنفيذها بشكل جيد، وبناء ثقة العملاء من الحكومات والمواطنين على حد سواء. وقد كان هذا هو الحال في كافة مسيرة ومشاركة البنك الدولي الطويلة في اليمن، وتجلى ذلك بشكل أكثر وضوحا كما كشفت عنه الأزمة التي حدثت في 2011م. ونتيجة لذلك، اتخذت هذه الإستراتيجية المؤقتة من المشاركة المكثفة والشاملة مبدأ إرشادي في اختيار وتصميم وتنفيذ البرنامج في محاولة لمساعدة الحكومة على تعزيز تواصلها مع المواطنين وكدليل لتفاعل البنك نفسه في البلاد. كما أنه من المهم أيضا بالنسبة للبنك خلال المرحلة الانتقالية الحالية التي تمر بها البلاد رفع مستوى الوعي حول أنشطته وعملياته وفي نفس الوقت جمع معلومات حول ردود الأفعال من مجموعة واسعة من المصادر.

تمثلت الخطوة الأولى في هذه العملية في برنامج واسع من المشاورات التي أجريت في شهر يونيو ويوليو 2012م في سياق إعداد هذه الإستراتيجية المؤقتة. ونتيجة للوضع الأمني السائد في البلاد، اقتصرت المشاورات حول الإستراتيجية المؤقتة على الاستشارات التي تمت في صنعاء (مع ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والمنظمات المانحة) وتلك التي تمت خلال البعثات الإشرافية العكسية خارج اليمن (مع نظرائهم من الوزارات المعنية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والتنمية الحضرية والحماية الاجتماعية، والمياه والزراعة والري). كما أن المشاورات الأولية التي أجريت مع الشباب والنساء والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني كجزء من عملية مسح أصحاب المصلحة الذي تم في شهر مارس 2012م قدمت ملاحظات لا تقدر بثمن.

وشملت مشاورات مع الجهات الحكومية النظيرة ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية ووزارة الصحة العامة والسكان ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الإدارة المحلية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم وصندوق تنمية المهارات ووزارة الزراعة والري والهيئة العامة لحماية البيئة والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية والهيئة العامة للموارد المائية والهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية.

كما تم عقد مناقشات مع أعضاء البرلمان والشباب والنساء والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومجتمع المانحين. وشملت المشاورات مع ممثلين عن القطاع الخاص مناقشات الطاولة المستديرة المنفصلة مع: (1) بنوك التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (2) البنوك التجارية و(3) الشركات المحلية وسيدات الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، تم في بداية شهر أغسطس نشر ملخص لأبرز ملامح الإستراتيجية المؤقتة على المدونة الالكترونية باللغتين العربية والإنجليزية للاطلاع عليها وإبداء الملاحظات.

وكان الغرض من هذه المشاورات هو تبادل وجهات النظر مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، للحصول على فهم أفضل للتحديات التي يواجهونها والاستماع إلى مختلف وجهات النظر حول أفضل السبل لتحسين جودة عمليات مجموعة البنك الدولي في اليمن، والمساعدة على تحديد أولويات مشاركة البنك الدولي على مدى 12 إلى 18 شهرا المقبلة.

الملاحظات التي تم استلامها من خلال الاستشارات ملخصة أدناه.

2. الملاحظات المقدمة في المشاورات

طرح المشاركون العديد من الرسائل الهامة التي أثرت هذه الإستراتيجية المؤقتة وسوف تستمر في توجيه تصميم وتنفيذ برامجها، في إطار محفظة موارد البنك الدولي وبالتنسيق مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى. بالإضافة إلى الاتفاق العام على أن ركائز الإستراتيجية المؤقتة قدم تم تحديدها بشكل صحيح وتكييفها بما فيه الكفاية مع احتياجات البلد، قدمت المشاورات الملاحظات التالية.

الركيزة الأولى : تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء

القضايا التي طرحها المشاركون:

- هناك حاجة لبناء القدرات في المؤسسات الحكومية، وخصوصا لتلبية احتياجات الإنسانية الراهنة.
- أصبح وجود النازحين يشكل عبئا على النظام الصحي، وهناك حاجة لمزيد من الخدمات الإنسانية لمساعدة هذه الفئة.
- شبكات الأمان الاجتماعي في أسوأ حالاتها.
- الأولوية القصوى في الحماية الاجتماعية هي للعمالة وتوليد الدخل، وخاصة بالنسبة للشباب، للتخفيف من ارتفاع الفقر وانخفاض الدخل الذي نجم عن عدم الاستقرار السياسي والأزمة الاقتصادية وترسيخ التماسك الاجتماعي في البلاد.
- وترتبط هذه التحديات بعدم ملائمة المهارات نتيجة لضعف مخرجات التعليم في البلاد، الأمر الذي يتطلب إصلاح نظام التعليم الفني والمهني ونظام التدريب، فضلا عن نظام التعليم الأساسي، بهدف بناء المهارات التي تلبي احتياجات سوق العمل. ويعتبر الفساد في النظام المدرسي عاملا رئيسيا.
- نوعية التعليم الأساسي والتعليم العالي أمر بالغ الأهمية باعتباره استثمارا طويل الأجل.
- يجب معالجة قضايا الصحة والتغذية وخاصة سوء التغذية الحاد والحاجة إلى تحفيز الطلب على خدمات التغذية.
- حدث في الآونة الأخيرة تفشي لبعض الأمراض (الحصبة وحمى الضنك).
- تعاني بعض المحافظات نقصا كبيرا في الخدمات أكثر من غيرها مثل أبين، ويرجع ذلك أساسا إلى تدمير المرافق الصحية وانتقال العاملين الصحيين.
- دور وزارة التخطيط سلبي.
- ينبغي معالجة القضايا الأمنية إذا ما أريد أن تكون هناك تنمية.
- البنك الدولي و / أو الحكومة بحاجة إلى القيام بعمل أفضل لتلبية احتياجات الفقراء وأن يعرف المواطن بشكل أفضل حول كيفية إنفاق الأموال لمساعدة الفقراء.
- هناك حاجة إلى التركيز على البنية التحتية ومواصلة دعم الكهرباء والمياه والطرق والطرق الريفية.
- سوف يكون من المهم توفير مياه الشرب النقية للمواطنين، وخاصة في المناطق الريفية، للحد من / مكافحة انتشار الأمراض.
- يعتبر العجز في الطاقة / الكهرباء عاملا يسهم في الفقر في اليمن
- ليس لدى وزارة الزراعة خطة للأمن الغذائي.

أفكار لمعالجة هذه القضايا:

- تقديم الدعم الفوري لتحقيق الاستقرار من خلال خطط لإشراك منظمات المجتمع المدني
- التفكير في برنامج طارئ لإعادة الإعمار لتعزيز مختلف الصناديق التي أنشئت مؤخرا لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب، والرغبة في قيام البنك الدولي بوضع الآلية ومواءمة الإجراءات والمعايير
- يمكن تعزيز الآليات التي وضعها البنك وإنشاء هياكل في شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية
- خلق فرص عمل للفقراء، مثل من خلال برنامج الأشغال العامة وغيرها من الأنشطة الاستثمارية كثيفة العمالة
- تحسين دخل الشباب والمجتمعات الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية، عن طريق توفير فرص عمل جديدة من خلال تنفيذ المشاريع الطارئة: حصاد المياه، وتحسين تسويق المنتجات الزراعية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة القطن والورود
- تقديم الدعم لبناء قدرات الشباب والمؤسسات

- السماح للمجتمعات المحلية بتنفيذ مشاريع صغيرة مثل حصاد/تجميع مياه الأمطار من خلال عقود مباشرة
- إضفاء الطابع المؤسسي على التوعية كجزء من نظام تقديم الخدمات
- زيادة فرص الحصول على التعليم في المناطق الفقيرة لتعزيز المساواة
- مراجعة المناهج الدراسية، وتدريب المدربين والمعلمين، وما إلى ذلك، لمواءمة المهارات بشكل أفضل مع احتياجات سوق العمل
- دعم المؤسسات الصحية
- النظر في إعادة هيكلة مشروع الصحة والسكان لتقديم تدخلات تستند على النتائج (5 مليون دولار)، وخاصة للخدمات التي يقل الطلب عليها لزيادة الاستفادة من خدمات التغذية وصحة الأم والطفل وخدمات الصحة الإنجابية.
- أدوات أكثر مرونة لتمويل الأنشطة الصحية في إطار المشروع
- توسيع الدعم المالي والفني الذي يقدمه البنك الدولي لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية من حيث الاستفادة من وسائل منع الحمل على مستوى البلاد وتنمية القدرات
- طرح تدخلات غذائية جديدة لمعالجة سوء التغذية الحاد مثل الكشف المبكر والإحالة والعلاج وخاصة في المحافظات الساحلية
- إنشاء برنامج طارئ لدعم قطاع المياه والمؤسسات الخدمية المنهارة
- تنفيذ مشاريع رائدة (تجريبية) باستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء واستخدامها في الري لتخفيض تكلفة اليد العاملة والديزل
- التركيز على قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية لخلق فرص عمل

الركيزة الثانية : تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية

القضايا التي طرحها المشاركون:

- تحتاج الحكومة إلى تحسين الأداء. ويمكن تحسين الرقابة على الموازنة.
- لا توجد إحصائيات متفق عليها بشأن الفقر.
- معالجة قضية القات تتطلب إستراتيجية طويلة الأجل، بما في ذلك أنشطة التوعية.
- دعم أسعار المنتجات النفطية يرافقه إصلاحات أخرى.
- هناك حاجة إلى إصلاح الأسعار.
- تؤدي السياسات المالية والنقدية للحكومة إلى معدلات فائدة عالية مما يجعل الحصول على التمويل أكث صعوبة.
- ينظر إلى مشروعات البنك الدولي أنها مبالغ تدفع للاستشاريين والسفريات.
- هناك حاجة لإنشاء مناطق اقتصادية.
- سيكون من المهم التركيز على احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم المهني والفني.
- تنويع الزراعة وأسواق التمويل أمران هامان.
- من الأولوية العالية التركيز على فرص العمل وتوليد الدخل، وخاصة في أوساط الشباب، وكذا التركيز على تنمية القطاع الخاص
- في البيئة الأمنية الحالية، من غير المرجح أن تخاطر الشركات المحلية أو الأجنبية بالاستثمار في اليمن. علاوة على ذلك، فان الارتفاع الملحوظ في تكاليف ممارسة الأعمال تعتبر بمثابة عقبة أخرى أمام الاستثمارات الجديدة.
- يعتبر الإطار القانوني العام للقطاع الخاص ضعيف.
- القضاء ضعيفة، ولا سيما فيما يتعلق بالقانون التجاري والنزاعات التجارية، كما أن القرارات القانونية توجهها العلاقات والفساد أكثر من القانون والحقائق.
- معظم الشركات تفضل إيجاد أشكال بديلة للتمويل تتوافق مع الشريعة الإسلامية، لكن هذا النوع من التمويل غير موجود.
- على الرغم من أن معدلات الضريبة الفعلية ليست مقبولة، إلا أن تطبيقها غير متساو وغير عادل، مما يتسبب في خلق ثقافة "التهرب الضريبي" في القطاع الخاص. فالفحص والأحكام الضريبية تعسفية، والمشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة تعتبر أهدافا سهلة.

- عدم توفر الطاقة الكهربائية بشكل موثوق وكذا المياه ووسائل النقل يجعل عمليات المؤسسات التجارية أكثر صعوبة وأكثر تكلفة. يجب على الحكومة أن تعمل أكثر لجعل الأمر أكثر سهولة بالنسبة للقطاع الخاص للمشاركة في مشاريع البنية التحتية الكبيرة.
- بطئ إجراءات المناقصات الحكومة بطيئة.
- صعوبة الوضع بالنسبة للمصدرين.
- الحكومة ليس لديها القدرة على تنفيذ الإصلاحات أو استخدام الأموال المقدمة من المانحين بكفاءة وفي الوقت المناسب.
- من الصعب على القطاع الخاص وخاصة المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إيجاد موظفين مقتدرين ومدربين.
- ضعف الثقة في أمن الودائع المصرفية ومخاوف بشأن حفاظ البنوك على سرية معلومات العملاء. لا توجد متطلبات شاملة تنظم الحصول على موافقات للقروض. وعلى الرغم من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لديه سجل ائتماني للمشاريع الأصغر والصغيرة إلا أنه ليس شاملا ولا يمكن الاعتماد عليه.
- تكلفة وتوفر التمويل للقطاعات الإنتاجية (الزراعة وصيد الأسماك والصناعات الخفيفة) باهظة.
- قطاع الاتصالات ضعيف، مما يحد من فرص المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تعتبر الأرض هي المصدر الوحيد للضمانات لكثير من المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة، لكن ليس بالإمكان بالنسبة لكثير من اليمنيين إثبات ملكية أراضيهم. ليس لدى الكثير من اليمنيين الوثائق الصحيحة لإثبات الهوية / العنوان القانوني، الأمر الذي يشكل تحديا أمام التمويل الأصغر.
- سيدات الأعمال يواجهن تحديات ليس فقط التحديات المذكورة أعلاه، بل أيضا معوقات ثقافية واجتماعية.

<u>أفكار لمعالجة هذه القضايا:</u>

- هناك حاجة لتحقيق التوازن في سياسات البنك الدولي متوسطة وطويلة الأجل.
- على الحكومة أن تتخذ قرارات قوية لتحسين الاقتصاد.
- المساعدة في تعزيز إدارة الموارد المحلية (على سبيل المثال، من خلال الرقابة الشديدة على فرض الضرائب).
- جعل الإنفاق العام أكثر شفافية.
- إصلاح نظام الدعم لجعله لصالح الفقراء.
- تحسين العمل الحر من خلال التدريب وبناء القدرات.
- تحسين فرص الحصول على القروض الصغيرة، يمكن مساعدة بنوك التمويل الأصغر على توسيع نطاق تغطية المشاريع الصغيرة.
- تحسين الإجراءات والعمليات الجمركية على مستوى الإقليم من شأنه أن يشجع على زيادة الصادرات.
- هناك حاجة لتحسين التعليم الفني والمهني وتنمية المهارات وتشجيع أصحاب المشاريع على تولي زمام المبادرة في هذا المجال.
- دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل.
- العمل على تطوير القدرات المؤسسية للقطاع الخاص.
- إيجاد مشاريع للشباب.
- تعزيز استقلالية وقدرات البنك المركزي. فالرقابة والتنظيم بشكل أفضل سوف تعمل على تحسين فرص الحصول على التمويل.
- يجب تطوير آليات رسمية لتعزيز التواصل والثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تقديم المزيد من الدعم لسيدات الأعمال (النساء اللواتي لديهن مشاريع)، لا سيما وأنهن يعملن بشكل أساسي في قطاع المنشآت الصغيرة والأصغر والمتوسطة.
- تحسين الوعي المصرفي والإقراض داخل السلطة القضائية يعتبر أمر بالغ الأهمية. وهناك حاجة لتحسين تنظيم عمليات البنوك للموافقة على القروض. كما أن هناك حاجة إلى قواعد أوسع لتقديم معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحسين البيئة القانونية من شأنه أن يسمح بتنفيذ الضمانات المطلوبة، والتي تعتبر حاليا باهظة بالنسبة لمعظم المقترضين.

- البنوك بحاجة إلى تطوير منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية لتوسيع كلا من قاعدة ودائعها وتقديم تمويلات أكثر للشركات.
- سوف تستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص من بيئة أكثر فعالية للمرابحة كونها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وهذا هو أحد المجالات حيث يمكن تحقيق مكاسب سريعة
- هناك حاجة لتطوير أعمال التأمين الأصغر كون بنوك التمويل الأصغر ترغب في تقديم هذا المنتج لعملائهم الحاليين.

الركيزة الثالثة: تعزيز إدارة الحكم وتقديم الخدمات

القضايا التي أثارها المشاركون:

- دور الحكومة ضعيف حاليا، وهناك حاجة إلى تعزيز الشراكة والثقة بين الحكومة والمواطنين. ويعتبر سوء الإدارة والفساد هو السبب الرئيسي لتجفيف الموارد ويجب مكافحته.
- القوانين ضعيفة وتفتقر للتنفيذ الفعال.
- هناك حاجة لمبادرات للحكم الرشيد ومكافحة الفساد نظرا لمخاوف دول مجلس التعاون الخليجي بشأن الفساد.
- هناك حاجة إلى بناء قدرات الموظفين الحكوميين. وكون بناء القدرات يستغرق وقت طويل نسبيا، هناك حاجة ماسة الدعم الفني للحكومة على المدى القصير ويستطيع الاستشاريين والخبراء سد ثغرة القدرات في مؤسسات القطاع العام حتى يتم تطوير القدرات المحلية.
- لا توجد رؤية للشراكة الثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.
- هناك حاجة لإشراك منظمات المجتمع المدني بشكل إيجابي وتوفير التمويل لتحسين المساءلة بشأن تنفيذ الحكومة.
- في ظل الوضع الأمني الراهن، لا يستطيع البنك الدولي الرقابة على المشاريع. والمنظمات غير الحكومية بحاجة إلى التدريب على الرقابة وكيفية العمل مع الحكومة والمحافظين.
- بناء قدرات المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية غير الحكومية يعتبر أمر هام لضمان مشاركتها الكاملة في عملية التنمية.وهذا سوف ينعكس على القدرة الاستيعابية لليمن لإدارة المساعدات والدعم التنموي ومواءمتها مع الأولويات الوطنية. فالشفافية وبناء القدرات حول الرقابة والتقييم هي مواضيع ذكرها المشاركين حيث تكمن الحاجة للتحسين.
- لا يسمح لمنظمات المجتمع المدني في اليمن بالعمل في بيئة منظمة. ولا توجد قيادة لمنظمات المجتمع المدني، غير أن من المهم أن تكون هناك منظمات مجتمع مدني ذات كفاءة.
- المنظمات غير الحكومية تحتاج إلى تمويل يمكن التنبؤ به ووضع آلية للتمويل.
- هناك حاجة إلى تعزيز قدرة وسائل الإعلام.
- هناك حاجة للاستفادة من قدرات المرأة.
- لا يوجد إطار شامل لمساهمات الجهات الأخرى المانحة.
- هناك حاجة لتعزيز اللامركزية.
- هناك مآخذ على الحكومة فيما يتعلق بممارسات الحكومة المركزية.
- هناك حاجة لإعادة تفعيل التعاونيات والمبادرات المحلية.

أفكار لمعالجة هذه القضايا:

- يجب على الحكومة أن تستمع للمواطنين.
- ينبغي أن يلعب الإعلام دورا قويا في إيصال الرسائل الهامة.
- ينبغي أن يكون أعضاء البرلمان ومنظمات المجتمع المدني جزء من أي حوار أو مشاورات. وهناك حاجة للتشاور المستمر مع البرلمان لبناء شراكة قوية.
- دعم منظمات المجتمع المدني من خلال سن قوانين تنظم عملها بطريقة شفافة ومنحها الاستقلالية.
- وضع آلية للتنسيق من أجل ردم الهوة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين تقديم الخدمات للمواطنين وتعزيز المساءلة الاجتماعية.
- يجب بذل جهود للعمل على القوانين ذات الصلة، وهناك حاجة لإصلاح القوانين والتشريعات من أجل معالجة التعارض بين القوانين المحلية والمركزية.

- يجب تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة.
- هناك حاجة لاستعراض التقدم المحرز في الإصلاح الإداري.
- النظر في إعادة هيكلة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشاريع صندوق الرعاية الاجتماعية على ضوء دعاوي الفساد.

3. اجتماعات المشاورات الفردية

أ- **ورشة عمل حول الرؤية الوطنية للتعليم ومشاورات الإستراتيجية المؤقتة، تونس، 11- 16 يونيو 2012م.** ركزت مناقشة الإستراتيجية المؤقتة المقترحة على ما ينبغي أن ينظر فيه البنك خلال المرحلة المقبلة من دعمها لليمن. ورأى المشاركون أن على البنك أن يضع ما يلي في الاعتبار عند تطوير التدخلات الخاصة بالإستراتيجية المؤقتة: (أ) التركيز على الأولويات القطرية وتقديم الدعم اللازم (ب) تقديم بناء القدرات المؤسسية على نطاق واسع من خلال التطوير والتدريب المهني، يتم تمويل ذلك بجزء من تكاليف المشروع، (ج) تقديم المزيد من الدعم في اختيار وتعيين موظفي وحدات تنفيذ المشاريع (د) وضع العمليات التي يمكن تنفيذها من قبل القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني في الاعتبار، (هـ) تجنب المشاريع ذات التكلفة العالية ومنع إساءة استخدام الأموال (و) توسيع شبكة مستشاري البنك الدولي في اليمن (ز) إعطاء قدر أكبر من الأهمية لنتائج المشروع وأثره مقارنة بالمدخلات والعمليات.وحث المشاركين البنك الدولي على نشر نتائج الأنشطة المختلفة على نطاق واسع حتى يتسنى أخذ الدروس المستفادة في الاعتبار.

ب- **الاجتماع مع ممثلي الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق الرعاية الاجتماعية والمنظمات المانحة، عمان، الأردن، 17 يونيو 2012م.**أكد المشاركين على أهمية دور البنك الدولي في مواصلة الدعم المستمر والوثيق للحكومة، وتقديم التوجيه للحكومة بشأن الأولويات وتنسيق جهود الجهات الأخرى المانحة. رأى معظم المشاركين أن تكون الأولوية الرئيسية لخلق فرص عمل وتوليد الدخل، وخاصة في أوساط الشباب. وتم اعتبار أن برامج الأشغال العامة كثيفة العمالة والتعليم الفني والتدريب المهني والتنمية الواسعة للقطاع الخاص هي التدخلات الرئيسية في مجال الإصلاحات في هذا الصدد. كما ورد أيضا العجز في مجال البنية التحتية والكهرباء كعامل رئيسي يسهم في زيادة الفقر، ورأى المشاركون أن البنك الدولي يستطيع أن يقدم مساهمة قيمة في دعم بناء القدرات في المؤسسات الحكومية، وخاصة فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية، فضلا عن بناء قدرات الجهات غير الحكومية لتشجيع مشاركتها بشكل كامل في عملية التنمية. ورأى المشاركون أن الإفراط في الاعتماد على وحدات تنفيذ المشاريع خلق أنظمة إدارية موازية تتمتع أو تتلقى رواتب أعلى مقارنة بما يتم دفعه في القطاع العام، مما خلق التوتر وأدى إلى إحباط التعاون. كما أكد الاجتماع على ضرورة تصميم وتنفيذ التدخلات بشكل سريع وبسيط ومرن، وحث المشاركين البنك الدولي على مواصلة حضوره الميداني إلى أقصى حد ممكن لضمان سلاسة العمليات والدعم المتواصل لتنمية البلاد.

ج- **الاجتماع مع ممثلي وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية، 18 يونيو 2012م.** تركزت المخاوف التي أثيرت خلال هذا الاجتماع على التحديات التي تفاقمت بشكل أكبر نتيجة للوضع خلال مرحلة ما بعد الصراع في اليمن، بما في ذلك توقف تقديم الخدمات وسوء التغذية الحاد وتفشي الأمراض خلال الفترة الأخيرة والمتوقعة، وأهمية ضمان توفر الأدوية ووسائل منع الحمل، والعبئ الإضافي الذي تشكله الأعداد الكبيرة من النازحين لتقديم الخدمات لهم. وأكد المشاركون على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على التوعية كجزء من نظام تقديم الخدمات، وتعزيز القدرات من خلال المساعدة الفنية والإشراف المكثف، وإدخال أدوات أكثر مرونة، بما في ذلك التمويل المرتكز على النتائج لتمويل الأنشطة الصحية في إطار المشاريع الجارية للبنك الدولي. واقترح المشاركون أن يدرس البنك الدولي إمكانية إدخال تدخلات تغذوية جديدة، وبخاصة في المحافظات الساحلية وتوسيع الدعم المالي والفني لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية، وزيادة المخصصات لدعم تقديم الخدمات في مرافق الرعاية الصحية الأولية الثابتة لمساعدة الفرق على التغطية والوصول. كما اقترح المشاركون أنه يمكن تسريع تنفيذ البرامج الحالية من خلال زيادة البعثات الإشرافية وتقديم "عدم الاعتراض" لأنشطة التوعية والوصول.

د- **الاجتماع مع ممثلين عن الحكومة، 4 يوليو 2012م.** أكد المشاركين على أن دعم مجموعة البنك الدولي خلال المرحلة الانتقالية يجب أن يركز على خلق تأثير فوري وتحقيق نتائج ملموسة. واقترح المشاركون أن يتولى البنك زمام المبادرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الجوانب الإنسانية وإعادة إعمار مرافق البنية التحتية العامة والخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يفضل المشاركين الدعم الفني من البنك

الدولي للمساعدة في بناء قدرات الحكومة. واقترح المشاركين رجوع البنك إلى الخطة الاقتصادية التي وضعتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في اختيار المشاريع التي يتم دعمها في إطار الإستراتيجية المؤقتة. وشملت الجوانب الأخرى التي تم تسليط الضوء عليها لدعم البنك الدولي الحوكمة ومكافحة الفساد وتحسين نوعية وملائمة التعليم والزراعة ومصايد الأسماك، وبناء قدرات المؤسسات في القطاع الخاص لخلق فرص عمل.

ه- **منتدى المانحين، 8 يوليو 2012م.**رأى الشركاء المانحين أن المجالات التي تركز عليها الإستراتيجية المؤقتة تتوافق وتتناغم مع البرنامج المرحلي للحكومة وسوف تصب في جهود التنسيق بين الجهات المانحة خلال الفترة الانتقالية. وكان هناك بعض المخاوف من أن محفظة البرامج الأولية المقترحة (قد تكون مبالغ فيها ومن المحتمل أن تثير توقعات فيما يتعلق بخلق فرص العمل، والتي سيكون من الصعب قياسها. واقترح المشاركون ضمان توافر موارد كافية من الموظفين في اليمن وتبسيط إجراءات الموافقة على المشاريع بما يسمح بصرف الأموال في الوقت المناسب خلال المرحلة الانتقالية.

و- **الاجتماع مع أعضاء البرلمان، 9 يوليو 2012م.**قدر المشاركون عاليا التشاور معهم واقترحوا أن يواصل البنك التشاور مع البرلمان بصورة منتظمة من أجل بناء شراكة قوية. وشملت مجالات الاهتمام الرئيسية استعادة الأمن والحكم ومكافحة الفساد، والبنية التحتية وخصوصا المياه والكهرباء والطرق الريفية والتعليم، بما في ذلك التعليم العالي والتعليم المهني والفني، والخدمات الاجتماعية والتغذية والمؤسسات الصحية، ومكافحة الفقر ومراجعة التقدم المحرز في مجال الإصلاح الإداري وإصلاح الأسعار،وأن يصاحب دعم المشتقات النفطية إصلاحات أخرى، ودعم بناء قدرات الحكومة ووسائل الإعلام والرقابة على الموازنة والاستثمار في مجال الزراعة والثروة السمكية والنقل وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي.

ز- **الاجتماع مع ممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية الدولية، 9 يوليو 2012م.**شدد المشاركون على أهمية وجود نهج شامل، وضمان أن يكون لمنظمات المجتمع المدني الرئيسية مكانا على الطاولة. وسوف يكون من المثالي عقد مشاورات في مختلف المناطق في البلاد. واقترح المشاركون بأن البنك في وضع جيد يستطيع من خلاله الاستفادة من معارفه وخبراته للمساعدة في تعزيز القدرات والمساءلة لدى منظمات المجتمع المدني المحلية، والتي تفتقر حاليا إلى المهارات القيادية والقدرة التنظيمية. واقترح المشاركون أن المنظمات غير الحكومية بحاجة إلى آليات للتمويل الذي يمكن التنبؤ به وأكثر من ذلك التثقيف حول كيفية العمل بفعالية مع الحكومة. وشملت القطاعات الرئيسية ذات الاهتمام إصلاح قطاع الزراعة بما في ذلك وضع إستراتيجية طويلة الأجل لمعالجة القات وأثره على المياه والاقتصاد، وما إلى ذلك، وإعادة هيكلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، والحكم والمساءلة على جميع المستويات. كما اقترح المشاركين أن يقوم البنك الدولي بإعادة النظر في نظام وحدات تنفيذ المشاريع والتفكير في نماذج بديلة، وأنه يمكن تعزيز آليات البنك لدعم الحماية الاجتماعية. وأخيرا، اقترح المشاركون أن يولي البنك الدولي اهتماما بالاحتياجات الكلية والجزئية للبلاد، وإعادة النظر في الثروة المعرفية المكتسبة والعمل المفيد الذي قامت به الجهات الأخرى المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ح- **الاجتماع مع ممثلي الشباب، 10 يوليو 2012م.**شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على التوازن في الإصلاحات متوسطة وطويلة الأجل، والتركيز على التنفيذ، لا سيما في ظل التحديات الكبيرة للرقابة على المشاريع. واقترح المشاركون أن يخاطر البنك ومؤسسة التمويل الدولية وإيجاد سبل للإبداع من أجل استمرار المشاركة. وأولى كان المشاركون اهتماما خاصا بالتدخلات التي تلبي بشكل مباشر احتياجات الفقراء وتقدم الدعم الفوري للاستقرار مع إشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وذكر الشباب أنه تم إهمالهم في السابق من قبل البنك وأنهم يأملون في مشاركة أكثر جدوى في المستقبل. وشملت مجالات الاهتمام الرئيسية الأمن والإغاثة الإنسانية وفرص سوق العمل والعمالة وخاصة الشباب، وتعزيز التعليم المهني والفني، وتعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ودعم قدرات الشباب وبناء المؤسسات، والنوع الاجتماعي وقدرات المرأة، وبناء القدرات بدلا من تقديم المعدات، ورفع مستوى الوعي حول أضرار القات والقضايا الصحية، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة والخاصة، ومعالجة المشاكل القبلية، واستكمال الإطار القانوني، وإنشاء مناطق اقتصادية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأنشطة التمويل الأصغر. وأوصى المشاركون أن يركز البنك الدولي بشكل خاص على مجال الحكم ومكافحة الفساد، والاستثمارات طويلة الأجل في مجال التعليم ودعم المبادرات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني.

ط- **الاجتماع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني، 11 يوليو 2012م.** شملت مجالات الاهتمام الرئيسية للمشاركين التعليم والفقر والصحة والنوع الاجتماعي والكهرباء والخدمات الاجتماعية والحكم ومكافحة الفساد وتطوير البنية التحتية ودعم المبادرات الشبابية والتنمية الريفية واللامركزية. وأكد المشاركون على أهمية بناء القدرات الحكومية وتعزيز الثقة في الحكومة وتحسين تنفيذ القوانين وتفعيل التعاونيات والمبادرات المحلية، والتوعية بالدور الهام الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني. وشدد الاجتماع أيضا على أهمية تطوير القدرات المؤسسية للقطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغيرة وتحسين تسويق المنتجات المحلية والحرف اليدوية ومعالجة الارتفاع المفرط في معدلات الفوائد. كما أوصى المشاركون أن يركز البنك الدولي بشكل خاص على الحكم ومكافحة الفساد والتعليم وخاصة التعليم الفني والمهني، والبنية التحتية وخصوصا الطرق الريفية والزراعة ومصايد الأسماك لخلق فرص العمل.

ي- **الاجتماع مع ممثلين عن الهيئة العامة لحماية البيئة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الزراعة والري والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية والهيئة العامة للموارد المائية والهيئة العامة للبحوث الزراعية والإرشاد، 11 يوليو 2012م. عبر** المشاركين عن قلقهم بشأن تعليق البنك الدولي لصرف الأموال في أعقاب أزمة 2011م، والشعور المشترك بتخلي البنك الدولي عنهم في وقت الحاجة وشجعوا البنك على أن يكون منفتحا حول الدروس المستفادة من هذه التجربة. وشددوا على ضرورة مساعدة اليمن على وضع أقدامها على درب التنمية المستدامة والعمل بمثابة "عجلة التنمية" لدفع عملية التنمية إلى الأمام خلال الفترة الانتقالية، والتي يمكن خلالها أيضا أن يتشتت ذهن الحكومة نتيجة للمقتضيات والمتطلبات السياسية. واقترح المشاركون أن البنك الدولي يستطيع أن يلعب دور أقوى في تنسيق الجهات المانحة والمساعدة على تحقيق أقصى قدر من التآزر. وتمثلت القطاعات الرئيسية ذات الاهتمام التعليم والتعليم العالي والتدريب، وتأثيرات الطقس وتغير المناخ، اللامركزية الحذرة، والمقاربات المناسبة من الناحية الثقافية للحوكمة وتقديم الخدمات. واقترح المشاركون أن البنك يستطيع أن يحسن تنفيذ البرنامج من خلال الربط الواضح للتدخلات بالإستراتيجية الوطنية الحالية، مع التركيز على الاستدامة والمساءلة، وتجنب النهج التدريجي وضمان ملكية قوي والتنسيق مع الجهات المانحة الأخرى وتقصير الفترة الزمنية لإعداد المشاريع لضمان تحقيق نتائج سريعة وملموسة، ومعالجة التداخل في المشاريع ومواعيد البعثات، والتعلم من الدروس المستفادة من المشاريع السابقة، وبذل الجهود لتبسيط الإجراءات وجعلها أقل تعقيدا. واقترح المشاركون أن يولي البنك الدولي المزيد من الاهتمام باحتياجات التنمية "الناعمة" مثل بناء القدرات، بالمقارنة مع الأنشطة الملموسة مثل تطوير البنية التحتية.

ك- **الاجتماع مع ممثلي قطاع المياه والري والبيئة، 18 يوليو 2012م:**فيما يتعلق بالمياه، شدد المشاركين على أهمية دعم مشاركة القطاع الخاص في توفير المياه الصالحة للشرب، خاصة في المدن الرئيسية، واستكشاف مصادر بديلة للمياه، والحد من استنزاف المياه الجوفية، ومنع الحفر العشوائي وغير القانوني للآبار، وتعزيز القدرات المؤسسية وإصلاح النظام المالي والإداري لوزارة المياه والبيئة، وتشجيع التوسع في الزراعة المطرية ومشاريع حصاد مياه الأمطار، و إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في القطاع الزراعي، وإشراك المجتمعات المحلية في إدارة المياه. واقترح المشاركين أن يدرس البنك الدولي إنشاء برنامج طارئ لدعم قطاع المياه و / أو تقديم الدعم المالي المباشر للمؤسسات المحلية حتى يتمكن من استئناف تقديم الخدمات.

فيما يتعلق بالبيئة، اقترح المشاركون حظر استخدام المبيدات والأسمدة.

وفيما يتعلق بالري، اقترح المشاركين على البنك أن يدعم المزارعين في الأحواض الحرجة من خلال تقنيات الري الحديثة المدعومة، وتشجيع الزراعة المطرية وحماية ضفاف الأودية الرئيسية من التآكل، وتنفيذ مشاريع تجريبية رائدة لاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء وتخفيض تكاليف الري.

وفيما يتعلق بالزراعة، اقترح المشاركون دعم المزارعين من خلال توفير المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، وإنشاء صندوق لدعم الخدمات الزراعية، وتحسين تسويق المنتجات الزراعية وتوفير مساحة للتخزين، وبناء القدرات الفنية والمؤسسية في القطاع الزراعي، و المساعدة على تحديد التشريعات الهامة للتشجير ودعم المشاتل الحرجية.

وعلى صعيد الشباب والمجتمعات المحلية، اقترح المشاركين على البنك تقديم المساعدة على تحسين الدخل من خلال توفير فرص عمل جديدة عن طريق تنفيذ المشاريع الملحة مثل حصاد المياه والتسويق الزراعي وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في زراعة القطن والزهور. وشملت الاقتراحات الأخرى السماح

للمجتمعات المحلية بتنفيذ المشاريع الصغيرة من خلال عقود مباشرة، وتنفيذ مشاريع لتحسين الدخل وتعزيز قدرات الشباب والنساء وخاصة في المناطق الريفية، وتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة، ودعم الخريجين من الشباب من خلال العمل في قطاع المياه وكذلك التدريب في مراكز البحوث والجامعات اليمنية.

كما عبر المشاركين أيضا عن قلقهم بخصوص مكافحة الفقر والفساد وتعزيز المساءلة الاجتماعية، وكما هو الحال بشأن عدم قدرة البنك الدولي حاليا على إرسال بعثات للرقابة والرصد خارج صنعاء. وشجع المشاركين البنك على استكشاف إمكانية التعاقد مع أطراف ثالثة/شركات للقيام بجور الرقابة.

ل- **الاجتماع مع ممثلي القطاع الخاص وسيدات الأعمال، 28 يوليو 2012م:** شملت القضايا الرئيسية والتحديات التي أثارها المشاركون الاستقرار السياسي وانعدام الأمن وضعف البيئة التشريعية والفساد، وضعف السلطة القضائية، والتطبيق غير المتساوي وغير العادل للنسب الضريبية، وضعف الثقة والتواصل بين الحكومة والقطاع الخاص، والتكلفة الباهظة و محدودية توفر التمويل للقطاعات الإنتاجية، وعدم وجود بنية تحتية موثوقة وارتفاع أسعار الفائدة، والبيئة الصعبة التي يواجهها المصدرين، وعدم وجود مناطق اقتصادية خاصة لتوفير بيئة قانونية موثوق بها وخدمات عامة يمكن الاعتماد عليها، وضعف القطاع المصرفي، ومضعف قدرة الحكومة، والقيود التي تعيق مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية الكبيرة والتي لا تملك الحكومة لوحدها الأموال الكافية لتمويلها، والدعم المحدود للمشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة، وصعوبة إيجاد موظفين مقتدرين ومدربين تدريبا جيدا. وكانت التوصيات الهامة: تحسين استقلالية وقدرات البنك المركزي وتعزيز الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتوسيع برنامج التدريب "بزنس إيدج"، والترتيب لعقد ورشة عمل أو برنامج تدريبي لتوجيه المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال عملية طلب الحصول على التمويل، وتقديم المزيد من الدعم لسيدات الأعمال والنساء صاحبات المشاريع اللواتي يواجهن تحديات إضافية.

م- **الاجتماع مع ممثلين عن مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة، 28 يوليو 2012م:** شملت القضايا والتحديات الرئيسية التي أثارها المشاركون عدم وجود سجل ائتماني شامل وموثوق لديه تغطية (وطنية) ووصول أوسع غير السجل الائتماني الذي أنشأه الصندوق الاجتماعي للتنمية، وعدم وجود لوائح وقواعد واضحة، جنبا إلى جنب مع سوء التفسير وضعف التنفيذ، والمشاكل المتعلقة بتسجيل الأراضي وعدم وجود إطار قانوني للإثبات، والتطبيق التعسفي للقوانين الضريبية وقصور القدرات في أوساط المشاريع/الشركات الأصغر والصغيرة والمتوسطة،والفساد والمحسوبية، وضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم وجود بنية تحتية موثوقة وعدم وجود حوافز للمشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة، والفوائد القليلة لإضفاء الطابع الرسمي للأعمال، وضعف القطاع المصرفي، وضعف قدرات مؤسسات التمويل الأصغر على قبول الودائع، ونظام التعليم الذي لا يزود الخريجين بالأدوات التي يحتاجونها لمكان العمل الحديث. وكانت التوصيات الرئيسية : إجراء مسح أساسي حديث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للسماح بفهم قطاع التمويل الأصغر بشكل أفضل ومساعدة البنوك على تطوير منتجات أكثر استهدافا، والمساعدة في تطوير شركات للتأمين الأصغر، وتقديم مزيد من الدعم المباشر للمشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على تحسين مهاراتها وقدراتها الفنية، وتطوير برنامج بزنس إيدج لأولئك غير القادرين على القراءة.

ن- **الاجتماع مع ممثلي البنوك التجارية، 28 يوليو 2012م:** شملت القضايا والتحديات الرئيسية التي أثارها المشاركين ضعف السلطة القضائية، وعدم وجود منتجات للتمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والسياسات النقدية للحكومة التي أجبرت إقراض المصارف التجارية على الخروج، والثقة العامة المحدودة في أمن الودائع المصرفية والحفاظ على سرية معلومات العميل (على الرغم من أداء نظام تأمين الودائع)، والافتقار إلى معلومات مالية وائتمانية شاملة وموثوقة، والعجز المستمر في الطاقة، وعدم وجود لوائح رسمية للموافقة على القروض، وضعف التوغل المصرفي.وكانت التوصيات الرئيسية : التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي لا يتم دعمها من قبل أي من البنوك التجارية أو مؤسسات التمويل الأصغر، وتحسين الوعي المصرفي والإقراض داخل السلطة القضائية لتعزيز الأنظمة، ومراجعة قواعد الضمانات، وتحسين توفر منتجات التمويل الإسلامي، و تعزيز بيئة المرابحة، والذي يمكن أن يكون "مكاسب سريعة"، كون المرابحة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الملحق 4: مصفوفة البرامج التأشيرية للإستراتيجية المؤقتة

الركائز		دعم النتائج المنظورة قصيرة الأجل 2013م	دعم التنمية على المدى المتوسط 2014م
تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء	المؤسسة الدولية للتنمية	المنحة الطارئة للتعافي (75-100 مليون دولار أمريكي –يتم تحديدها لاحقا) تمويل إضافي للصندوق الاجتماعي للتنمية – مشروع الأشغال كثيفة العمالة للشباب والأمن الغذائي (25 مليون دولار أمريكي) منحة إضافية لمشروع الصحة والسكان – مساعدة مرتكزة على النتائج لمشروع صحة الأم والطفل (10 مليون دولار أمريكي) مشروع تطوير التعليم الأساسي الثاني (65 مليون دولار أمريكي)	إدارة أصول الطرق (40 مليون دولار أمريكي) *المشاريع الممولة للتكيف مع مرونة المناخ* (50 مليون دولار أمريكي)
	الخدمات غير الاقراضية	مسح ميزانية الأسرة (2013م) المساعدة الفنية لقطاع المياه (2013-2014م) تحديات النوع الاجتماعي في اليمن (2013-2014م) حصر قضايا الشباب (2013م - 2014م)) برنامج بزنس ايدج الاستشاري لمؤسسة التمويل الدولية	
تعزيز النمو وتحسين الإدارة الاقتصادية	المؤسسة الدولية للتنمية		برنامج التحديث المؤسسي وتطوير القدرات (يتم تأكيده لاحقا)
	الخدمات غير الاقراضية	متابعة التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك متابعة (2013م) الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية– مساعدة فنية (2013-2014م) تقييم قطاع أنظمة المعلومات والاتصالات (2013م) المقارنة المعيارية لتنمية القوى العاملة (2013م - 2014م)) دعم مؤسسة التمويل الدولية للشراكات بين القطاعين العام والخاص، تمويل المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة وحوكمة الشركات	
تعزيز إدارة الحكم وتقديم الخدمات المحلية	المؤسسة الدولية للتنمية	تمويل إضافي لمشروع إدارة المالية العامة - دعم لمنظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (2013م – 5 مليون دولار) المشروع الرائد للحكم المحلي وتقديم الخدمات للصندوق الائتماني لبناء الدولة والسلام (يتم تحديد ذلك لاحقا)	مشروع دعم المجتمع المدني (20 مليون دولار أمريكي) مشروع تقديم الخدمات المحلية (سيتم التأكيد في وقت لاحق)
	الخدمات غير الإقراضية	مبادرة اللامركزية المساعدة الفنية غير الاقراضية – الصندوق الائتماني متعدد المانحين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2013م) تقييم المجتمع المدني العمل الاقتصادي والقطاعي (ESW) (2013م) التقييم المؤسسي واحتياجات بناء القدرات (2013م)	

الخط المائل يشير إلى الأنشطة المتوقع تمويلها من خلال الصناديق الائتمانية

الملحق (5) مصفوفة نتائج الإستراتيجية المؤقتة

الأولويات الوطنية على النحو الوارد في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية [60]	النتائج المنقحة لإستراتيجية المساعدة القطرية (نتائج الإستراتيجية المؤقتة الجديدة عليها علامة *)	التقدم المحرز حتى الآن	معالم لرصد التقدم المحرز في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة [61]	برامج البنك (البرامج الجديدة المقترحة خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة موضحة بخط عريض) [62]
الهدف الاستراتيجي **1**: تحقيق مكاسب سريعة وحماية الفقراء				
تنمية الموارد البشرية 2.3	تحسين تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة مع التركيز على المجتمعات الفقيرة	• بناء وإعادة ترميم 3400 فصل دراسي في المرحلة الأساسية • تدريب 90,000 مدرس • ارتفاع معدل التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة 17.5% وتحسن مؤشر التكافؤ بين الجنسين من 0.7 إلى 0.77 في 10 محافظات استهدفها مشروع تطوير التعليم الأساسي	• إعادة تأهيل44 مدرسة ثانوية في 5 محافظات من خلال المشروع الجاري لتطوير التعليم الثانوي وإتاحته للفتيات. • تنفيذ برامج أكاديمية جديدة تلبي احتياجات سوق العمل في 8 جامعات حكومية من خلال المشروع الجاري لتحسين جودة التعليم العالي • مصادقة الحكومة على الرؤية الوطنية للتعليم في اليمن من خلال المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي/ اليونسكو	**مشروع التعليم الأساسي الثاني (مشروع جديد للمؤسسة الدولية للتنمية)** تطوير التعليم الأساسي، تطوير التعليم الثانوي وإتاحته للفتيات (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) التعليم العالي ومشروع تحسين جودة، (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الرابعة، (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) **برنامج التقييم والقياس النظامي لنتائج التعليم (SABER)–دراسة تقييم القوى العاملة (أنشطة تحليلية واستشارية)** التعليم للجميع، مبادرة المسار السريع المرحلة الثالثة (صندوق ائتماني) المساعدة الفنية من البنك الدولي / اليونسكو حول التعليم (الأنشطة التحليلية والاستشارية)
		• اعتماد التوصيات بشأن دمج الصحة الإنجابية والتغذية ضمن خدمات الوصول • انخفاض معدل انتشار الإصابة بالبلهارسيا على مستوى البلاد بنسبة 10% • المساهمة في حملات التطعيم ضد شلل الأطفال على مستوى البلاد	• تدشين خدمات التوعية الصحية في المناطق التي يستهدفها المشروع • استكمال الحملة الوطنية الثانية لتوزيع الأدوية ضد البلهارسيا والديدان المعوية المنقولة عبر التربة. • تم تقديم نموذج تقديم الخدمات الصحية للأمهات للتعاقد مع مقدمي الخدمات في القطاع الخاص • تم تدشين الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد • تدشين خدمات صحة الأم المرتكزة على النتائج في المناطق التي يستهدفها المشروع	**مشروع الصحة والسكان (تمويل إضافي) (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **منحة المساعدة الطارئة : دليل العمليات رقم 8.0 (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** مشروع الصحة والسكان (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) الأمومة المأمونة (الشراكة العالمية للمعونة المرتكزة على النتائج) مشروع مكافحة البلهارسيا(صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) الأم الصحية (الصندوق الائتماني للصندوق الياباني للتنمية الاجتماعية)
توسيع الحماية الاجتماعية 3.3	توسيع نطاق تغطية برامج الحماية الاجتماعية وتحسين الاستهداف	• خلق 140,966 يوم عمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية • اعتماد اللائحة التنفيذية لقانون الرعاية	• تنفيذ مسح ميزانية الأسرة • خلق 30,000 يوم عمل إضافي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية	**الصندوق الاجتماعي للتنمية (تمويل إضافي جديد من المؤسسة الدولية للتنمية** **مسح ميزانية الأسرة (مساعدة فنية)**

[60] إن إطار النتائج هذا يُحدِث إطار النتائج من مصفوفة إستراتيجية المساعدة القطرية للفترة من 2010-2013م ويتضمن أولويات الإستراتيجية المؤقتة. الأرقام تحت كل أولوية وطنية تشير إلى الأولوية الوطنية المقابلة في الإطار الأصلي للنتائج الخاص بإستراتيجية المساعدة القطرية حيثما كان ذلك مناسبا.

[61] ما لم يرد بخلاف ذلك، من المتوقع التوصل إلى المعالم بحلول يونيو حزيران 2014م.

[62] إشعار مناقصة: دعم تنفيذ العمليات الجارية للمؤسسة الدولية للتنمية، جديد المؤسسة الدولية للتنمية: التمويل الجديد للمؤسسة الدولية للتنمية،الأنشطة التحليلية والاستشارية لمؤسسة التنمية الدولية: الصناديق الائتمانية، الصناديق الائتمانية التي تديرها المؤسسة الدولية للتنمية، الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية، استثمارات مؤسسة التمويل الدولية، (الخاضعة للطلب من قبل المستثمرين الشركاء).

الأولويات الوطنية على النحو الوارد في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية [60]	النتائج المنقحة لإستراتيجية المساعدة القطرية (نتائج الإستراتيجية المؤقتة الجديدة عليها علامة *)	التقدم المحرز حتى الآن	معالم لرصد التقدم المحرز في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة [61]	برامج البنك (البرامج الجديدة المقترحة خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة موضحة بخط عريض) [62]
		الاجتماعية • اعتماد منهجية قياسية لتحسين استهداف صندوق الرعاية الاجتماعية المنصوص عليه في لائحة الصندوق من خلال برنامج الأشغال العامة الثالث • خلق 140,340 فرصة عمل قصيرة الأجل من خلال برنامج الأشغال العامة الثالث	• خلق 55,000فرصة عمل قصيرة الأجل من خلال برنامج الأشغال العامة كثيفة العمالة • صياغة إستراتيجية صندوق الرعاية الاجتماعية للتوسيع التدريجي لتغطية المستفيدين • إعادة تقييم 100,000 أسرة مستفيدة باستخدام طريقة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي (وحدة إدارة المشروع)	الصندوق الاجتماعي للتنمية المرحلة الرابعة (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) الأشغال العامة كثيفة العمالة (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) صندوق الرعاية الاجتماعية (IS)
دعم تطلعات النساء والشباب 3.1	تعزيز الحوار بمشاركة النساء والشباب، والفئات المهمشة *		• استكمال تحليل النوع الاجتماعي ونشره بشكل يسهل الاطلاع عليه • استكمال عملية حصر قضايا الشباب ومناقشة التوصيات مع الحكومة	**مشروع دعم المجتمع المدني (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **تحديات النوع الاجتماعي في اليمن (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** **حصر قضايا الشباب (2013م - 2014م)** برنامج يزنس إيدج للتدريب ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف النساء والشباب (الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية)
تحسين وتحديث إدارة الموارد المائية 4.1	تحسين إدارة الموارد المائية	• زيادة توفير المياه السنوية من خلال تحسين كفاءة الري من40إلى 55 مليون متر مكعب • برامج صغيرة ومتوسطة للري بالسيول على مساحة حوالي 2,171 هكتار • إنشاء 100مجموعة جديدة لمستخدمي المياه كل عام لأغراض الري وإمدادات المياه الريفية والصرف الصحي • توسيع فرص الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية لعدد 11,000 شخص و 5,00 شخص إضافي على التوالي • زيادة فرص الحصول على إمدادات المياه في المناطق الحضرية لعدد 41,000 شخص إضافي • تحسين وصول 28,000 شخص إضافي في المناطق الريفية على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل والترميم • تحسين وصول 28,000 شخص إضافي في المناطق الريفية وعدد 5000 شخص في المناطق الحضرية على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل والترميم	• تم تشكيل 5 لجان لأحواض المياه على أساس مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية • تحسن أنظمة الري بالمياه الجوفية في الأحواض ذات الأولوية على مساحة تقدر بحوالي5,000 هكتار • زيادة توفير إمدادات المياه الريفية وخدمات الصرف الصحي لعدد 15,000 و 5,000 شخص إضافي، على التوالي • زيادة فرص الحصول على إمدادات المياه في المناطق الحضرية لعدد 4,000 شخص إضافي • تحسين وصول 50,000 شخص إضافي في المناطق الريفية وعدد 15000 شخص في المناطق الحضرية على خدمات المياه نتيجة لأعمال إعادة التأهيل والترميم.	**المساعدة الفنية لقطاع المياه (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** مشروع دعم قطاع المياه (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) قضايا وخيارات إمدادات المياه في صنعاء وتعز (الأنشطة التحليلية والاستشارية) الشراكة المالية للمعونة المرتكزة على النتائج (GPOBA) المياه برنامج (الصندوق الائتماني)
تحسين إدارة الموارد الطبيعية	زيادة القدرة على مواجهة	• استكمال إستراتيجية التخفيف من والتكيف مع	• تطوير نظام معلومات المناخ	**المشروع التجريبي للتكيف والمرونة مع تغير المناخ**

الأولويات الوطنية على النحو الوارد في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية [60]	النتائج المنقحة لإستراتيجية المساعدة القطرية (نتائج الإستراتيجية المؤقتة الجديدة عليها علامة *)	التقدم المحرز حتى الآن	معالم لرصد التقدم المحرز في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة [61]	برامج البنك (البرامج الجديدة المقترحة خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة موضحة بخط عريض) [62]
4.2	الكوارث الطبيعية وتغير المناخ	تغير المناخ • إنشاء نظام إنذار متطور في محافظة حضرموت • حماية 1200 هكتار في حضرموت والمهرة وتعز • انخفاض معدل تأثر الأعمال وتضررها من الفيضانات في محافظة حضرموت والمهرة وتعز بنسبة 80%		**(الصندوق الائتماني)** المساعدة الفنية للتخفيف من آثار تغير المناخ(الأنشطة التحليلية والاستشارية) المساعدة الفنية المقدمة من المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها (GFDRR) (الأنشطة التحليلية والاستشارية) مشروع التكيف مع تغير المناخ باستخدام موارد التنوع الحيوي الزراعي (الصندوق الائتماني لمرفق البيئة العالمية) المشروع الطارئ للحماية من الفيضانات وإعادة الإعمار (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام)
الهدف الاستراتيجي **2**: تحسين الإدارة الاقتصادية				
ضمان استقرار الاقتصاد الكلي 1.1 [63]	تعزيز الأسس التحليلية لصناعة القرارات الاقتصادية	• تقديم الاستشارة الخاصة بالاقتصاد الكلي على أساس منتظم للتكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية • تطوير إطار كلي موحد واستخدامه من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية ، والبنك المركزي اليمني • تعزيز الحسابات القومية (بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي) بانتظار المناقشة النهائية	• خيارات للحصول على الحيز المالي وتخفيف الضائقة المالية المتقدمة	**متابعة التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** **المنحة الطارئة للانعاش: (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)**
فتح الخيارات الاقتصادية 1.4	تحسين الإطار التحليلي بشأن توسيع الخيارات الاقتصادية	• إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار (قانون الاستثمار الجديد) • توحيد الحوافز الضريبية الرئيسية	• الانتهاء من العمل التحليلي بشأن خيارات التكامل الاقتصادي	**متابعة التقييم الاجتماعي والاقتصادي المشترك (الأنشطة التحليلية والاستشارية)**
	تعزيز القدرة التنافسية في القطاعات الرئيسية	• مصادقة وموافقة مجلس الوزراء على مقترح إعادة هيكلة القطاع السمكي • صدور قرار جمهوري بإنشاء 4 هيئات سمكية في المحافظات الساحلية • إنشاء 1400 مجموعة /جمعية/شبكة للمنتجين الريفيين • إعادة تأهيل 30 كيلو متر من جدران حماية	• الهيئات السمكية في المحافظات الساحلية تعمل بشكل جيد • 800مجموعة /جمعية/شبكة للمنتجين الريفيين تم تشكيلها وتشغيلها • إعادة تأهيل 60 كيلو متر من جدران حماية المدرجات	مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) مشروع دعم قطاع المياه (ISIS) مشروع ادارة والحفاظ على الموارد السمكية (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام)

[63] إن إطار النتائج هذا يحدث إطار النتائج من مصفوفة إستراتيجية المساعدة القطرية للفترة من 2010-2013م ويتضمن أولويات الإستراتيجية المؤقتة. الأرقام تحت كل أولوية وطنية تشير إلى الأولوية الوطنية المقابلة في الإطار الأصلي للنتائج الخاص بإستراتيجية المساعدة القطرية حيثما كان ذلك مناسبا.

الأولويات الوطنية على النحو الوارد في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية [60]	النتائج المنقحة لإستراتيجية المساعدة القطرية (نتائج الإستراتيجية المؤقتة الجديدة عليها علامة *)	التقدم المحرز حتى الآن	معالم لرصد التقدم المحرز في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة [61]	برامج البنك (البرامج الجديدة المقترحة خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة موضحة بخط عريض) [62]
		المدرجات		
تعزيز إدارة المالية العامة 2.2	تحسين القدرة على الإدارة الفعالة المالية العامة	• استخدام نظام معلومات الإدارة المالية الآلي يغطي 17 وزارة و 3 إدارات • استخدام نظام معلومات إدارة القروض والمساعدات الخارجية يغطي 23وحدة من وحدات إدارة المشاريع • إدخال أنظمة إدارة التدفقات النقدية ومراقبة الالتزامات • إدخال القدرات المؤسسية لتنفيذ قانون المناقصات • وضع إستراتيجية متوسطة الأجل للهيئة العليا لمكافحة المناقصة • تعزيز قدرات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على إجراء المراجعة الخارجية للحسابات باستخدام نظام معلومات الإدارة المالية الآلي	• توسيع استخدام نظام معلومات الإدارة المالية الآلي ليشمل 30 وزارة و 11 إدارة و 18 محافظة • توسيع استخدام نظام معلومات إدارة القروض والمساعدات الخارجية إلى 36وحدة من وحدات إدارة المشاريع • إدخال نظام رقابة الالتزامات وإدارة النقدية في نظام معلومات الإدارة المالية الآلي • إنشاء بوابة واحدة للمشتريات الحكومية لإنزال المناقصات وإرساءها • تطوير إستراتيجية متوسطة الأجل للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	مشروع تحديث المالية العامة(صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام)
وضع الأساس للنمو بقيادة القطاع الخاص بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لقطاع المنشآت الأصغر والصغيرة والمتوسطة *	تحسين البيئة المواتية للمشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة *		•	**تقييم قطاع أنظمة المعلومات والاتصالات (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** **دراسة لتقييم القوى العاملة (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** مشروع الخدمات الاستشارية لمؤسسات التمويل الأصغر وحوكمة الشركات (الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية) الاستثمارات الممكنة في القطاعات الرئيسية المستهدفة (استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية) دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة (الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية)
تحسين البنية التحتية 3.1	تحسين البنية التحتية من خلال توسيع الاستثمارات وتعزيز الإدارة	• تعبيد200 كلم من الطرق الريفية وفقا للمعايير المقبولة في هذه الصناعة • الانتهاء من صياغة الاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تحسين الكفاءة في المجالات الرئيسية لقطاع النقل • استكمال الدراسة حول الطاقة المتجددة	• بدء دراسة تقييم أثر الإصلاحات السعرية للطاقة • بدء الحوار حول الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية	**مشروع إدارة أصول الطرق (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **المساعدة الفنية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** مشروع الطرق الريفية الثاني (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) قطاع الطاقة (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) مشروع تطوير مدن الموانئ المرحلة الثانية (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) التنمية الحضرية المتكاملة (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام) مشروع كهرباء الريف (صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام)

الأولويات الوطنية على النحو الوارد في البرنامج المرحلي للاستقرار والتنمية [60]	النتائج المنقحة لإستراتيجية المساعدة القطرية (نتائج الإستراتيجية المؤقتة الجديدة عليها علامة *)	التقدم المحرز حتى الآن	معالم لرصد التقدم المحرز في نهاية فترة الإستراتيجية المؤقتة [61]	برامج البنك (البرامج الجديدة المقترحة خلال فترة الإستراتيجية المؤقتة موضحة بخط عريض) [62]
				إدارة قطاع الطرق (الأنشطة التحليلية والاستشارية) النوع الاجتماعي والنقل في اليمن (الصندوق الائتماني لخطة عمل النوع الاجتماعي) **الشراكة بين القطاع العام والخاص الدعم (الخدمات الاستشارية لمؤسسة التمويل الدولية)**
الهدف الاستراتيجي **3**: تعزيز تقديم الخدمات المحلية				
دعم الحكومة في اللامركزية *	تعزيز تقديم الخدمات المحلية			**مشروع تقديم الخدمات المحلية (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **مشروع دعم المجتمع المدني (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **صندوق تعزيز قدرات الدول وبناء السلام–المشروع الرائد للحكم المحلي وتقديم الخدمات (صندوق ائتماني)** **مبادرة اللامركزية،الصندوق الائتماني متعدد المانحين في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمساعدة الفنية غير الإقراضية (الصندوق الائتماني)** **تقييم المجتمع المدني (الأنشطة التحليلية والاستشارية)** **تقييم الاحتياجات المؤسسية وبناء القدرات (الأنشطة التحليلية والاستشارية)**
تعزيز الشفافية والمساءلة 2.1	الإسراع في تنفيذ إصلاح هيئة مكافحة الفساد	• استكمال إعداد الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل الخاصة بمكافحة الفساد	• إنشاء نظام مساندة صناعة القرار لوحدة إقرار الأصول • إنشاء نظام معلومات إدارة الشكاوي والتحقيقات	**التمويل الإضافي لمشروع تحديث المالية العامة المالية (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)** **مشروع دعم المجتمع المدني (جديد المؤسسة الدولية للتنمية)**

الملحق 6: تدفق المعونات المقدمة من المانحين إلى اليمن

(بحسب الالتزامات والصرف للبلد /الجهة المانحة2006-2010م) معبر عنها بالمليون دولار حتى ديسمبر 2011م

		التعهد	المنحة	القرض	المخصص		الموقع		الصرف	القطاع (القطاعات)
					المجموع	%	المجموع	%		
1	السعودية	1277	1000	227	1147	93.5	963	79	153	الطرق، والصحة، والطاقة، والحماية الاجتماعية، والتدريب المهني، والمياه والصرف الصحي، والتعليم العالي
2	عُمان	100	100		100	100	100	100	16.6	الطاقة، والحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي في المناطق الريفية، والصحة، والتعليم العالي
3	الإمارات العربية المتحدة	650	500	150	650	100	450	69	34.45	الحماية الاجتماعية والتدريب المهني والنقل، وإمدادات المياه في المناطق الحضرية والصرف الصحي والزراعة والصحة والطاقة والثقافة والسياحة
4	قطر	500	350	150	282.2	56.4	2.2	0	2.2	صِحّة
5	الكويت	208.4	8.4	200	208.4	100	129.4	22.3	22.3	الطاقة، والحماية الاجتماعية، والنقل، والتمويل الأصغر
I.	إجمالي مساعدات دول مجلس التعاون الخليجي *	**2735.4**	**1958.4**	**727**	**2387.6**		**1644.6**		**228.55**	
5	البنك الإسلامي للتنمية	200		200	193.3	96.7	136.2	68	17.06	الحماية الاجتماعية، والتنمية الريفية، والزراعة، والمياه، وتوصيل كهرباء الريف والطرق، ومصايد الأسماك
7	الصندوق العربي	821		821	1060	129.1	778.6	95	48.65	الزراعة والنقل والطرق، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، وبناء القدرات، والطاقة
8	البنك الدولي	513.8	113.8	400	670.8	130.6	670.8	131	258.19	الحماية الاجتماعية والتعليم والمياه والصرف الصحي، وتوصيل كهرباء الريف والنقل والتخطيط الحضري، والقطاع الخاص والحكم
9	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	70		70	55.48	79.3	55.48	79	6.21	الزراعة والتنمية الريفية، ومصايد الأسماك
10	صندوق أوبك	38.1		38.1	38.1	100	38.1	100	9.2	الحماية الاجتماعية والتدريب المهني
11	صندوق النقد العربي	220		220	198	90	198	90	98.9	تسهيلات القروض لدعم ميزان المدفوعات
12	الأمم المتحدة (الموارد الأساسية)	254.8	254.8		254.8	100	150.6	167	154.47	المساعدة الإنسانية والحكم وتطوير القدرات المؤسسية والصحة، والزراعة
13	الصندوق العالمي لمكافحة الملاريا / فيروس نقص المناعة البشرية	32	32		32	100	32	100	32	المساعدة الفنية والامدادات
14	صندوق النقد الدولي	370.6		370.6	370.6	100	370.6	100	53.3	التسهيلات الائتمانية لدعم ميزان المدفوعات
II	المؤسسات المالية الإقليمية والدولية	**2520.3**	**400.6**	**2119.7**	**2873.08**		**2430.38**		**677.98**	

		التعهد	المنحة	القرض	المخصص		الموقع		الصرف	القطاع (القطاعات)
15	المملكة المتحدة	230	230		207	90	207	90	122.4	الحماية الاجتماعية، والحكم، والتعليم، والاستجابة الطارئة
16	ألمانيا	190	190		119.1	62.7	119.1	62.7	109	التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، والحكم، تطوير القدرات المؤسسية، والحماية الاجتماعية
17	الولايات المتحدة	174.4	174.4		174.4	100	174.4	100	20.9	الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والحكم وتطوير القدرات
18	هولندا	166	166		149.4	90	149.4	90	113.2	التعليم والمياه والصحة والحكم والبيئة والنوع الاجتماعي
19	اليابان	165.5	165.5		165.5	100	165.5	100	153	التعليم الأساسي والتدريب المهني، إمدادات المياه الريفية والصرف الصحي والصحة
20	فرنسا	160		140	73	45.6	36	23	2.1	الزراعة، الطاقة، الحكم، الثقافة
21	كوريا الجنوبية	140	140		115	82.1	15	11	0.2	التعليم المهني والاتصالات
22	المفوضية الأوروبية	100	100		100	100	50	50	44.8	الحكم، الأمن الغذائي،الصحة، التعليم، القطاع الخاص
23	الصين	42.4		42.4	42.4	100	42.4	100	8.7	البنية التحتية (الطرق والمستشفيات)
24	إيطاليا	16.3	16.3		16.3	100	16.3	100	11.3	خفر السواحل والثقافة
25	الدانمارك	9	9		7.7	83.9	9	100	6.3	الحوكمة
III	إجمالي مساعدات المانحين التقليديين	**1393.6**	**1191.2**	**182.4**	**1169.8**		**984.1**		**591.9**	
	الإجمالي (1 +2+3)	**6649.3**	**3550.2**	**3029.1**	**6430.48**	**0**	**5059.08**	**0**	**1498.43**	

* تقدم البحرين خدمات تطوير القدرات لموظفي الخدمة المدنية في مجال الخدمات المالية والمصرفية

الملحق 7: لمحة سريعة حول اليمن

لمحة حول الجمهورية اليمنية

أهم المؤشرات التنموية	اليمن	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل
(2010)			
السكان (مليون)	24.1	331	2,519
المساحة (كيلو متر مربع)	528	8,775	23,579
النمو السكاني (%)	3.1	1.7	1.5
سكان الحضر (% من إجمالي السكان)	32	58	39
إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، مليار دولار أمريكي)	28.1	1,283	4,078
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة أطلس، دولار أمريكي)	1,170	3,874	1,619
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (وفقا لتعادل القوة الشرائية، بالأسعار الجارية للدولار أمريكي)	2,500	8,058	3,632
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.0	4.3	6.9
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)	4,8	2.5	5.3
(أحدث التقديرات، 2004-2010م)			
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.25 دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية، %)	18	3	..
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر دولارين في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية،%)	47	14	..
توقع الحياة عند الولادة (سنة)	65	75	27
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 ولادة حية)	57	27	50
سوء التغذية لدى الأطفال (كنسبة مئوية من الأطفال تحت سن الخامسة)	..	8	25
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، ذكور بالغون (% من الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها)	80	82	80
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، إناث بالغات (% من الإناث في سن 15 عاماً وما فوقها)	45	66	62
المعدل الإجمالي للالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، ذكور (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	96	106	110
المعدل الإجمالي للالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، إناث (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	78	98	104
توافر مصدر محسن لمياه الشرب (% من السكان)	55	89	87
توفر مرافق الصرف الصحي المحسنة (% السكان)	53	88	47

صافي تدفقات المساعدات	**1980**	**1990**	**2000**	**2010**
(مليون دولار أمريكي)				
صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية	574	450	311	666
أكبر 3 جهات مانحة (في 2010م)				
ألمانيا	20	38	32	82
المملكة المتحدة	9	10	5	64
الولايات المتحدة	15	41	57	45
المعونات (% من الدخل القومي الإجمالي)	..	8.0	3.5	2.3
نصيب الفرد من المساعدات (دولار أمريكي)	72	3.8	18	28
الاتجاهات الاقتصادية على المدى الطويل				
أسعار المستهلك (نسبة الارتفاع السنوي)	..	44.9	8.1	44.5
معامل الانكماش الضمني لإجمالي الناتج المحلي(نسبة الارتفاع السنوي	..	12.0	23.3	24.7
معدل سعر الصرف (المتوسط اسلوني، العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)	4.6	26.2	161.7	219.6
معدلات مؤشر التبادل التجاري	..	80	100	160

	90-1980	**2000-90**	**2010-2000**
	(متوسط النمو السنوي %)		
السكان، في نصف السنة (بالمليون)	4.1	3.9	3.1
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	--	5.6	4.1

		% من الناتج المحلي الإجمالي					
الزراعة	..	24.4	13.8	7.6	--	5.1	2.7
الصناعة	..	34.3	46.4	29.2	--	5.1	2.7
التصنيع	..	19.0	5.7	6.0	--	5.2	2.0
الخدمات	..	41.3	39.8	63.1	--	1.8	5.1
					--	6.1	6.0
النفقات النهائية لاستهلاك الأسر المعيشية	..	77.0	60.1	60.7			
النفقات العامة للاستهلاك النهائي للحكومة	..	15.5	13.6	11.7	--	2.8	7.1
إجمالي تكوين رأس المال	..	12.4	18.9	11.6	--	3.8	3.6
					--	10.0	**-0.6**
صادرات السلع والخدمات	..	12.2	41.4	30.3			
واردات السلع والخدمات	..	17.2	34.0	34.3	--	22.9	1.8
إجمالي الادخار (من إجمالي الناتج المحلي)	..	38.6	32.8	9.1	--	11.9	5.4

ميزان المدفوعات والتجارة	**2000**	**2010**
(مليون دولار أمريكي)		
إجمالي صادرات السلع (السعر واصل ميناء التصدير)	3,797	7.718
إجمالي واردات السلع (السعر شاملا القيمة والتأمين وأجور الشحن)	2,484	8,701
صافي تجارة السلع والخدمات	714	-1.688
رصيد الحساب الجاري (معبر عنه كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي)	1,337	-1,209
	13.9	-3.9
تحويلات العمال المغتربين و تعويضات الموظفين (المستلمة)	1,288	1,240
الاحتياطي (بما في ذلك الذهب)	2,822	6,198
مالية الحكومة المركزية		
(% من الناتج المحلي الإجمالي)		
الإيرادات الحالية (شاملة المنح)	37.8	25.8
الإيرادات الضريبية	7.1	6.5
النفقات الجارية	24.5	25.2
إجمالي الفائض/العجز	-1.3	-11.6
أعلى سعر هامشي للضريبة(%)		
الأفراد	..	..
المؤسسات	..	35
الديون الخارجية وتدفقات الموارد		
(بالمليون دولار أمريكي)	5,125	6,324
إجمالي الديون المعلقة والمصروفة	243	259
إجمالي خدمة الديون	-	-
الديون المعفاة (المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف)	53.2	20.2
إجمالي الديون (% من الناتج المحلي الإجمالي)	4.5	2.4
إجمالي خدمة الديون (% من الصادرات)		
الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي التدفقات)	6	-329
استثمارات الحافظة (صافي التدفقات)	0	0

التكنولوجيا والبنية التحتية	**2000**	**2010**
الطرق المعبدة (% من اجمالي الطرق)	..	8.7
خطوط الهاتف الأرضي والمحمول المشتركين (لكل 1000 شخص)	2	50
الصادرات ذات التقنية العالية (% من إجمالي الصادرات المصنوعة)	0.0	0.4
البيئة		
الأراضي الزراعية (% من إجمالي مساحة الأراضي)	**45**	**44**
مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	**1.0**	**1.0**
المحميات البرية (% من إجمالي مساحة الأراضي)	**0.5**	**0.5**
نصيب الفرد من موارد المياه العذبة (متر مكعب)	**112**	**90**
معدل السحب من المياه العذبة (كنسبة من الموارد الداخلية)	**161.4**	**168.6**
إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	**0.83**	**1.0**
إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام طاقة (تعادل القوة الشرائية في 2005 بالدولار لكل كغم من مكافئ النفط)	**7.9**	**7.0**
متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الكهربائية (كيلو غرام من مكافئ النفط)	**567**	**324**

محفظة برامج مجموعة البنك الدولي	**2000**	**2010**
(مليون دولار أمريكي)		

تنمية القطاع الخاص	2000	2011
الوقت اللازم لبدء عمل تجاري (بالأيام)	-	12
الكلفة المطلوبة لبدء عمل تجاري (% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي)	-	8.6
الوقت اللازم لتسجيل عقار (بالأيام)	-	19

المعوقات الرئيسية لأداء الأعمال	2000	2010
(نسبة المدراء الذين وافقوا من إجمالي من تم مسحهم)	..	..
لا يوجد	..	..
لا يوجد		
رسملة سوق الأوراق المالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	..	..
نسبة رأسمال البنك إلى أصوله (%)	..	..

ملاحظة: الأرقام المكتوبة بخط مائل هي لسنوات أخرى غير تلك السنوات المحددة. ... تسير إلى عدم توفر البيانات
اقتصاديات التنمية، مجموعة البيانات الإنمائية (**DECDG**)

البنك الدولي للإنشاء والتعمير		
إجمالي الديون المستحقة والمصروفة	**0**	**0**
الأموال المصروفة	**0**	**0**
المدفوعات الأساسية	**0**	**0**
مدفوعات الفائدة	**0**	**0**
المؤسسة الدولية للتنمية		
إجمالي الديون المستحقة والمصروفة	**1,216**	**2,180**
الأموال المصروفة		**73**
إجمالي خدمة الديون	**23**	**61**
مؤسسة التمويل الدولية		
إجمالي المحفظة المصروفة والمستحقة	**12**	**149**
الحساب الخاص بمؤسسة التمويل الدولية منها	**12**	**97**
الأموال المصروفة للحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية	**8**	**22**
محفظة المبيعات، المبالغ المقدمة والمسددة للحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية	**0**	**4**
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار		
الحجم الكلي للمشاركة	**-**	**-**
ضمانات جديدة	**-**	**-**

ملاحظة: الأرقام المكتوبة بخط مائل هي لسنوات أخرى غير تلك السنوات المحددة. ... تسير إلى عدم توفر البيانات
اقتصاديات التنمية، مجموعة البيانات الإنمائية (**DECDG**)

مع أهداف محددة يتم تحقيقها بين 1990م و 2015م
(التقدير الأقرب إلى التاريخ المبين، +/- سنتين (2)

الجمهورية اليمنية

الهدف الأول القضاء على الفقر المدقع والجوع	1990	1995	2000	2010
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر 1.25 دولار في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية، %)	..	..	12.9	17.5
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط فقر دولارين في اليوم للفرد (تعادل القوة الشرائية،%)	..	..	40.1	34.8
توقع الحياة عند الولادة (سنة)	..	..	7.4	7.2
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 ولادة حية)	29.6	34.2	..	..
الهدف الثاني تحقيق التعليم الأساس للجميع على المستوى العالمي				
معدل الالتحاق بالمدارس، المحلة الأساسية (صافي ، %)	..	..	66	78
معدل إكمال المرحلة الابتدائية (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	..	..	56	63
معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية (الإجمالي، %)	..	..	4.3	44
معدل الإلمام بالقراءة والكتابية لدى الشباب (% من الشريحة العمرية ذات الصلة)	..	60	..	84
الهدف الثالث تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة				
نسبة الفتيات إلى الأولاد في المرحلة الأساسية والثانوية (%)	..	..	55	75
نسبة النساء الموظفات في القطاع الزراعي (% من إجمالي العاملات في القطاعات الأخرى)	..	6	7	6
نسبة المقاعد التي تحتفظ بها النساء في البرلمان (%)	4	1	1	0
الهدف الرابع تخفيض معدلات وفيات الأطفال				
معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة (لكل 1000 طفل)	128	113	100	77
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل 1000 ولادة حية)	90	80	72	57
التحصين ضد الحصبة (نسبة الأطفال المواليد عمر سنة الذين تم تحصينهم، %)	69	40	71	73
الهدف الخامس تحسين صحة الأمرمة				
نسبة وفيات الأمهات (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	540	460	340	210
عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (% من الإجمالي)	16	22	..	36
معدل انتشار استخدام وسائل منع الحمل	10	21	..	28
الهدف السادس مقاومة مرض الإيدز ، والملاريا وأمراض أخرى				
معدل انتشار الإصابة بفيروس الايدز	..	..	..	..
معدل الإصابة بمرض السل	137	137	116	49
معدل اكتشاف حالات الإصابة بمرض السل (%، بجميع أشكاله)	28	69	57	76
الهدف السابع ضمان استدامة بيئية سليمة				
توافر مصدر محسن لمياه الشرب (نسبة السكان الذين تتاح لهم سبل الحصول على مياه الشرب)	67	63	60	55
مرافق الصرف الصحي المحسنة (% السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول عليها)	24	32	39	53
مساحة الغابات (% من مساحة الأراضي)	1.0	..	1.0	1.0
المحميات البرية (% من إجمالي مساحة الأراضي)	..	00	0.5	0.5
إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	0.8	0.7	0.8	1.0
إجمالي الناتج المحلي لكل وحدة استخدام طاقة (تعادل القوة الشرائية في 2005 بالدولار لكل كغم من مكافئ النفط)	8.6	8.5	7.9	7.0
الهدف الثامن تطوير شراكة عالمية للتنمية				
خطوط الهاتف (لكل 1000 شخص)	1.0	1.2	2.0	4.3
مشتركي الهاتف المحمول (لكل 1000 شخص)	0.0	0.1	0.2	45.1
مستخدمي الانترنت (لكل 1000 شخص)	0.0	0.0	0.1	12.3
مستخدمي الكمبيوتر (لكل 1000 شخص	..	..	..	..

الملحق 8: مؤشرات مختارة للأداء وإدارة محفظة البرامج

اعتبارا في تاريخ**2012/8/9**

المؤشر	2010	2011	2012	2013
تقييم المحفظة				
عدد المشاريع قيد التنفيذ أ	22	22	18	19
متوسط فترة التنفيذ (سنة)ب	3.4	3.5	3.6	3.8
نسبة المشاريع المتعثرة بحسب الرقم أ،ج	3،27	22,7	55,6	52,6
نسبة المشاريع المتعثرة بحسب المبلغ أ، ج	29.1	18.2	8،52	3،51
نسبة المشاريع المعرضة للخطر بحسب الرقم أ،د	36,4	36,4	2،72	7،73
نسبة المشاريع المعرضة للخطر بحسب المبلغ أ ،د	5،37	8،41	2،76	76.9
معدل الإنفاق (%)هـ	23.7	12.2	8.2	1.4
إدارة محفظة البرنامج				
استعراض محفظة المشاريع القطرية خلال السنة (نعم / لا)				
الموارد الإشرافية (المجموع / دولار أمريكي)				
متوسط الإشراف (دولار أمريكي / مشروع)				

بند المذكرة	منذ 1980	آخر خمس سنوات
تقييم المشروع من قبل إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة بحسب الرقم	119	5
تقييم المشروع من قبل إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة بحسب المبلغ (مليون دولار)	826.0،1	5،141
نسبة المشاريع التي قيمتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة على أنها مرضية أو غير مرضية بشكل كبير بحسب الرقم	9،29	0،40
نسبة المشاريع التي قيمتها إدارة تقييم العمليات/مجموعة التقييم المستقلة على أنها مرضية أو غير مرضية بشكل كبير بحسب المبلغ	0،23	3،41

أ. كما هو ورد في التقرير السنوي الخاص بأداء المحفظة (باستثناء السنة المالية الحالية).
ب. متوسط عمر المشاريع في المحفظة القطرية للبنك الدولي.
د كما هو محدد في إطار برنامج تحسين المحفظة
هـ- نسبة المبالغ التي تم صرفها خلال السنة إلى الرصيد المتبقي لمحفظة برامج البنك الدولي في بداية السنة : المشاريع الاستثمارية فقط

* جميع المؤشرات هي للمشاريع النشطة في المحفظة، باستثناء نسبة الصرف،والتي تشمل جميع المشاريع النشطة وكذلك المشاريع التي خرجت خلال السنة المالية.

الملحق 9: محفظة العمليات (منح البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية)

كما هي بتاريخ 2012/9/27م

المشاريع المغلقة	136

البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية*

إجمالي الأموال المصروفة (المشاريع النشطة)	205.28
ما تم إعادة دفعه منها	0.55
إجمالي الأموال المصروفة (المشاريع المغلقة)	929.76
ما تم إعادة دفعه منها	356.87
إجمالي الأموال المصروفة (المشاريع النشطة + المغلقة)	1,135.03
إجمالي المبالغ التي لم يتم صرفها (النشطة)	357.42
ما تم إعادة دفعه منها	509.44
إجمالي المبالغ التي لم يتم صرفها (المغلقة)	0.00
إجمالي المبالغ التي لم يتم صرفها (النشطة+المغلقة)	509.44

المشاريع النشطة

رقم المشروع	اسم المشروع	إصلاحات القطاع الخاص الأخيرة تقييم الإشراف: الأهداف التنموية	إصلاحات القطاع الخاص الأخيرة تقييم الإشراف: سير التنفيذ	السنة المالية	المؤسسة الدولية للتنمية	ملغي	لم يتم صرفه	الفارق بين المبالغ المتوقع صرفها والمبالغ التي تم صرفها فعليا: الأصلي	الفارق بين المبالغ المتوقع صرفها والمبالغ التي تم صرفها فعليا: المراجع
	مشروع التطوير البلدي والحماية من السيول لمدينة تعز	مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2002	100.2	0.39512902	25.05	35.92-	15.79
	مشروع تحسين جودة التعليم العالي	مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2010	13		11.34	1.48	
	مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية	مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2007	20		10.38	9.27	9.11
	مشروع تطوير التعليم الثانوي وإتاحته للفتيات	غير مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2008	20		17.30	12.48	12.48
	مشروع الدعم المؤسسي لصندوق الرعاية الاجتماعية	غير مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2010	10		9.60	1.33	
	مشروع تحسين الطرق الريفية المرحلة الثانية	غير مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2006	80		43.99	4.03	16.89
	مشروع إدارة الموارد السمكية والحفاظ عليها	مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2006	25		9.46	8.06	5.86
	مشروع الصحة والسكان	مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2011	35		32.47	0.67-	
	مشروع التنمية الحضرية المتكامل	غير مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2010	22		20.66	9.45	
	مشروع الأشغال العامة كثيفة العمالة	مرضي	مرضي	2012	61		59.51	1.33	
	مشروع تطوير مدن الموانئ، المرحلة الثانية	غير مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2010	35		34.37	15.32	
	مشروع قطاع الطاقة	غير مرضي	غير مرضي	2006	50		49.47	43.43	18.13
	مشروع تحديث المالية العامة	مرضي	مرضي	2011	12		9.61		
	مشروع توصيل كهرباء الريف	غير مرضي	غير مرضي	2009	25		26.07	15.10	6.13
	مشروع مكافحة البلهارسيا	مرضي إلى حد ما	غير مرضي إلى حد ما	2010	25		17.38	0.09	
	مشروع التدريب المهني الثاني	غير مرضي	مرضي	2007	15		14.73	13.58	13.08
	مشروع دعم قطاع المياه	غير مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2009	90		72.69	55.47	7.86
	مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية، المرحلة الرابعة	مرضي	مرضي	2010	60		37.25	9.99	
	مشروع تحسين التعليم الأساسي	مرضي إلى حد ما	مرضي إلى حد ما	2004	65		8.10		
	النتيجة العامة				763.2	0.40	509.44	162.66	105.33

الملحق 10: ملخص العمليات غير الإقراضية للمؤسسة الدولية للتنمية

معرّف المشروع (الأنشطة التحليلية والاستشارية)		العمل الاقتصادي والاجتماعي / مساعدة فنية	السنة المالية	التكلفة ($'000)
P109978	اليمن –استعراض دعم القطاع الصحي	مساعدة فنية	2009	170
P111647	اليمن– المسح التشخيصي لإدارة الحكم ومحاربة الفساد	مساعدة فنية	2009	29
P111755	مرشد وحدة المعلومات المالية – اليمن Yemen FIU Mentor	مساعدة فنية	2009	82
P112602	اليمن - مكافحة الفساد	مساعدة فنية	2009	141
P112603	اليمن - إدارة المالية العامة	مساعدة فنية	2009	68
P115713	دعم تنفيذ ورقة إستراتيجية اليمن	مساعدة فنية	2009	91
P116046	اليمن: تحسين إدارة صندوق الرعاية الاجتماعية	مساعدة فنية	2009	36
P112919	اليمن-المساعدة الفنية لإصلاح دعم قطاع الطاقة	مساعدة فنية	2010	195
P114431	اليمن-الإطار المؤسسي لكفاءة الطاقة	مساعدة فنية	2010	48
P119537	اليمن المساعدة الفنية لبناء القدرات الكلية	مساعدة فنية	2010	192
P117422	اليمن-برنامج القطاع العام وإدارة الحكم	مساعدة فنية	2010	312
P110551	المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من آثارها: اليمن- تعزيز النظام الوطني	مساعدة فنية	2011	1,119
P116900	إصلاح قطاع الاتصالات في اليمن	مساعدة فنية	2011	87
P122064	اليمن – التقييم الشامل للاحتياجات في محافظة صعده	مساعدة فنية	2011	167
P122914	اليمن-المساعدة الفنية لمكافحة الفساد	مساعدة فنية	2011	37
P117811	اليمن-المسح الكمي لتقديم الخدمات (QSDS)	مساعدة فنية	2012	0
P119084	اليمن -إستراتيجية القطاع المالي	مساعدة فنية	2012	63
P129806	اليمن- المسح السياسي والاقتصادي	مساعدة فنية	2012	70
P131490	القانون اليمني لمحاربة غسيل الأموال	مساعدة فنية	2012	
P107026	اليمن- مذكرة قطاع النقل	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2009	308
P109074	اليمن: إصلاح القطاع المالي	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2009	91
P111812	اليمن - استعراض قطاع المعادن	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2009	196
P113338	اليمن: إستراتيجية إصلاح القطاع المالي	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2009	31
P107026	اليمن- مذكرة قطاع النقل	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2009	308
P102789	اليمن : التنمية المستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية – دراسة حول حيازة الأراضي	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2010	176
P106257	اليمن-التكيف مع تغير المناخ	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2010	401
P106776	استراتيجيات التأقلم في المناطق الريفية في اليمن	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2010	270
P107708	اليمن – تقرير حول وضع التعليم في اليمن	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2010	281
P124164	تقييم أداء إدارة الديون - اليمن	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2011	64
P113257	اليمن- تحديث مناخ الاستثمار	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2012	132
P130602	اليمن – تقييم الاقتصاد الاجتماعي	العمل الاقتصادي والاجتماعي	2012	

الملحق 11: الصناديق الائتمانية لليمن للفترة من 2006م – 2012م

(المبلغ معبر عنه بالألف دولار أمريكي، اعتبارا في 21 أبريل 2012م)

الوحدة الإدارية	التمويل	مشاركة البنك في التنفيذ	اسم الصندوق الائتماني	الوضع	اسم الجهة المانحة	تاريخ النفاذ	تاريخ الانتهاء	مبلغ المنحة الملتزم به (دولار)	المبالغ التي تم صرفها حتى الآن	الرصيد المتبقي بالدولار
MNSED	TF071465	نعم	الصندوق الائتماني لمسح ميزانية الأسرة 2010م في الجمهورية اليمنية	نشط	متعدد	2010/3/8	2012/3/15	537,008	0	537,008
			إجمالي إدارة التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا					**537008**		
MNSHD	TF012117	نعم	المعرفة والتعلم التمويل المرتكز على النتائج	نشط	متعدد	2012/4/1	2013/3/14	125,000	0	125,000
MNSHD	TF053719	نعم	تطوير التعليم الأساسي	نشط	متعدد	2004/11/30	2012/12/31	2,207	0	2,207
MNSHD	TF053720	نعم	تطوير التعليم الأساسي- نفذه البنك الدولي	نشط	متعدد	2004/11/30	2012/6/30	343,805	317,176	26,629
MNSHD	TF057636	نعم	الصندوق الائتماني متعدد المانحين للتعليم- نفذه البنك	نشط	متعدد	2006/12/1	2012/6/30	1,083,794	678,834	197,398
MNSHD	TF092181	لا	ملكة سبأ للأمومة الآمنة	نشط	مؤسسة التمويل الدولية	2008/6/11	2/28/14	3,912,190	1,658,056	2,254,134
MNSHD	TF093025	نعم	صندوق تطوير الخطط والبرامج التربوية الوطنية في اليمن (EPDF)	نشط	متعدد	2008/9/26	8/31/12	1,055,030	951,852	110,361
MNSHD	TF093567	لا	إتاحة فرصة ثانية للشباب المعرضين للخطر والمهمشين	نشط	اليابان - وزارة المالية	2009/7/28	7/28/13	1,849,400	553,349	1,296,051
MNSHD	TF094124	نعم	إتاحة فرصة ثانية للشباب المعرضين للخطر والمهمشين (منفذ من قبل البنك)	نشط	اليابان ووزارة المالية	2009/7/28	7/28/13	90,000	82,709	7,291
MNSHD	TF094223	لا	مشروع تطوير التعليم الثانوي وإتاحته للفتيات	نشط	هولندا.	2009/6/6	12/31/13	6,615,000	877,906	987,094
MNSHD	TF094846	لا	مشروع صحة الأم	نشط	اليابان - وزارة المالية	2010/2/7	6/30/13	2,850,000	200,000	2,650,000
MNSHD	TF094848	نعم	مشروع صحة الأم (منفذ من قبل البنك)	نشط	اليابان - وزارة المالية	2010/2/7	6/30/13	150,000	0	150,000
MNSHD	TF095630	نعم	التعليم للجميع (EFA) - مبادرة المسار السريع (FTI) المرحلة 3 تكاليف الإشراف في اليمن	نشط	متعدد	2009/10/26	9/30/12	209,799	161,480	48,319
MNSHD	TF095790	نعم	مشروع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي	نشط	الاتحاد الأوروبي	2009/11/9	6/30/12	267,201	284,033	5,590
MNSHD	TF097187	نعم	مشروع ملكة سبأ للأمومة الآمنة (W3 Sup)	نشط	مؤسسة التمويل الدولية	2010/6/14	6/30/12	342,369	237,886	104,483
MNSHD	TF098417	نعم	الاستجابة الاجتماعية السريعة للتقديم الهادف لمبادرات التغذية للطفولة المبكرة (BIC)	نشط	متعدد	2010/10/20	9/30/12	215,575	71,470	144,105
			إجمالي قطاع التنمية البشرية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (**MNSHD**)					**19,111,371**	**6,074,751**	**8,108,662**
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF091190	نعم	تعزيز النظام الوطني للحد من مخاطر الكوارث	نشط	متعدد	11/1/07	6/30/12	1,064,580	968,344	96,236
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF092841	نعم	نموذج لتطوير سوق للغاز المنزلي	نشط	النرويج	9/16/08	7/31/12	500,000	391,011	108,989
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF092960	نعم	تقييم المجتمع ومرونة الأسر تجاه تغير المناخ في المناطق المعتمدة على الأمطار	نشط	متعدد	10/15/08	12/23/12	157,000	57,713	99,287
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF095278	لا	تعزيز الفئات الضعيفة من خلال برامج الأسرة المرتكزة على المجتمع	نشط	اليابان - وزارة المالية	3/2/10	6/30/13	2,738,700	264,437	2,474,263
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط	TF095279	نعم	تعزيز الفئات الضعيفة من خلال برامج الأسرة المرتكزة على المجتمع (منفذ من قبل البنك)	نشط	اليابان - وزارة المالية	3/2/10	6/30/13	136,935	83,236	53,699

الوحدة الإدارية	التمويل	مشاركة البنك في التنفيذ	اسم الصندوق الائتماني	الوضع	اسم الجهة المانحة	تاريخ النفاذ	تاريخ الانتهاء	مبلغ المنحة الملتزم به (دولار)	المبالغ التي تم صرفها حتى الآن	الرصيد المتبقي بالدولار
وشمال أفريقيا										
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF096330	لا	التنوع البيولوجي الزراعي والتكيف المناخي	نشط	متعدد	8/31/10	8/31/14	4,000,000	550,399	3,449,601
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF097069	نعم	التكيف مع آثار تغير المناخ في المجتمعات الساحلية في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن	نشط	هولندا.	8/1/10	1/31/13	500,000	180,220	19,780
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF097544	لا	البرنامج التجريبي لمرونة المناخ، المرحلة الأولى (PPCR I)	نشط	متعدد	2/10/11	6/30/14	1,500,000	411,010	1,088,990
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF097712	نعم	الحد من مخاطر الكوارث في البلدان ذات الأولوية - اليمن (المرفق العالمي للحد من الكوارث والتعافي منها، المسار الثاني - المساعدة الفنية الأساسية)	نشط	متعدد	8/27/10	9/30/12	171,600	148,121	23,479
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF097751	نعم	إعداد البرامج الإستراتيجية للبرنامج التجريبي للمرونة إزاء تغير المناخ	نشط	متعدد	8/30/10	6/30/13	412,261	154,851	106,488
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF098754	لا	الجولة 30: استراتيجيات التأقلم التجريبية للمزارعين المعتمدين على الأمطار	نشط	اليابان - وزارة المالية	5/31/12	3/5/15	2,775,700	0	2,775,700
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF099469	لا	الجولة 28: - مشروع وحدات إنتاج الغاز الحيوي	نشط	اليابان - وزارة المالية	6/8/12	5/12/16	2,481,720	0	2,481,720
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF099726	نعم	تبادل المعارف بين اليمن وجنوب أفريقيا حول إدارة المحميات وتنفيذ قانون الحياة البرية	نشط	متعدد	7/1/11	6/30/12	125,000	57,013	67,987
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF096519	لا	الشراكة العالمية للمعونة المرتكزة على النتائج: مشروع المياه للمراكز الحضرية في اليمن	نشط	المملكة المتحدة - وزارة التنمية الدولية	9/28/10	6/30/14	5,000,000	0	5,000,000
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF097053	نعم	الشراكة العالمية للمعونة المرتكزة على النتائج (W3 Sup): مشروع المياه في المراكز الحضرية	نشط	المملكة المتحدة - وزارة التنمية الدولية	5/20/10	6/30/14	251,220	98,369	152,851
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	TF098282	نعم	الشراكة العالمية للمعونة المرتكزة على النتائج (W1): المساعدة الفنية لقطاع المياه في المراكز الحضرية	نشط	وزارة التنمية الدولية -المملكة المتحدة	11/15/10	12/31/12	75,000	0	75,000
إجمالي إدارة التنمية لمستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								**21,889,716**	**3,364,725**	**18,074,070**
								41,538,095	**9,439,475**	**26,719,740**

الملحق 12: محفظة العمليات الجارية لمؤسسة التمويل الدولية

اعتبارا في 2012/7/30م
معبر عنها بالمليون دولار أمريكي

الالتزام	المؤسسة	ما تم الالتزام به						معلق	ما تم صرفه		
السنة المالية	الاسم المختصر	قرض	حقوق ملكية	شبه القرض+شبه الأسهم	منحة/**RM**	المشارك	قرض	منحة/**RM**	شبه القرض+شبه الأسهم	حقوق ملكية	قرض	المشارك
2008-2007	AYCC	66.20	0	0	0	46.44	66.20	0	0	0	0	46.44
2003	الأهلية للمياه	1.36	0	0	0	0	1,36	0	0	0	0	0,00
2008	الموارد	4.00	0	0	0	0	4.00	0	0	0	0	0,00
2007	SY الرعاية الصحية	13.68	0	0	0	0	13.68	0	0	0	0	0,00
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,00
	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0,00
إجمالي المحفظة		**85.24**	**0**	**0**	**0**	46.44	85.24	**0**	**0**	**0**	0	46.44

الملحق 13: محفظة العمليات الجارية لمؤسسة التمويل الدولية

		2008	2009	2010	2011	2012
الالتزامات الأصلية						
الحساب الخاص لمؤسسة التمويل الدولية (مليون دولار أمريكي)		23.8	0.85	12.3	3.9	-
الالتزامات الأصلي بحسب القطاع (%)حساب مؤسسة التمويل الدولية فقط						
التمويل والتأمين		24.4%	100%	100%	100%	-
الرّعايَةُ الصحية		75.6%	-	-	-	-
المجموع		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	% **0**
الالتزامات الأصلي بحسب أداة الاستثمار (%)حساب مؤسسة التمويل الدولية فقط						
الأسهم**		0.0%				
الضمان		24.4%	100.0%	100.0%	100%	0.0%
القرض		75.6%				
المجموع		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**0%**

** يشمل شبه القرض وشبه حقوق الملكية

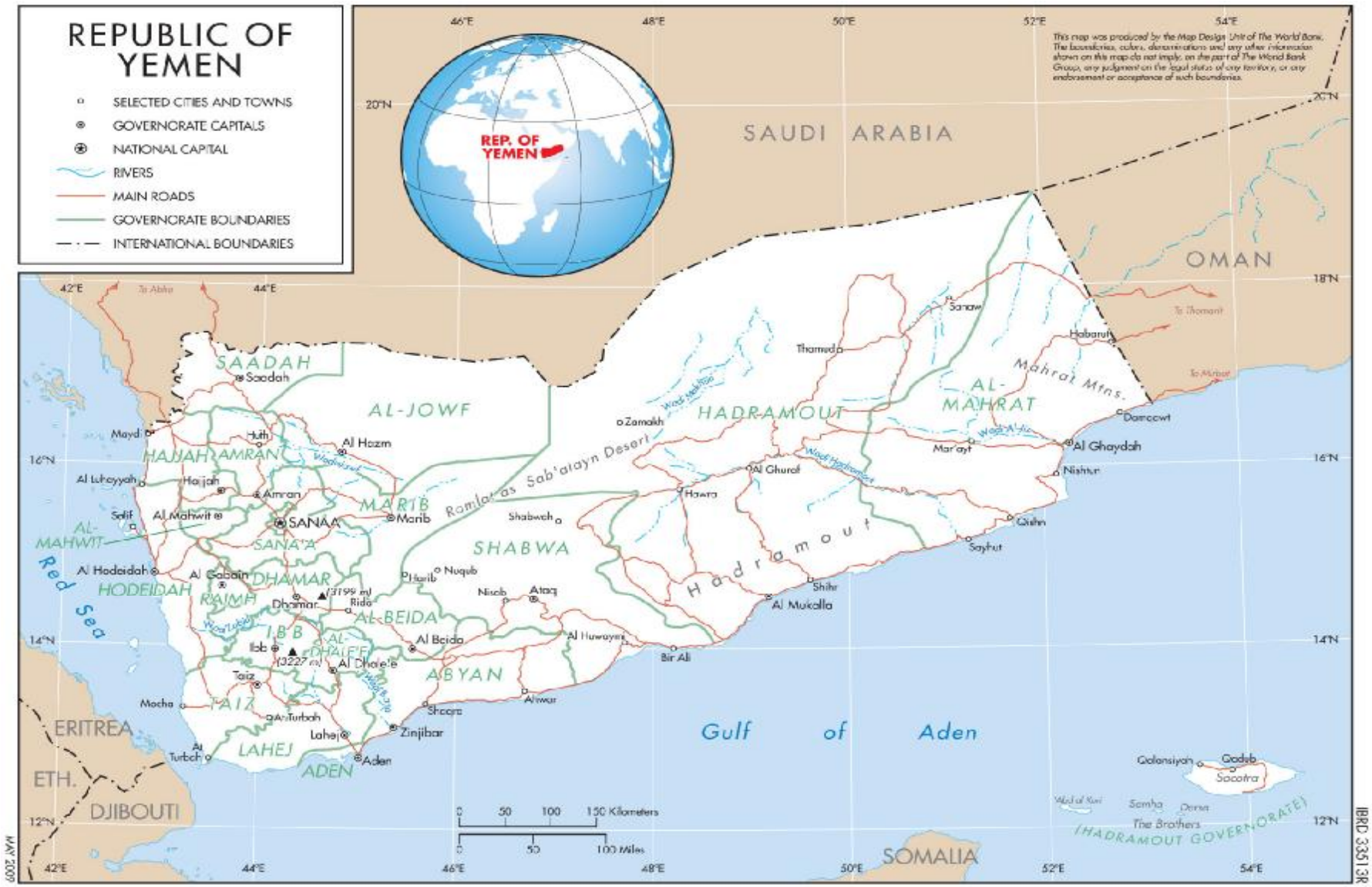
REPUBLIC OF YEMEN
SELECTED CITIES AND TOWNS
GOVERNORATE CAPITALS
NATIONAL CAPITAL
RIVERS
MAIN ROADS
GOVERNORATE BOUNDARIES
INTERNATIONAL BOUNDARIES
REP. OF YEMEN
This map was produced by the Map Design Unit of The World Bank. The boundaries, colors, denominations and any other information shown on this map do not imply, on the part of The World Bank Group, any judgment on the legal status of any territory, or any endorsement or acceptance of such boundaries.
SAUDI ARABIA
OMAN
SOMALIA
ERITREA
ETH.
DJIBOUTI
Gulf of Aden
Red Sea
SAADAH
AL-JOWF
HAJJAH
AMRAN
MARIB
SANA'A
SANAA
AL-MAHWIT
HODEIDAH
RAIMH
DHAMAR
IBB
AL-DHALE'E
AL-BEIDA
TAIZ
LAHEJ
ADEN
ABYAN
SHABWA
HADRAMOUT
AL-MAHRAT
Mahrat Mtns.
Ramlat as Sab'atayn Desert
Hadramout
Saadah
Al Hazm
Maydi
Huth
Al Luhayyah
Hajjah
Amran
Salif
Al Mahwit
Marib
Al Hodeidah
Al Gabain
Dhamar
Rida
Ibb
Al Dhale'e
Taiz
Mocha
Al Turbah
Lahej
Aden
Zinjibar
Shaqra
Ahwar
Al Beida
Al Huwayma
Bir Ali
Nisab
Ataq
Harib
Nuqub
Shabwah
Hawra
Al Ghurof
Zamakh
Thamud
Sanaw
Habarut
Damqawt
Al Ghaydah
Mar'ayt
Nishtun
Qishn
Sayhut
Shihr
Al Mukalla
Qalansiyah
Qadub
Sacotra
Samha
Darsa
The Brothers
(HADRAMOUT GOVERNORATE)
0 50 100 150 Kilometers
0 50 100 Miles
MAY 2009
IBRD 33513R